مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

كانون الثاني ـ شباط ـ آذار 2019

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

19

حصاد البيان 19

حقوق النشر محفوظة © 2019

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1483 لسنة 2019

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات باحثي المركز

التأخير في إقرار موازنة العراق لعام 2019 تعكس حالة تنامي الجمود السياسي

علي المولوي 13

التحرش في بيئة العمل العراقية

رغد قاسم 19

توطين السياسة هو السبيل للتقدم في العراق

هاشم الركابي 23

ماذا وراء النشاط الألماني اللافت للنظر في العراق؟

سجاد نشمي 27

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد -رؤية استشرافية-

غزوان رفيق عويد 31

أوراق بحثية لكُتّاب المركز

كيفية التعامل مع المواقع التراثية المثيرة للجدل من ألمانيا النازية إلى النظام البعثي

قسم الأبحاث 37

التعبئة الشعبية للأحزاب السياسية دراسة لحالات ثلاث

قسم الأبحاث 85

الهدوء الذي يسبق العاصفة:«نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلّة» وصعود الإسلاميين في المسرح السياسي التركي

جابر عاشوري 97

ملامح الرقابة المالية في العراق(أوجه القصور وسبل النهضة والتطوير)

محسن حسن 133

اتجاهات الشباب نحو التطرُّف في العراق -دراسة اجتماعية-

أحمد خضير حسين عيال 161

آليات عملية لمكافحة الفساد في العراق

غزوان رفيق عويد 185

مقالات مترجمة

لمَ علينا القلق حيال المنطقة العربية؟

رامي جورج خوري 193

قبرص: اكتشاف بحري جديد يفاقم من الصراع الإقليمي بشأن الطاقة

قسم الترجمة والتحرير 197

العراق يتغلّب على مشكلات مكافحة غسل الأموال بفضل القوانين الجديدة

صامويل روبنفيلد 201

جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق

لينا الموسوي 205

الولايات المتحدة تتصدر النمو في إمدادات النفط العالمية، مع غياب إمكانية ازدياد الطلب على النفط في المستقبل القريب

تقرير: وكالة الطاقة الدولية 211

مقالات باحثي المركز

التأخير في إقرار موازنة العراق لعام 2019 تعكس حالة تنامي الجمود السياسي

علي المولوي*

2019-1-20

مع دخول العراق عاماً مالياً جديداً، ما تزال الموزانة الاتحادية المقترحة للعام 2019 معلقة في البرلمان مع عدم وجود بوادر تشير إلى اقتراب الوصول إلى اتفاق يضمن تمريرها، ويشير التأخير في تمرير الموازنة إلى التعنت السياسي المتزايد في البرلمان؛ هذا غير ما تواجهه الحكومة من مشكلات في عدم اكتمالها بعد مرور أكثر من عشرة أسابيع على تولي رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي رئاستها، إذ هناك 3 مناصب وزارية شاغرة بما فيها وزارتا الداخلية والدفاع.

بدأت خلافات الموازنة في أوائل شهر تشرين الأول من العام الماضي، حينما عرض رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي مسودة أولية للموازنة من وزارة المالية، وقبل يوم واحد من تولي عبد المهدي المنصب، قُدّم مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان، واقترح القانون أن يكون الإنفاق الكلي حوالي 132ترليون دينار؛ مما يجعلها ثاني أكبر موازنة في تأريخ البلاد.

حينما اجتمع البرلمان في السادس من تشرين الثاني للعام الماضي لإجراء قراءة أولية لمشروع القانون، بدا واضحاً عدم استعداد أي من الكتل السياسية الرئيسة للمضي قدماً في الموازنة من دون إجراء تعديلات جوهرية عليها، وأبدى الائتلافان البرلمانيان الرئيسان –المهندسان لصعود عبد المهدي إلى السلطة– الفتح وسائرون، تحفظات كبيرة بشأن المسودة، مشيرين إلى ضرورة أن تعكس الموازنة أولويات البلد بدرجة أكبر ولاسيما في مجال الخدمات وخلق الوظائف[1].

وكحل وسط، وافقت الحكومة على تشكيل لجنة مشتركة رفيعة المستوى تنظر في مطالب الكتل قبل تقديم نسخة معدلة من مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان. وبعد ستة أسابيع، أكمل البرلمان القراءة الأولى لمشروع القانون المعدل على الرغم من إدخال تعديلات يسيرة فقط على النسخة الأصلية[2]، وأضيف مبلغ قدره 835 مليار دينار إلى الإنفاق العام بما في ذلك إضافة زيادات كبيرة لموازنات الحشد الشعبي ووزارتي الصحة والدفاع.

* رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ومن الواضح أن اللجنة المشتركة لم تناقش معظم القضايا التي أثارتها الكتل السياسية؛ لذا أجرت اللجنة المالية البرلمانية مراجعة شاملة لمشروع القانون، وادعت اللجنة أن الموازنة في شكلها الحالي لا تلبي تطلعات الشعب العراقي[3]، وبعد أربعة أيام، عاود البرلمان عقد جلسة لمناقشة نتائج اللجنة[4]، وبحسب تقرير اللجنة فمن بين 47 توصية قُدّمت إلى اللجنة المشتركة لم يُدرج سوى 9 منها فقط في مشروع القانون المعدل.

ومن بين الاعتراضات الرئيسة، لاحظت اللجنة عدة أمور: أولاً: إن الموازنة لا تختلف عن الموازنات السابقة في اعتمادها الكبير على عائدات النفط، إذ إن الدخل من المصادر غير النفطية –مثل الضرائب والجمارك– لا يشكل سوى جزء صغير من الموازنة. ثانياً: خُصّصَ الجزء الأكبر من الإنفاق للتكاليف التشغيلية، في حين خُصص أقل من ربع الموازنة الإجمالية للإنفاق الرأسمالي. ثالثاً: أثارت اللجنة مخاوف بشأن حجم العجز وتزايد الديون الخارجية والداخلية، وفيما يخص هذا، أعربت اللجنة عن تحفظاتها بشأن استمرار تمويل الشركات المملوكة للدولة التي لا تدر أرباحاً. رابعاً: دعت اللجنة إلى تخصيص مزيداً من الموارد لإعادة الإعمار والاستثمار في المناطق المحررة من داعش.

الاتجاهات في الموازنة

تضمّ الموازنة المقترحة لعام 2019 زيادة في الإنفاق بنسبة 28 % مقارنة بالعام الماضي؛ وفي المقابل، من المتوقع ارتفاع عائدات النفط بنسبة 22 % فقط؛ مما يعني أن العجز المتوقع لهذا العام أعلى من ذلك بكثير[5]، وتمثل عائدات النفط المتوقعة نحو 89 % من دخل الحكومة، على أساس أن متوسط سعر البرميل هو 56 دولاراً بمتوسط صادرات قدره 3.88 مليون برميل يومياً. ومع انخفاض أسعار النفط حالياً، حثّ بعض المشرعين الحكومة على تغيير سعر النفط وصولاً إلى 45 دولاراً للبرميل.

ومن المهم أيضاً معالجة الإنفاق الفعلي في ظل تنفيذ الموازنة دون المستوى الأمثل في جميع مؤسسات الدولة. ففي بداية تشرين الثاني الماضي، بلغ الإنفاق الفعلي للنفقات التشغيلية 84 %، في حين كان الإنفاق الرأسمالي 61 % فقط، وتظهر سجلات وزارة المالية أنه بحلول أيلول عام 2018 حققت الحكومة بالفعل فائضاً في الموازنة قدره 15 مليار دولار؛ ويعزى هذا إلى أن الإيرادات النفطية كانت أعلى من المتوقع، إذ استندت موازنة عام 2018 إلى أن مبيعات النفط

المتوقعة ستبلغ 64 مليار دولار، لكن بحلول بداية شهر تشرين الثاني، حقق العراق الفعل هذا الهدف.

الجدول 1: نظرة عامة على الاتجاهات الرئيسة للموازنة. الأرقام (مليار دينار).

	2018	2019	التغيير %
مجموع الإنفاق	104,158	133,108	% 28+
الإنفاق الرأس مالي	% 23.7	% 24.8	% 1.1+
العجز	12,514	27,539	% 120+
متوسط صادرات النفط	3.888 مليون برميل يومياً (بسعر 46 دولاراً للبرميل)	3.88 مليون برميل يومياً (بسعر 56 دولاراً للبرميل)	
عائدات النفط المتوقعة	77,160	93,741	% 22+
الإيرادات غير النفطية	% 15.2	% 11.2	% 4-
تعويض الموظف (الرواتب، المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي)	54,448	62,524	% 15+
العدد الإجمالي للموظفين	2,885,716	2,941,986	% 2+

ومن بين أكبر المستفيدين من الموازنة هو الحشد الشعبي، الذي نمت موازنته بنسبة 54%، وعلى الرغم من أن عدد عناصره بقي كما هو عند 122 ألفاً، بيدَ أن الزيادة في الموازنة تعكس القرار الصادر العام الماضي الذي يضمن تحقيق التساوي بين أعضاء الحشد والقوات الأمنية.

وبقيت حصة حكومة إقليم كردستان رسمياً عند نسبة 12.67 % من إجمالي الإنفاق مطروحاً. وبالأرقام زادت مخصصات الموازنة لحكومة إقليم كردستان بنسبة 47 % مقارنة مع عام 2018، إذ حدث تغييران مهمان بحصة حكومة إقليم كردستان في مشروع القانون المعدل لعام 2019: الأول: إزالة تقسيم الإنفاق على كل من المحافظات الثلاث في إقليم كردستان الذي أُدخل في موازنة عام 2018 لتوضيح حصة الفرد في محافظات أربيل، والسليمانية، ودهوك. وحافظت النسخة الأصلية من موازنة عام 2019 على هذا الترتيب، إلا أن النسخة المعدلة ألغت ذلك.

الثاني: زيادة حصة الإنفاق إلى موظفي إقليم كردستان من 38 % إلى 56 %، على الرغم من بقاء عدد الموظفين نفسه عند 622 ألف موظف.

وسيستمر المشرعون الكرد بالضغط من أجل الحصول على 17%[6] من الموازنة، لكنّ هذا يبدو صعب التحقيق. وقد ألمح رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي أنه بدلاً من إعادة التفاوض بشأن حصة الإقليم، ستتابع الحكومة العمل على الوصول إلى تسوية سياسية ومالية أوسع تشمل صفقة حول صادرات النفط كوسيلة للوصول إلى حل وسط.

الجدول 2: مقارنة موازنات الوزارات والمؤسسات الرئيسة. الأرقام (مليار دينار).

	2018	2019	التغيير %
وزارة الداخلية	10,067	11,270	+12 %
وزارة الدفاع	7,487	9,056	+21 %
الحشد الشعبي	1,682	2,593	+54 %
وزارة الكهرباء	6,129	10,057	10,057
وزارة الصحة	1,919	3,292	+72 %
حصة إقليم كردستان	6,637	9,783	+47 %

وكما هو الحال في الوقت الحالي، فمن غير المرجح أن تمرر الموازنة قريباً، ويكمن أكبر عائق في الطبيعة السياسة العراقية المتجزئة. ومع وجود الكثير من المطالب والتماسك الداخلي القليل داخل البرلمان، سيكون من الصعب على الحكومة إرضاء الأطراف الكافية للحصول على دعم الأغلبية لتمرير مشروع قانون الموازنة في البرلمان. وتشير التقارير إلى أنه خلال الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء عام 2018، اتخذ قرار بإجراء المزيد من التغييرات على مشروع قانون الموازنة[7]. ومن غير الواضح متى ستفي حكومة عبد المهدي بمطالب التكتلات الرئيسة، أو ما إذا كان الاتفاق على الموازنة سيرتبط باتفاق أوسع على المناصب الوزارية الشاغرة أم لا.

وإن ما يتضح بجلاء من المناقشات البرلمانية بشأن الموازنة هو الكيفية التي أصبحت من طريقها المطالب غير متناسقة ومتناقضة. فمن ناحية، يشعر المشرعون بالقلق إزاء الحجم المتزايد

للإنفاق والعجز، بينما ينادون في الوقت نفسه بخلق فرص للعمل في القطاع العام. وبالمثل، ترغب اللجنة المالية بأن تشجع الموازنة النمو في القطاع الخاص، لكنها التزمت بضمان تثبيت العقود للعاملين في القطاع العام[8].

ويعد هذا الانقسام بين الالتزام بالإصلاحات المالية والسياسية لتلبية المطالب الشعبية للمواطنين رمزاً للوعكة العامة التي عانت منها العملية السياسة قي مرحلة انتهاء الحرب على داعش.

[1]- مجلس النواب، ملخص الجلسة البرلمانية، 6 تشرين الثاني عام 2018 /https://goo.gl/ cnKmjk .

[2]- مجلس النواب، ملخص الجلسة البرلمانية، 20 كانون الأول عام 2018 /https://goo.gl/ Vo74eg

[3]- مجلس النواب، ملخص اجتماع اللجنة المالية البرلمانية، 20 كانون الأول عام 2018 //:https goo.gl/RXMeZb

[4]-مجلس النواب، ملخص الجلسة البرلمانية، 24 كانون الأول عام 2018 /https://goo.gl/ uzWqKC

[5]- اطلع على تحليل الكاتب لموازنة عام 2018 /http://www.bayancenter.org /en/2018/03/1461

[6]-شبكة أخبار العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني: الكتل الكردستانية لن تصوت لصالح موازنة عام 2019، 30 كانون الأول عام 2018https://goo.gl/KgKnhE

[7]- صوت العراق، مجلس الوزراء يتخذ عدة قرارات بما في ذلك قرارات تخص الموازنة، 31 كانون الأول عام 2018https://goo.gl/evzhuK

[8]- مجلس النواب، ملخص اجتماع الجنة المالية البرلمانية ، 23 كانون الأول عام 2018 //:https goo.gl/qxvHqk

التحرش في بيئة العمل العراقية

رغد قاسم*

2019-2-14

من أهم التحديات التي تواجها المرأة في بيئة العمل هي التعرض للتحرّش والابتزاز الذي يجعلها بين خيارين أسهلهما صعب: إما السكوت والرضوخ، وإما ترك العمل.

إن التحرش الجنسي في العمل هو أحد أشكال التمييز الجنسي غير القانوني، إذ يعرف قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة (2015) التحرش الجنسي بأنه: ''أي سلوك جسدي أو شفهي ذي طبيعة جنسية، أو أي سلوك آخر يستند إلى الجنس، ويمسّ كرامة النساء والرجال، ويكون غير مرغوب وغير معقول، ومهيناً لمن يتلقاه؛ ويؤدي إلى رفض أي شخص أو عدم خضوعه لهذا السلوك –صراحةً أو ضمناً–؛ لاتخاذ قرار يؤثر على وظيفته''.

ومن المصادر التي أُعتُمِدت لمعرفة انتشار هذه الحالة، هو الاستبيان الذي أُجري عبر موقع الفيس بوك، واستعرضت نتائج الاستبيان على 595 عينة عشوائية من العراق وكانت نسبة الفئة العمرية الأعلى 68 % مبحوثات للفئة العمرية 19–30 سنة، والأعلى من بين محافظات العراق هي بغداد بنسبة 67 %.

وأظهرت النتائج أيضا أن 80 % من النساء سمعن أو شاهدن حالات تحرش في أثناء العمل بينما 42 % تعرضن للتحرش بنحو مباشر، و27 % منهن اضطررن إلى ترك العمل، و19 % منهن اضطررن إلى تقديم تنازلات للحصول على عمل.

تحظر المادة 10 من قانون العمل العراقي: ''التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة سواء كان على صعيد البحث عن العمل، أو التدريب المهني، أو التشغيل، أو شروط وظروف العمل. ويحضر أي سلوك آخر يؤدي إلى إنشاء بيئة عمل ترهيبية، أو معادية، أو مهينة لمن يوجه إليه هذا السلوك''.

* باحثة وناشطة مدنية–بغداد.

وبحسب الاستبيان فإن 98 % من النساء اللاتي تعرضن للتحرش لم يقمن برفع دعاوى قضائية ولم يخبرن صاحب العمل خوفاً من فقدان العمل، أو خوفا من الافصاح به بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية الى تحول الى استضعاف النساء وعدم تمسكهن بحقوقهن.

على الرغم من وجود قوانين لمكافحة التحرش إلا أن التحرش يعدُّ أحد المعوقات التي تواجه النساء في بيئة العمل، إذ يتعرض الكثير منهن إلى مضايقات من قبل المدير، أو الزملاء، أو العملاء الذي يتم التعامل معهم.

ترتفع نسب التحرش في القطاع الخاص لتصل إلى 70 % مقارنة بالقطاع العام؛ وذلك لعدم رضوخ الكثير من الشركات والمؤسسات إلى القوانين، والتعليمات التي تنصّ على تجريم التحرش، حيث أغلب شركات القطاع الخاص لا توجد لديها سياسة واضحة تعرف الموظفين بحقوقهم وما الإجراءات التي يجب اتباعها عند تعرضهم لمضايقات.

وقد أكدت 83 % منهن بعدم وجود جهات مختصة لحمايتهن في أثناء تعرضهن للتحرش، وهناك ضعف حقيقي في تفعيل القوانين والتعليمات في قطاعي العمل العام والخاص. ويعود السبب الرئيس لعدم الإفصاح عن مثل هكذا حالات إلى عدم اطلاع المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية التي تخصها في العمل، إذ اعترف 45 % ممن شاركن في الاستطلاع بعدم معرفتهن بحقوقهن.

والجدير بالذكر أنه لا توجد منظمات مختصة بالتحرش، لكن توجد محاولات للمنظمات الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها من العمل على التحرش برفع بعض التوصيات لصناع القرار للعمل على تشديد القوانين، وتشجيع النساء للإفصاح عن تلك الظاهرة.

في هذا الصدد تمت مخاطبة مديرية الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية وتعمل هذه المديرية على (وقاية المجتمع من الجريمة، وحالات التعنيف، وتطبيق مبدأ العدالة التصالحية، وبرامج السلم المجتمعي التي تخص المناطق المحررة)؛ للتعرف على عدد القضايا المرفوعة والشكاوى المستلمة بشأن التحرش، وقد صرح أحد المسؤولين في المديرية بأن لا قضية مرفوعة حتى الآن، ولم ترفع شكوى بهذا الموضوع؛ عازياً السبب إلى تقاليد المجتمع، وعدم وعي الكثير بتقديم شكاوى، فقمنا بتوجيه سؤال آخر: هل يوجد رقم ساخن للإبلاغ عن التحرش؟ فأجاب: لا يوجد رقم ساخن مخصص لاستقبال الشكاوى لهكذا حالات؛ بسبب قلة الدعم من الحكومة، والمنظمات لهذه المديرية؛ لكن

يوجد تعاون مع منظمة الهجرة الدولية، والمكتب الاستشاري في جامعة بغداد للعمل على إطلاق تطبيق إلكتروني في بداية عام 2019.

إن الكثير من النساء يفضلن الصمت على الإبلاغ بسبب ذكورية المجتمع التي تبرر كل فعل للرجل على حساب المرأة، وبسبب تحفظ الكثير منهن بسبب العادات والتقاليد التي ترسخ مفاهيم الرضوخ والسكوت والاستضعاف في محاولات لإقناعهن بأن المكان الحقيقي للمرأة هو البيت، وهن لسن بحاجة للعمل، وإن مسألة الاعتماد على أنفسهن ما هي إلا مفاهيم دخيلة على المجتمع.

ومن هنا وبعد معرفة مدى انتشار الحالة وتوسعها وبيان أسبابها نقترح بعض الحلول:

- **اهتمام الحكومة من خلال:**

1. ضرورة تشديد القوانين التي تحاسب المتحرشين جنسياً.
2. إنشاء مؤسسات لمكافحة التحرش.
3. تخصيص رقم ساخن للإبلاغ عن الحالات.
4. تدريب ملاكات مختصة للاستماع للحالات، وإيجاد الحلول المناسبة.
5. حصول موظفي القطاع العام والخاص على تدريبات دورية لمعرفة السياسات والإجراءات التي تتبعها شركات القطاع الخاص لمكافحة التحرش.
6. صياغة تعليمات لسياسة العمل تعمم على القطاعين العام والخاص.
7. رصد الحالات ومراقبتها، وتفعيل وسائل الإعلام للتركيز على الظاهرة.

- **اهتمام منظمات المجتمع المدني من خلال:**

1. إعداد برامج توعوية لدعم المرأة.
2. عمل برنامج عمل مشترك لعمل توعية في المدارس والجامعات.

- تعزيز ثقافة احترام المرأة من خلال الدور الديني والعشائري وذلك بدعم القوانين التي تدعم حقوق المرأة بنحو عام وحق المرأة في العمل بنحو خاص.
- يجب أن تتضافر جهود القطاع العام والخاص مع منظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة وعدم الاستهانة بها.

وعلينا جميعاً الالتزام بجعل أماكن العمل آمنة، وحافظة لكرامة الجميع وحقوقهم، فحق العمل بكرامة حق من حقوق الإنسان المكفولة للجميع.

توطين السياسة هو السبيل للتقدم في العراق

هاشم الركابي*

2019-3-2

ينصُّ الدستور العراقي على منح تفويض واسع للحكومات المحلية لتأدية عدد كبير من الصلاحيات، باستثناء تلك التي تخصّ الحكومة الفدرالية، فضلاً عن إعطاء الأولوية لتشريعات الحكومة المحلية على التشريعات الوطنية. ومع ذلك، فإن أداءها يفتقر إلى القدرة على إدراك مدى صلاحياتها بالكامل؛ ولذلك ينبغي إصلاحها من طريق إعادة تشكيل التصميم المؤسسي للحكومات المحلية لضمان إطار عمل مسؤول وكفء؛ وبذلك يكون هذا الإصلاح هو شرط أساس لأي تغيير اقتصادي واجتماعي ذي مغزى في العراق.

حالة الأداء الراهنة

أدّى ظهور تنظيم داعش الإرهابي وتداعياته إلى تحفيز صناع السياسة لتسريع المضي في إنشاء حكومة لا مركزية في عام 2015، وهو مفهوم ذُكِر في الدستور العراقي عام 2005، بيد أن القرارات المتعجّلة المقترنة بعدم التنفيذ الضعيف أدّت إلى تفاقم المشكلات بدلاً من حلها، كما هو الحال في البصرة في أواخر عام 2018، إذ لم تحوّل الأموال إلى المحافظة على الرغم من تخصيصها، وتفاقمت المشكلات هناك من قبيل نقص المياه، وانقطاع التيار الكهربائي، والنزاعات العشائرية؛ مما أثار الاحتجاجات الشعبية التي شككت في شرعية نظام ما بعد عام 2003.

لقد نُفِذَّ الأنموذج العراقي من اللا مركزية عبر نقل سلطات ثماني وزارات إلى حكومات المحافظات؛ وقد أدت إلى زيادة هائلة في عدد الموظفين، على سبيل المثال: زاد عدد الموظفين في محافظة بغداد من 90 ألفاً إلى 325 ألف موظف.

وفضلاً عن ذلك صُمّمت المؤسسات القائمة بطريقة تديم من سلطة قادة الأحزاب، على سبيل المثال: تُنتَخبُ مجالس المحافظات –وهي الجهات المتلقية للسلطات المفوضة– على أساس نظام التمثيل النسبي القائم على القائمة المفتوحة، والمحافظات الانتخابية الكبيرة، التي تمكّن الأطراف

* باحث وأكاديمي، متخصص بقضايا الإصلاح وإعادة الاستقرار.

من ضمان نجاح بعض أعضائها من المستوى المتوسط من طريق تعبئة شبكات المحسوبية، فضلاً عن إظهار مشاركة العديد من الوجوه العشائرية الشعبية والأكاديميين والناشطين لجمع الأصوات؛ وهذا لا يدفع المرشحين لاستيعاب احتياجات جميع المكونات، بل يعتمدون على شبكات المحسوبية للحزب؛ وهذا يفسر حقيقة أن أعضاء مجالس المحافظات يدينون بتبعيتهم الحزبية أكثر من ناخبيهم.

إن المشهد المجزأ للأحزاب السياسية، وغياب قاعدة انتخابية رسمية، والعدد الهائل من المرشحين الميدانيين (مضاعفة عدد المقاعد في مقاطعة معينة)، يمكّن عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية من شغل مقاعد في مجالس المحافظات؛ الأمر الذي يجعل هذه المجالس غير مستقرة إلى حدٍّ كبير؛ مما يؤثر على قدرتها بالقيام بواجباتها، كما هو واضح في سوء استخدام الأموال المخصصة من الميزانية حتى في أوقات الاستقرار، إذ بلغ معدل 57 % في عام 2011.

وهنا يكون استعراض عملية اللامركزية أمراً لا بدّ منه، ويجب أن يبدأ بإصلاح التصميم المؤسسي؛ بهدف جعل عملية صنع القرار أقرب إلى الناس، وبعيداً عن قادة الأحزاب، ويمكن القيام بذلك عن طريق نقل السلطات إلى المحافظات، وتعزيز أدائهم.

الإصلاح المؤسسي المقترح

يوجد في العراق نحو 130 قضاءً بمساحات متماثلة تقريباً، وتعتمد أغلبها في توزيع السكان على الهوية الطائفية، وهذه الأقضية أكثر استجابة للتغيُّرات الديموغرافية، إذ إن إنشاء أقضية جديدة ليس أمراً مثيراً للجدل ولا يتطلّب شروطاً معينة، على العكس من إنشاء محافظات جديدة، فهي مسيسة جداً وأكثر تعقيداً؛ لأن توزيع العرقيات تتطابق والهويات الطائفية للحدود الجغرافية لمعظم المحافظات؛ فعلى سبيل المثال: سيؤدي دمج قضاء النخيب –التي تعدُّ حالياً جزءاً من محافظة الأنبار– مع محافظة كربلاء إلى تغيير التركيبة السكانية في كربلاء؛ وبالتالي فإن أي محاولة لتغيير حدود المحافظات سوف تُفهم على أنها محاولة لتغيير التركيبة السكانية. وإن المناطق أكثر تجانساً من المحافظات، إذ تتنافس مراكز قوى مختلفة في فرض أجندات متضاربة؛ مما يؤدي إلى إنشاء مجالس محافظات غير مستقرة، وفضلاً عن ذلك، فإن التركيز في المناطق يساعد على جعل عملية صنع القرار أقرب إلى الناس، وهو جوهر اللا مركزية.

ويعد الأنموذج الإندونيسي للاا مركزية من أكثر النماذج نجاحاً بين البلدان النامية، إذ تنقل السلطات إلى المناطق (المقاطعات)، وكل منطقة لها مجلسها المحلي ومجلسها التشريعي الخاص بها؛ ويقود هذه حكومات المناطق رئيس ونائب يُنتخبان مباشرة من الأفراد في تلك المناطق. ومعاً يديران الحكومة المحلية بناءً على السياسات التي أقرها المجلس التشريعي، ولكل مجلس وظائف تشريعية وموازنة خاصّة بها وتعمل مثل البرلمان الاعتيادي.

ومن شأن اعتماد مثل هذا الإطار المؤسسي أن يزيد عدد المقاطعات ويؤدي إلى استقرار الحكومات المحلية –بالنظر إلى تجانس المناطق–، ومن شأنه أيضاً تسريح الهويات العرقية والطائفية؛ لأن المنافسة هي بين المناطق التي تشترك في هويات عرقية طائفية مماثلة؛ وسيمنح الأولوية لتقديم الخدمات، إذ يمكن للناس التصويت بأقدامهم عبر الانتقال إلى المناطق التي تقدم خدمات أفضل؛ ومن شأن ذلك تعزيز المساءلة، بحيث تضغط الدوائر الانتخابية الصغيرة على المرشحين لتلبية احتياجات معظم إن لم يكن جميع الناخبين في مقاطعتهم؛ ومع ذلك، ينبغي أن يقترن نقل السلطات بتمويل كافٍ لإغلاق الفجوة المالية وتمكين المقاطعات من استخدام السلطات المولَّدة.

وخلاصة القول: إن عدم الرضا الشعبي عن التصميم المؤسسي الحالي — كما يتضح من انخفاض إقبال الناخبين والمظاهرات الصيفية المتكررة– دفع قادة الأحزاب السياسية إلى الدعوة لإجراء إصلاحات –على الأقل في خطاباتهم–، وإذا تحققت هذه الدعوات، فمن الأفضل البدء في إصلاح الإطار المؤسسي.

لقد أدى توطين السياسة في إندونيسيا إلى انتقال البلاد من بلد كان على مشارف الانقسام إلى بلد مستقر نسبياً وذي نمو مرتفع، ومن هنا سيكون لتبني الإصلاحات المؤسسية المقترحة مزايا اجتماعية كبيرة، مثل: تمكين المواطنين بمعاقبة الممثلين الذين يفشلون في تنفيذ المشاريع، والضغط على الأحزاب السياسية لتلبية احتياجات الناخبين بدلاً من الاعتماد على شبكات المحسوبية، وإنهاء التركيز على الهويات العرقية والطائفية. وإن لتوطين السياسة أيضاً مزايا اقتصادية كبيرة، مثل: تحفيز الحكومة المحلية على تخفيف الإجراءات البيروقراطية لجذب الاستثمارات، كما هو موضح في التجربة الإندونيسية.

ماذا وراء النشاط الألماني اللافت للنظر في العراق؟

سجاد نشمي*

2019-3-20

لا يخفى على المتتبع للشأن السياسي التحركات الألمانية الواضحة تجاه منطقة الشرق الأوسط، التي ازدادت وتيرتها في السنوات الأخيرة، ولاسيما في جمهورتي العراق وسوريا، فعلى وفق ما تقتضيه المصلحة الألمانية والأحداث التي تزامنت مع ذلك جاءت هذه التحركات على ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى:

بدأت في العام 2014؛ وكانت هذه المرحلة نتيجة للحرب في سوريا التي أدت إلى دخول حوالي مليون لاجئ إلى ألمانيا من جهة، وعمليات التحرير العراقية من سطوة داعش التي تشكل على إثرها التحالف الدولي من جهة أخرى. فألمانيا –التي كانت تبتعد من الدور القيادي في العقود السابقة في المشهد الدولي التي عارضت فيه الحرب على العراق في –2003 أصبحت الآن ثاني أهم عنصر في التحالف الدولي بعد الولايات المتحدة؛ فالسبب وراء تحركها في هذه المرحلة كان لإيقاف السيول البشرية المتوجهة نحو أراضيها؛ وللقضاء على العناصر الألمانية في داعش، والخلايا التي تستهدف بلادها أيضاً. فهذه المرحلة ركزت في تقديم الدعم العسكري لحكومة إقليم كردستان من طريق التحالف الدولي، إذ كانت تتخذ القوات الألمانية من أربيل مقراً لها، وأعطت الكثير من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة إلى البيشمركة، فضلاً عن التدريب والدعم اللوجيستي.

المرحلة الثانية:

في العام 2016 شهد التوجّه الألماني في العراق تغيّراً، إذ زادت هذه الدولة من حراكها المدني إلى جانب العسكري، ففي الشأن العسكري –وفي بداية العام المذكور– اتخذت القوات الألمانية دوراً هجومياً فضلاً عن التدريب والدعم، إذ أصبحت تستهدف داعش بنحو مباشر عبر الضربات الجوية والعمليات الخاصة؛ وقد وافق البرلمان الألماني على هذا التصعيد بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف باريس في نهاية العام 2015.

* المدير التنفيذي، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أما ما يخصّ الشأن المدني فقد بدأت الحكومة الألمانية تطوّر علاقاتها مع بغداد، فقدمت دعماً مالياً واقتصادياً لحكومة رئيس الوزراء –آنذاك– حيدر العبادي، وخاضت في النقاش بشأن دعم القوات الاتحادية إلى جانب البيشمركة؛ وقد أنتجت هذه النقاشات دورات تدريبية للمخابرات العراقية، وتدريب ضباط في دورات متعددة في ألمانيا، وتسليح الجيش العراقي والشرطة الاتحادية بأسلحة متنوعة، وزيارات عالية المستوى بين الطرفين أدّت إلى توقيع اتفاقات وأطر للتعاون.

وفي العام 2016 أيضاً ترأست ألمانيا الجانب المدني في التحالف الدولي المعني بتقديم الدعم لعملية الاستقرار، وإعادة البناء. وتوجهت إلى دعم المناطق المحررة عبر إعادة تفعيل الخدمات الأساسية، وقد عيّنت المستشارة (إنجيلا ميركل) مندوباً خاصّاً عنها للعراق وهو السفير السابق (اكهارد بروزه) ليكون رئيساً للقسم المدني في التحالف، ومكلفاً بمتابعة مشاريع ألمانيا في دعم الاستقرار. وقد لوحظ في هذه المرحلة توجه برلين إلى بغداد بمحاولة لإعادة توازن العلاقة بين المركز والإقليم العراقي، ولوحظ أيضاً أن نشاط ألمانيا في الشرق الأوسط ازداد حينما تبيّن أن حكومة الرئيس الأمريكي –آنذاك– (باراك أوباما) لا تتدخل عسكرياً في سوريا، ولا تنوي التدخل أكثر في الشرق الأوسط ولاسيما بعد الاتفاق النووي مع إيران؛ وهنا ظهرت مساحة وحاجة للألمان للبقاء في العراق وسوريا.

المرحلة الثالثة:

بدأت في نهاية العام 2017 ومطلع العام 2018 حينما تيقّنت ألمانيا أن الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) عازم على تقليص النشاط الأمريكي في العراق وسوريا. إذ كان ترامب يوبّخ الدول الأوروبية لقلة الاهتمام بأمنهم وتخفيض مستويات الإنفاق على الأمن والدفاع في موازناتهم العامة، وجعل العبء على الولايات المتحدة للحفاظ على أمن أوروبا من طريق حلف الناتو، أو مكافحة الإرهاب عبر التحالف الدولي في الشرق الأوسط. فقد أدركت ألمانيا خطورة الموقف ولاسيما بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وتصعيد الخلافات في الشرق الأوسط بعد شروع حكومة ترامب بتطبيق تعهداتها بجعل دول الشرق الأوسط هي المسؤول الوحيد عن أمنها؛ لذا فإن زيادة عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة التوجه الأمريكي شجّع ألمانيا على أخذ دور قيادي في العراق، وسوريا، ولبنان، وإيران، وبقية الدول.

وشهدت هذه المرحلة اندلا ع الأزمة السعودية–القطرية، واحتجاز رئيس وزراء لبنان (سعد الحريري) في الرياض، والتدخل العسكري التركي في سوريا، والتحالف مع إيران وروسيا، والتصويت البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي، وأزمة تشكيل حكومة ائتلافية في ألمانيا بعد الانتخابات، وتراجع المصوتين لحزب المستشارة ميركل. ولعلّ أهمّ ما جرى في هذه المرحلة للعراق هي أزمة استفتاء الاستقلال في إقليم كردستان التي أدّت إلى تزايد التوتّر في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وأجبرت الحكومة الألمانية على اتخاذ موقف ضد الاستفتاء وزيادة تنسيقها مع الحكومة الاتحادية للتوازن بالعلاقات مع الطرفين، إذ إن القوات الألمانية بدأت بتدريب القوات الاتحادية ودعمها لأشهر بعد الاستفتاء، ووُجِدَت في معسكرات خارج أربيل لأول مرة.

وفي هذه المرحلة أيضاً وجهت وزارة الخارجية الألمانية وكالة التنمية (GIZ) بالدخول للعراق، ودعم المشاريع الاقتصادية الصغرى منها والكبرى. وقد زاد مركز الدراسات التابع لحزب المستشارة ميركل من نشاطاته في هذه المرحلة، وبادر بعدة برامج للتقريب بين النخب السياسية العراقية والألمانية. ويبدو أن هدف ألمانيا في هذه المرحلة تثبيت وضعها القيادي بين بقية الدول في العراق، وعزمها لرسم سياسة خارجية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة؛ فهنا لوحظ زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية في العراق، وبوادر اتفاقية ثنائية لإبقاء التعاون الأمني والعسكري بعد رحيل قوات التحالف أو انسحاب الولايات المتحدة من العراق. وترى ألمانيا أن الولايات المتحدة لم تعد تكترث بوضع الشرق الأوسط، ويمكن أن تعزل وضعها الأمني والداخلي والاقتصادي عن المنطقة، لكن ألمانيا لم تتمكن من ذلك فهي ترى أوضاع أمنها واستقرارها وجزءاً من نموها الاقتصادي مرتبطةً كلها بنحو مباشر مع الشرق الأوسط وأهم الأسباب هو القرب الجيوغرافي.

أما ما يخصّ العراق فترى ألمانيا فسحة لتطبيق سياستها الجديدة مع دولة مهمة لها نوع من الاستقرار، وإمكانية للتبادل التجاري والاقتصادي، ودوراً لقواتها العسكرية ولاسيما بعد فشل التجربة في أفغانستان؛ومن أولويات السلطات الألمانية الداخلية هي إرجاع عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين الذي رُفض لجوؤهم، ولكن لم تصل الحكومة الألمانية إلى اتفاق مع الحكومة العراقية لإعادتهم للعراق حتى الآن، وهذه قضية مهمة للجمهور الداخلي في ألمانيا الذي يعدّ مسألة الهجرة وزخم اللاجئين من القضايا الحساسة، وقد أثرت سياسة المستشارة ميركل التي ترحّب باللاجئين سلباً على أدائها في الانتخابات؛ فلذلك سيعيد التقدم في هذا الملف لحزبها جزءاً

من الثقة للجمهور: (المحافظ، واليميني، والسياسي)، وتسعى الحكومة الألمانية إلى تأسيس مراكز استشارية وتنسيقية في بغداد وأربيل للبتّ في عملية إرجاع أولى الوجبات من (10) آلاف لاجئ، فهكذا ملف تعاملت معه ألمانيا بمعزل عن بقية الدول ونظرت لمصلحتها حصراً؛ وهذا ما قد يركّز التوجّه الألماني في أن الانطواء تحت تحالفات دولية غير مجدية، وأن الدور الأمريكي تغيّر بنحو دائم لا عودة فيه؛ لذا ستضطرّ ألمانيا لزيادة نشاطاتها في الشرق الأوسط؛ لأنه لم يعد لدولة أخرى الرغبة أو الإمكانية بأخذ هكذا دور؛ وهذا التوجه بخلاف السياسة الألمانية وتوجه شعبها بعد الحرب العالمية الثانية، فالألمان ما يزالون يبحثون عن الطريق الأمثل للتأثير والنفوذ دون إرباك وضع علاقاتهم مع الآخرين، أو إرباك وضعهم الداخلي.

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد -رؤية استشرافية-

غزوان رفيق عويد*

2019-3-30

المقدمة:

لم تكن فكرة تأسيس مجلس يضمّ الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد بجديدة على منظومة مكافحة الفساد في العراق، فقد أُسس في العام (2007) المجلسُ المشترك لمكافحة الفساد برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء، وعضوية رؤوساء (مجلس القضاء الأعلى، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة)، ومنسق من مكتب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الرقابية، وممثّل عن مكاتب المفتشين العموميين؛ وبغض النظر عن الآراء والإشكاليات المطروحة بشأن تأسيس هذا المجلس فقد كان الهدف المعلن من تأسيسه هو التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وتفعيل جهودها، وتقديم التوصيات بشأن التشريعات والإجراءات والأنظمة بما يقلّل من منافذ الفساد.

وفي العام (2015) –وبعد موجة التظاهرات الرافضة للفساد والمطالبة بمحاسبة المفسدين– أُعيد تأليف المجلس المشترك تحت مسمى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية رؤساء هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين، وومثل عن مجلس القضاء الأعلى، والأمين العام لمجلس الوزراء، فضلاً عن بعض الأعضاء من مؤسسات أخرى.

وفي العام (2018) أعاد رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي تأليف المجلس برئاسته وعضوية رئيسي هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وعضوين من مجلس القضاء الأعلى –رئيس جهاز الادعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي–، وممثل عن مكاتب المفتشين العموميين (منسقاً)، وممثل عن مكتب رئيس مجلس الوزراء (مقرراً)، فضلاً عن ممثل عن المجتمع المدني (مراقباً). وقد حددت مهام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها، والإشراف على استكمال الأطر القانونية الخاصة بمكافحة الفساد، وسد الثغرات القانونية التي ينفذ منها الفساد، فضلاً عن استكمال الأطر المؤسسيّة لمنظومة مكافحة الفساد، وتوحيد جهود مكافحة الفساد، وتنسيقها، ودعمها، واقتراح الحلول المناسبة لحل المشكلات التي تواجه

* ماجستير إحصاء.

هذه الجهود، ومتابعة تنفيذ مؤسسات الدولة المختلفة لسياستها، وبرامجها، وخططها في مكافحة الفساد، وتقييم هذه السياسات والبرامج.

إن المتتبع لعمل المجلس المشترك لمكافحة الفساد المشكّل في العام (2007) لا يراها تختلف كثيراً عن الأخير؛ فعلى أرض الواقع كان للتجربة السابقة للمجلس المشترك لمكافحة الفساد عدة خطوات تمثلت بمجموعة من الإجراءات التنفيذية، أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2010-2014)؛ كونها إحدى متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرّها العراق في العام (2007)، وإطلاق الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة التي أثمرت عنها نتائج إيجابية في مكافحة ما يُعرف بالفساد الصغير الذي يمارسه صغار الموظفين الذي نتج عن تقليل للروتين -تسهيل بعض الإجراءات-، فضلاً عن توفير أماكن مكيّفة للمراجعين، وقياس حجم تعاطي الرشوة في الدوائر الحكومية الخدمية من قبل هيئة النزاهة؛ الأمر الذي كان له الصدى الأكبر في منجزات هذه الحملة، ومما ذُكِر آنفاً -ومن أجل تفعيل عمل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد والاستفادة من التجربة السابقة- نجد أن هناك ضرورة لقيام رئيس مجلس الوزراء -كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة وبصفته رئيساً للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد- بخطوات عملية تلبي تطلعات الجمهور في مكافحة آفة الفساد.

الرؤية المقترحة لعمل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد:

إن تشكيل مجلس تنسيقي وتوحيد جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد والحدّ من آثاره من شأنه أن يقويَ منظومة مكافحة الفساد، ويساعد في حلّ المشكلات التي تواجه عمل الجهات الرقابية، ويدعم إجراءاتها؛ شريطة أن تحددَ مهام هذا المجلس، وحدود عمله، والرؤية المستقبلية التي يطمح إلى تحقيقها بنحو دقيق وشفاف، وألّا تكون مهامه عبارات عامة من قبيل: (دعم الجهات الرقابية، أو توحيد عملها)؛ لذا نقترح في أدناه رؤية مستقبلية لعمل هذا المجلس:

أولاً: وضع نظام داخلي للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد، وبما لا يتعارض مع قوانين الجهات الرقابية، وإعلانه للجمهور، على أن يتضمن هذا النظام المهام التي يؤديها المجلس، وآلية إدارة اجتماعه، واتخاذ القرار فيه، وألّا تقتصر على أوامر ديوانية تصدر بين الحين والآخر، وأن يكون المجلس المسؤول عن وضع سياسة مكافحة الفساد في العراق، ومشرفاً على عمل الأجهزة الرقابية (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومكاتب المفتشين العموميين) ومخرجاتها، وأن يتبنى المجلس متابعة قضايا الفساد الكبيرة، وإعلان نتائجها النهائية للرأي العام بكل شفافية، فضلاً عن

تحديد رؤية المجلس الأعلى لمكافحة الفساد في العراق، وإعلانها لوسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

ثانياً: تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين يعمل تحت إشراف المجلس الأعلى لمكافحة الفساد يكون العاملون فيه من موظفي هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومكاتب المفتشين العموميين، ومن مؤسسات الدولة الأخرى ممن يمتازون بالنزاهة، ولديهم خبرة في إعداد الدراسات العملية، وتقديم المقترحات، والرأي الفني، والتخطيط الاستراتيجي، والترويج الإعلامي، ووضع المعايير والمؤشرات الإحصائية، بحيثُ يكون عوناً للمجلس في إنجاز مهامه، وتقويم عمل مؤسسات الدولة.

ثالثاً: تقييم نظام النزاهة الوطني للعراق كونه من الأدوات العملية في تقييم مدى وجود نظام فاعل لمواجه الفساد في الدولة بتشخيص نقاط القوة والضعف في مؤسسات الحكم الرئيسة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ومؤسسات القطاع الحكومي (الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة، والهيئات المستقلة)، والأطراف الفاعلة غير الحكومية (الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص)، ومن ثم إعلان هذا التقييم للجمهور بكل شفافية، وتكون مخرجات التقييم مدخلات لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

رابعاً: الإسراع بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2019 – 2022)؛ لما لها من أثر واقعي وإعلامي محلياً وإقليمياً ودولياً، على أن تعتمد على عدة مدخلات أهمها: تقييم نظام النزاهة الوطني، وتقييم مخرجات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010 – 2014)، ومسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (2016 – 2020) التي أعدّتها هيئة النزاهة والتقارير الدولية عن الفساد في العراق.

خامساً: الإسراع بتقييم جميع القيادات الإدارية العليا –المديرون العامون، ووكلاء الوزراء– على وفق معايير موضوعية، واتخاذ قرارات حاسمة بإعفاء غير الكفوئين منهم؛ إذ لا يمكن النجاح بمكافحة الفساد بمسؤولين لا يمتلكون الكفاءة المناسبة لإنجاز المهام المكلفين بها، واعتماد تقييم سنوي لمساءلتهم، فضلاً عن تحديد مدة زمنية لتغيير ذوي المناصب الأكثر عرضة للفساد أو تدويرهم.

سادساً: وضع مؤشر لقياس مدركات المواطنين من فئة مراجعي الدوائر الخدمية، وموظفي دوائر الدولة والقطاع العام، والخبراء بشأن مستوى الفساد في المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بالاستفادة من التجربة السابقة لهيئة النزاهة، والتجارب الإقليمية –ولاسيما

تجربتي الكويت ومصر–، فضلاً عن التجربة الدولية –تجربة كوريا الجنوبية على وجه الخصوص–، وإصدار تقرير دوري يرتب المؤسسات الحكومية من الأفضل إلى الأسوأ على وفق نتائج المؤشر؛ لما له من فوائد متعددة أهمها تقييمُ مستوى الخدمة المقدمة، ومدى انتشار الفساد بين المؤسسات، وخلق منافسة بين المؤسسات للحصول على المراتب الأُوَل، وعدُّ هذا المؤشر أحدَ مدخلات تقييم المسؤولين.

سابعاً: تكليف الأجهزة الرقابية (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومكتب المفتش العام المعني) بإعداد تقارير رقابية نصف سنوية عن تنفيذ البرنامج الحكومي (2018 – 2022)، ومناقشتها في المجلس الأعلى لمكافحة الفساد على أن تتضمن هذه التقارير تحديد الجهة المقصرة بنحو دقيق، وعدّها مؤشراتٍ موضوعيةً لتقييم المسؤولين.

ثامناً: إطلاق حملة وطنية لمكافحة الفساد تتضمن برامج ومشاريع محددة تتركز في مكافحة الفساد الكبير في القطاعات الأكثر عرضة للفساد، ومعالجة ظواهر الفساد المستشرية فيها.

تاسعاً: إقامة ملتقى لمكافحة الفساد في العراق بمشاركة منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، مثل: منظمة الشفافية الدولية؛ للاستفادة من المقترحات، والأفكار، والتجارب الدولية، ولما له من أثر في تحسين صورة العراق في التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية.

عاشراً: إطلاق موقع إلكتروني خاص بالمجلس الأعلى لمكافحة الفساد لنشر قرارات المجلس وإصداراته، فضلاً عن وضع نافذة لتلقي المقترحات والشكاوى، وإقامة ندوات تعريفية، وبرامج إعلامية للترويج لمهام المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، ورؤيته، ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد وتقويمها، والتنسيق بين الأجهزة الرقابية، وتوحيد جهودها، فضلاً عن الترويج لما ذكر آنفاً.

أوراق بحثية لكُتّاب المركز

كيفية التعامل مع المواقع التراثية المثيرة للجدل من ألمانيا النازية إلى النظام البعثي

قسم الأبحاث

2019-1-27

الملخص

تعدُّ المعالم الأثرية اتصالاً فعلياً لماضينا، إذ إنها جزء من التأريخ، ووجودها على أرض الواقع يروي قصة من الماضي، وبمرور الوقت تصبح جزءاً من هويتنا ووجودنا، ولطالما استخدمت التماثيل والآثار والمواقع التراثية أدوات سياسية لتمثيل القادة وأيديولوجياتهم، فيصبح بناء الهياكل التمثيلية –ولاسيما إبان الحكم الاستبدادي– أداةً لفرض الولاء، وإلزام السكان برئيس الدولة.

تبحث هذه الدراسة في مسألة كيفية التعامل مع التراث المادي المتبقي من الأنظمة الاستبدادية عند زوالها، وعلى وجه الخصوص النظام البعثي في عهد صدام حسين في العراق. وتحلل الدراسة الأحداث الماضية والحالية في البلاد الخاصة بصيانة التراث، وإعادة تشكيله، وإزالته، وتدميره؛ وسيقترح أفضل طريقة للمضي قدماً.

وللقيام بكل ذلك، تبحث الدراسة في الفكرة والقصد وراء المعالم الأثرية والمباني التي شيدت في عهد صدام، وكذلك ما جرى عليها في أعقاب انهيار النظام البعثي عام 2003. وستتباين هذه الأحداث والقرارات مع العمل المنجز في البلدان الأخرى في ظروف مماثلة قبل عدة عقود، مثل: ألمانيا والاتحاد السوفيتي السابق؛ استناداً إلى خبرة تلك البلدان مع المعرفة النظرية بشأن الموضوع، مع الأخذ بالحسبان الوضع الاستثنائي للعراق الذي ستُقترح من أجله خطوات مستقبلية محتملة. وستلقي الدراسة الضوء في المعالم الجديدة التي شيدت بالعراق ومعانيها لتمثيل هذه الحضارة القديمة.

المقدمة

تمثّل الآثار والنُصُب التذكارية ومواقع التراث الثقافي تأريخنا، ورمز ماضينا، لأن ووجودها الحالي يسمح لنا بالاتصال بأجدادنا بلمسة واحدة، ومن طريقها تروي لنا قصة التي مع مرور الوقت تصبح جزءاً من هويتنا الثقافية.

لقد أدركت الأنظمة السياسية والشخصيات الحاكمة أهمية هذه الرموز المادية في جميع أنحاء العالم وعبر الزمن، وقد استغل القادة المعالم الأثرية والمباني علاماتٍ مرئيةً لحكمهم، إذ كان موقع تلك المعالم الأثرية أمام مرأى العامة كخلفية مثالية لنقل الرسائل الأيديولوجية إلى الناس؛ وبالتالي فإن مسألة الحفاظ على الجانب الثقافي بإنشاء هذه المعالم تعدُّ مسألة سياسية إلى حد كبير، إذ يختار صنّاع القرار التراث ليُنقلوا إلى الأجيال المقبلة استناداً إلى تناسب النصب التذكاري أو الآثار، مع سرده الخاص للأحداث الماضية والإطار الأيديولوجي[1]؛ وعلى هذا النحو يُقال: إن التراث لا يمكن ألّا يكون له علاقة بالسياسة على الإطلاق[2].

إن القيمة التي يضعها القادة باستخدام الأشياء الثقافية وسيلةً للقيم لمواطنيهم تصبح واضحة بنحوٍ خاص في وقت الانتقال السياسي، إذ تدمر ذكريات الحكم الماضي، ولاسيما بعد بناء نصب تذكارية جديدة لإظهار مجموعة جديدة من المعايير الثقافية والسياسية[3]، وإن الأمثلة على هكذا إجراءات متعددة ويمكن العثور عليها في جميع البلدان، في كل قرن عبر المشهد السياسي، من الملوك إلى الأنظمة الشيوعية.

وتماماً مثل بقية دول العالم، فقد شهد العراق العديد من التغييرات في السلطة عبر تأريخه؛ وبالتالي حدثت تغييرات في المناظر الطبيعية لمدنها الرئيسية. وفي الآونة الأخيرة أدت عقيدة تقديس الشخصية التي أنشأها صدام حسين وأتباعه إلى تفشي آثار النصب التذكارية، وبناء المباني استناداً إلى دوافع سياسية، مثل تماثيل صدام، وقصوره، ومباني حزب البعث؛ بهدف تثبيت صورة الرئيس في أنحاء العراق؛ لتكريس الولاء للنظام في عقول الشعب، وإيصال الأيديولوجية الجديدة بالمعالم المرئية.

1.Buckland, Michael ,Cultural Heritage (Patrimony): An Introduction', pp 11-25 in: Records, Archives and Memory: Selected Papers from the Conference and School on Records, Archives and Memory Studies, University of Zadar, 2013, p.2

2. McDowell, Sara (2008) ,Heritage, Memory and Identity,,2, Ashgate Research Companion, p.43

3. Bellentani, Federico (2018) ,Monuments and Memorials in Changing Societies: A Semiotic and Geographical Approach', Semioticon, <https://semioticon.com/semiotix/2018/03/monuments-and-memorials-in-changing-societies-a-semiotic-and-geographical-approach/>, last accessed 11 Aug 2018.

وبعد سقوط النظام في عام 2003، كان تمزيق رموز الدولة –آنذاك– استجابة فورية من الشعب العراقي، إذ مثلت صورة إسقاط تمثال صدام في ساحة الفردوس التغييرات التي تحدث في العراق.

وفي الوقت نفسه، بقيت العديد من المعالم التي تجسد فترة الحكم الطويلة التي تذكر العديد بالنظام القمعي الذي قد ألحق الألم والمعاناة بشعبه. فكيف نعالج هذه البقايا المرئية من الماضي الصعب؟ أيجب علينا تدمير المواقع التراثية التي ترمز إلى التمييز والعنف والكراهية للآخرين؟ أسنمحو جزءاً من تأريخنا؟ أيمكن أن يؤدي الحفاظ على هذه الرموز إلى زيادة فرص الأجيال المقبلة في تحديد قيم مماثلة لتلك التي يتبعها النظام؟ أو قد يؤدي إلى نسيان الماضي وضحاياه؟

إن جميع هذه التساؤلات يجب أخذها في الحسبان حين تقييم كيفية التعامل مع هذه الآثار والنصب التذكارية للماضي المثير للجدل، مع مراعاة المسؤولية التي تقع على عاتقنا تجاه الأجيال المقبلة حين اتخاذ قرار بشأن مصير بقايا أسلافهم، سواء أكانوا سيئين أم جيدين؟ ليس العراق الوحيد الذي بحاجة إلى إيجاد الإجابات المناسبة عن هذه الأسئلة، والبلدان الأخرى التي وجدت نفسها في مواقف سياسية مماثلة قبل عدة عقود يمكن أن تكون أمثلة عن كيف ينظر الناس إلى عملية تدمير النصب التذكارية أو المحافظة عليها بعد فقدان النظام للسلطة.

ويهدف هذا البحث إلى تقديم نظرة شاملة عن كيفية تعامل العراق مع النصب التذكارية والآثار والمباني المتبقية من نظام صدام حسين، ومماثلة ذلك مع كيفية تعامل كلٍّ من ألمانيا، والولايات المتحدة، ودول من الاتحاد السوفيتي السابق مع تراثها الصعب؛ من أجل التوصل إلى استنتاجات لاتباع طريقة بنّاءة يسير على منوالها العراق في مجال الحفاظ على تراثه.

النصب التذكارية لصدام حسين والتراث الوطني العراقي

لقد شهد العراق على العموم –وبغداد على وجه الخصوص– على مرّ العصور تغيرّات تعكس مختلف الهويات والأيديولوجيات من قادتها والغزاة، انطلاقاً من سلالة العباسيين، وأبي جعفر المنصور إلى الإمبراطورية العثمانية، إذ أنشأ كل حاكم منهم نسخة جديدة للمدينة وغيّر شكلها على وفق ذلك. وفي أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين؛ أدّى الحلم العصري ببناء بغداد العالمية إلى رسم خطة رئيسة تعكس الحداثة الأوروبية فيها، التي تجسدت في العديد من المباني والأماكن العامة، مثل مبنى الإدارة لجامعة بغداد الذي صممها (Walter Gropius) وصالة الألعاب الرياضية ومركز الألعاب الرياضية التي صممها (Le Corbusier). وبنحوٍ

مماثل لأسلافه، أراد صدام حسين وضع ختمه على المدينة، والبلد ككل، ليبدأ حملة كبرى في أوائل الثمانينيات لنشر المظهر الاستعماري الذي يتناسب مع نطاق طموحه[4].

كان صدام حسين على علم بالسلطة الرمزية للآثار وقضى عهده لينشئ عدداً مذهلاً من النصب التذكارية والمباني لفرض قوته في جميع أنحاء البلاد. وبجانب بناء المباني العامة، أنشئ صدام عشرات القصور الفاخرة، فضلاً عن عدد لا يحصى من الآثار والنصب التذكارية والتماثيل. وكان صدام على علم بتأثير الثقافة في تشكيل بلدٍ ما واتجه نحو نشر ثقافة ''البعثية''، واضطر الكتاب والفنانون، الذين لم يتفقوا مع هذا الوضع، إلى الفرار من البلاد[5].

صورة (1): أحد قصور صدام حسين[6]

وعلى وفق تحليل (بول كوبر) فقد اتبع صدام حسين خطى زعماء مثل موسوليني وهتلر في استملاك الآثار القديمة لإخبار قصة مقنعة عن نظامه الاستبدادي؛ وبدلاً من تدمير القطع الأثرية السابقة قرر صدام استخدام الآثار كجزء من خطته لنشر عقيدة تقديس الشخصية، حيث كان هو على رأس الهرم؛ ونتيجة لذلك –في العقد الذي تلا استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق– ازدادت ميزانية دائرة الآثار العراقية لأكثر من 80 %، وكان علماء الآثار من أوائل المجموعات التي

4. Shabout, Nada (2013) ,A Makeover, Baghdad, the 2013 Arab Capital of Culture', Middle East Research and Information Project, MER266.
5. Anton, Sinan (2010) ,Bending History', Middle East Research and Information Project, MER257.
6. Mosse, Richard in Owen Vince (2016) ,Architecture After Excess: The Palaces of Saddam's Baghdad', https://failedarchitecture.com/architecture-after-excess-the-palaces-of-saddams-baghdad/, last accessed 14 Nov 2018.

التقى بها صدام بعد وصوله إلى السلطة، وخضعت المواقع الأثرية مثل نينوى، والحضر، والنمرود، وأور، وعكركوف، وسامراء، وقطسيفون؛ لإعادة إعمار مكثفة تحت حكمه. وقد بنى صدام أحد قصوره الأكثر ترفاً فوق أنقاض بابل القديمة؛ مما سمح لزوار القصر بمشاهدة عظمة الماضي، مشيراً إلى أن إرث صدام نفسه سيكون كبيراً بالقدر نفسه. وخضعت أطلال مدينة بابل القديمة لإعادة الإعمار بطريقة غير اعتيادية، إذ قرر صدام أن يرفع جداره إلى 11.5 متر، وأن يختم اسمه على جميع الأحجار في بابل؛ وقد كلف المشروع الطموح الشعب العراقي ملايين الدولارات في ذروة الحرب العراقية–الإيرانية وما يزال قائماً إلى يومنا هذا[7].

صورة (2): قصر صدام حسين، بابل[8]

لقد جمع صدام بين الماضي والحاضر ليظهر تفوق العراق و"روح النصر" في الأشكال الصلبة من الآثار والجداريات والتماثيل. وكجزء من هذا المشروع الطويل، بُنيت اثنان من المعالم

7. Cooper, Paul (2018) ,Saddam's Disney for a despot': How dictators exploit ruins', BBC News, http://www.bbc.com/culture/story/20180419-saddam-disney-for-a-despot-how-dictators-exploit-ruins, last accessed 15 Oct 2018.

8. Froelich, Paula (2014) ,Inside Saddam Hussein's ruined Babylon palace', New York Post, https://nypost.com/2014/07/31/inside-saddam-husseins-ruined-babylon-palace/, last accessed 14 Nov 2018

الأكثر شهرة في بغداد، هما: (نصب الشهداء، وقوس النصر)، في بداية الحرب العراقية–الإيرانية، اللتان سيشار إليهما لاحقاً في هذا البحث.

وأخيراً، حوّل صدام مدن البلاد إلى لوحات لتمجيده كرئيس للدولة، مع نصب تذكارية ولوحات جدارية لشخصه نُشرت في كل مكان، ومع سقوطه من كرسي السلطة ينبغي أن يكون ذلك نهاية لتمجيد نفسه المصطنع كذلك.

صورة (3): جدارية بلاطية (تم ازالتها) لصدام حسين في مدينة كربلاء[9]

اجتثاث البعث وتدمير التراث

في حين أن التدمير هو القاعدة في وقت تغيير نظام الحكم، لاسيما بعد سقوط النظام السلطوي والعنيف، إن أن الدمار في العراق كان أكثر من المتوسط؛ مما أدى إلى ظهور تحذيرات من الشعور بالندم في المستقبل فيما لو دمرت بقية القطع الأثرية.

وبتعبير أدق –بعد سقوط صدام حسين في عام 2003– شهد العراق ثلاث مراحل من

9. Walt, Vivienne (2018) http://time.com/5205636/saddam-image-iraq-anniversary/, last accessed 11 Nov 2018.

الدمار الثقافي والتأريخي. وأدت الفوضى والعنف الغوغائي بعد سقوط نظام البعث –مباشرة بعد التغيير السياسي– إلى موجة من التدمير، ولاسيما التماثيل واللوحات الجدارية والرسوم الجدارية التي تصور صدام حسين في جميع أنحاء العراق، وإزالة تمثال صدام في ساحة الفردوس كرمز لتحرر العراق من الدكتاتور.

صورة (4): تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس في بغداد[10]

يمكن تفسير رد الفعل الفوري لسقوط الدكتاتور، على أنها أفعال عاطفية تشير إلى انتهاء سنوات الاضطهاد السياسية. وقد تبع ذلك مدة مطولة من النهب والحرق لعدد من المواقع الثقافية والتأريخية، مثل المتحف الوطني العراقي، والمكتبة الوطنية العراقية والإرشيف، ومتحف العراق للفن الحديث أو مبنى البرلمان الهاشمي. وفضلاً عن ذلك، شارك العديد من المدنيين العراقيين والأجانب في أنشطة السوق السوداء، ونهبوا مواقع أثرية حساسة في جميع أنحاء العراق لتهريب الآثار خارج البلاد والحصول على ثمن باهظ في الخارج. وإن العداء المستمر بين مختلف الفصائل في العراق كان له آثار مدمرة على التراث الثقافي للبلاد مع الآثار والرموز والمصنوعات اليدوية التي دمرت في تبادل إطلاق النار أو استهدفتها جماعات معارضة عمداً [11]. في حين أن ذلك قد يؤخذ في الاعتبار إلى

10. Time, (2003) ,http://time.com/4394274/iraq-kadhim-al-jabbouri-saddam-hussein-statue-toppled-baghdad/ last accessed 11 Aug 2018.
11. Isakhan, Benjamin (2010) ,Destroying the Symbols of Baathist Iraq, 5/2, Taarii Newsletter, The American Academic Research Institute in Iraq

حد كبير، إلا أنه يمكن عدّه أضراراً جانبية في وقت كان انعدام الاستقرار هو السائد.

وأخذ أصحاب قرار قوات التحالف على عاتقهم تدمير أو احتلال النصب التذكارية والمباني المنسوبة إلى النظام البعثي، ودون أي اعتبار لما تملكها من معنى للعراقيين أو قيمتها المحتملة للأجيال المقبلة؛ ونتيجة لذلك، أقامت قوات التحالف قاعدة عسكرية في قصور صدام المختلفة ونصب الشهيد في بغداد واستخدمت ضريح ميشيل عفلق المؤسس المشارك لحزب البعث كجناح لجنوده[12]. ولم يُعطَ أي اعتبار للعمالة العراقية المستخدمة أو الأموال العراقية التي صرفت لإقامة مثل هذه الآثار وغيرها، ولم يكن هناك أي اعتبار آخر للمشاعر العراقية المحتملة تجاه تلك الأماكن. وإلى جانب استخدام أو إساءة استخدام هذه البقايا الثقافية للنظام السابق، كانت قوات التحالف نشطة في دعم إزالة آثار صدام وتدميرها، ولاسيما تلك التي تصور وجه الزعيم القديم؛ ونتيجة لذلك، أزالت قوات التحالف تماثيل رؤوس صدام حسين العملاقة في قصر الحرس الجمهوري، ثم أذابتها فيما بعد كخردة معدنية.

صورة (5): تماثيل رؤوس صدام حسين العملاقة من قصر الحرس الجمهوري في بغداد[13]

بدأت الحكومة العراقية الجديدة المرحلة النهائية من التدمير، وبعد عام 2003 تقرر أن

12. Isakhan, Benjamin (2017) ,Destroying the Past: Targeting the Symbols of Baathist Iraq, APH Essay, Australian Policy, www.aph.org.au/destroying-the-past-targeting-the-symbols-of-baathist-iraq, last accessed 15 Oct 2018.

13. Michael John Grist (2009) 7 Bizarre Monuments of Saddam's Iraq, http://www.michaeljohngrist.com/2009/10/7-bizarre-monuments-of-saddams-iraq/ last accessed 15 Nov 2018.

المشهد البصري للبلاد يجب أن يكون خالياً من ''البعث''؛ ونتيجة لذلك، في عام 2005 عيّن رئيس الوزراء نوري المالكي لجنة لإزالة آثار حزب البعث والنظر في بناء المعالم والنصب التذكارية الجديدة. وكان لديه قائمة من أكثر من 100 قطعة أثرية من عهد صدام، وقد تألفت اللجنة من عشرة أعضاء يمثلون الشيعة والسنة والأكراد، لكنها لم تتضمن أي مؤرخيين وفنانين أو خبراء آخرين متعلقين بهذا المجال[14]. وكما يشير الاسم، كان الهدف الرئيس للجنة هو إزالة الرموز البعثية الباقية، ويمكن القول إن هذا الهدف تم من دون أي تشاور أو تضمين للمواطنين. وتضمنت بعض الآثار والنصب التذكارية رموز تدل على الرخاء والسلطة في عهد صدام حسين، مثل: نافورة على شكل سفينة في متحف الدائرة في بغداد، أو منحوتات لجنود يرتدون الخوذات، فضلاً عن نصب الجندي المجهول، في شارع فلسطين في بغداد الذي أُزيل واختفى، فكان عامة السكان غير مدركين أن ذلك تم بناءً على النظام السياسي[15].

وأظهرت الأمثلة حقيقة أن التعامل مع الآثار القديمة لصدام لم يكن شفافاً على الإطلاق، فقد وضعت لجنة اجتثاث البعث المرسوم الخاص بالمعالم الأثرية، الذي يحمل اسم الوثيقة (900 سراً)، ولم يتم الكشف عن قائمة النصب التذكارية التي ستتم إزالتها. وقد تم تدمير معظم المعالم التي يُعتقد أنها مسيئة، وأعلنت وزارة الثقافة في وقت لاحق عن تحرك لإزالة هذه الآثار ونقلها إلى المتاحف، على الرغم من أن هذه المتاحف غير معروفة حتى الآن[16].

وكجزء من عملية اجتثاث البعث، أُعلن عن تدمير اثنين من أكبر المعالم الأثرية التي أقيمت في عهد صدام قصر النصر، ونصب الشهيد. إلا أن كلا المعلَمَين ما يزالا قائمين اليوم، إذ لم تحدث أي مشاورة عامة قبل اتخاذ أي إجراء. وعلى وفق صحيفة نيويورك تايمز في عام 2007، خططت اللجنة لإنشاء تمثال جديد يحل محل نصب قوس النصر[17].

14. Anton, Sinan (2010) ,Bending History, Middle East Research and Information Project, MER257.
15. Spinner, Jackie (2006), Hussein-Era Symbols Disappear Under Edict, Washington Post, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/01/08/AR2006010800820.html, last accessed 16 Oct 2018.
16. Shabout, Nada (2013), A Makeover, Baghdad, the 2013 Arab Capital of Culture', Middle East Research and Information Project, MER266.
17. Semple, Kirk (2007), Iraq Confronts Hussein Legacy Cast in Bronze, The New York Times, https://www.nytimes.com/2007/04/08/world/middleeast/08monuments.html, last accessed 15 Oct 2018.

صورة (6): سيوف القادسية، أيادي النصر، بغداد[18]

في حين أن هناك عراقيين يرحبون بعمل اللجنة في إزالة هذه التماثيل لدعم عملية الشفاء؛ ليكونوا قادرين على نسيان الماضي أو الاعتقاد بأن ذلك سيسهل انتقال البلاد في اتجاه مختلف في المستقبل، ويجادل آخرون بأن الآثار هي تذكير ضروري للمعاناة التي تعرض لها الشعب وهي جزء مهم من تأريخ البلاد[19]. وكما قال سعد البصري –أستاذ النحت في كلية الفنون الجميلة في بغداد– في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز: لا يمكن تغيير التأريخ، ويجب اعتبار الآثار جزءاً من علم الآثار الذي يشير إلى حقبة محددة في التأريخ العراقي[20].

في حين أن وجهات النظر المختلفة والمتناقضة في كثير من الأحيان عن كيفية التعامل مع هذه البقايا المادية لا يمكن بالضرورة استيعابها في جميع الأوقات، فإن مصير التراث الوطن –ولاسيما فيما يخص بجزء صعب من التأريخ– قد تم البت فيه من دون مشورة عامة، وهو أمر يدعو للقلق.

تعدُّ القرارات الخاصّة بالتراث الوطني، سواء كانت جيدة أو سيئة قرارات حساسة جداً، التي

18. Weate, Jeremy (2012), Swords of Qādisīyah, Hands of Victory, Baghdad, Iraq, Wikipedia, https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/97/Swords_of_Q%C4%81dis%C4%AByah_%287112414819%29.jpg last accessed 15 Nov 2018.
19. Semple, Kirk (2007), Iraq Confronts Hussein Legacy Cast in Bronze, The New York Times, https://www.nytimes.com/2007/04/08/world/middleeast/08monuments.html, last accessed 15 Oct 2018.
20. Ibid.

يمكن أن يكون لها تأثير واسع المدى على المجتمع اليوم، وكذلك على التطورات المستقبلية في البلاد. وفي هذا السياق طرح بنيامين إساخان –أستاذ العلوم السياسية ودراسات السياسات في جامعة ديكين– السؤال المهم عن التأثير الذي يتركه تدمير تلك المعالم الأثرية على الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي في العراق[21].

وفيما يخصُّ التعامل مع الآثار التي تذكرنا بالماضي في العراق، فيجب أن تتم بطريقة مدروسة وشاملة وحذرة، وينبغي أن تشمل جميع الفصائل المعنية.

أنحافظ على الآثار أم نزيلها؟ التعلم من الأمثلة السابقة

في حين أن كل حالة لها ما يميزها، بيد أن العراق ليس الوحيد الذي واجه تحديات مماثلة لما ذكر آنفاً. وفي جميع أنحاء العالم وعبر الزمن، كانت هناك بلدان خرجت بعد حكم الزعماء المتسلطين الذين أوجدوا عقيدة تقديس الشخصية من حولهم، التي تجسدت في إقامة الآثار والتماثيل، والتي أجبرت الأجيال اللاحقة على التعامل معها. ومن الأمثلة المعروفة على نطاق واسع العهد النازي والسقوط اللاحق لأدولف هتلر في ألمانيا، فضلاً عن زوال الاتحاد السوفيتي السابق.

ألمانيا وأدولف هتلر

مثلما كان الحال بالنسبة لصدام حسين، كان هدف أدولف هتلر هو إنشاء الآثار والمباني التي ستكون بمنزلة مظهر لعظمته المدهشة للقرون المقبلة؛ وكانت النتيجة إنشاء هياكل مثيرة للإعجاب، مثل ملعب ناز للحزب النازي في نورمبرغ، والاستاد الأولمبي في برلين، والمنتجع السياحي في برورا في روغن وغيرها الكثير، فضلاً عن العديد من المباني للاستخدام العام، مثل المكاتب والمدارس والثكنات العسكرية. إلى جانب التماثيل والنصب التذكارية، كانت هناك مباني مستخدمة في استجواب ضحايا النظام وتعذيبهم وقتلهم.

وعند زوال النظام، عُوملت المواقع المختلفة على مرّ السنين بطرق متنوعة. إذ دُمِرَ بعضها، وبعضها أزيل، والآخر أهمل ومن ثم جُدّد، أو استخدم مرة أخرى كمتحف استناداً إلى أهميته، وقيمته الأيديولوجية. ونتيجة لعدد المباني التي أنشئت خلال الحقبة النازية، ما يزال عدد كبير من هذه المواقع موجوداً حتى يومنا هذا. وقد استمر استخدام العديد منها مثل ''مبنى الفوهرر'' في

21. Isakhan, Benjamin (2017), Destroying the Past: Targeting the Symbols of Baathist Iraq, APH Essay, Australian Policy, www.aph.org.au/destroying-the-past-targeting-the-symbols-of-baathist-iraq, last accessed 15 Oct 2018.

ميونيخ، الذي يضمّ المعاهد ومدرسة الموسيقى، أو المطار المركزي برلين–تمبلهوف، الذي كان يستخدم حتى عام 2008. وواصلت المباني الإدارية الأخرى، مثل وزارة الطيران بعهد الوزير (Göring)، مهامها بطرق متنوعة. وفي الوقت نفسه كانت هناك هياكل أخرى دُمرت مثل: زبلين فيلد في نورمبرغ، بقصد منعها من أن تصبح مواقع عرقية. وكما قال ولفجانج بنز، من الأفضل للمباني والمواقع التي تحمل أثر عاطفي أن تُزال مثل: القبو الموجود أسفل مستشارية الرايخ (Reich Chancellery) التي مات فيها هتلر.

وأضاف ولفجانج بنز أنه حين النظر فيما إذا كان من المفترض أن يبقى أثر للماضي أم لا، فإنه ليس من المهم فقط النظر في صحته وقيمته التأريخية، ولكن أيضاً أهميته كمركز للتعلم وكذلك قيمته كرمز للعلم. أما ما يخص المباني التي يصعب التعامل معها بنحو خاص –إذ لا تبدو الصيانة والدمار خيارين قابلين للتطبيق– فقد يكون الإهمال اليسير أحد الحلول في بعض الأحيان التي يصاحبها إيجاد طرق لكسر قوة تأثير هذه المباني[22]. وفي حين أن أغلبية مخلفات الحقبة النازية قد وجدت الآن مكانها المناسب، قد يكون من المفاجئ الوقت الذي استغرقته ألمانيا للتوصل إلى حلول مقبولة. ويمكن أن تستمر المناقشات عن الكيفية التي يمكن لبعض هذه الأماكن التأريخية –أن تخدم مكانها في عالم اليوم من دون نسيان الماضي– أن تبقى لمدة طويلة، كما هو واضح في حالة منزل ولادة هتلر الذي استمر حتى العام الماضي –72 سنة بعد وفاته– فقد كان يخضع لنزاع قضائي بين المالك وجمهورية النمسا، الذي انتهى بتجريد المالك ووضع المنزل تحت سيطرة جمهورية النمسا، بهدف أن يتبنى المبنى الغرض المناسب[23].

22. Benz, Wolfgang (2013) ,Errichtet, um zu verfuehren und zu unterwerfen, Tagesspiegel, https://www.tagesspiegel.de/wissen/wolfgang-benz-ueber-ns-grossbauten-errichtet-um-zu-verfuehren-und-zu-unterwerfen/8582534.html, last accessed 15 Oct 2018.

23. Felke, Catharina (2017) ,Hitler stoert, Zeit Online, https://www.zeit.de/gesellschaft/2017-06/ns-architektur-oesterreich-hitlerhaus-deutschland-umgang, last accessed 16 Oct 2018.

صورة (7): مكان ولادة أدولف هتلر في برونو، النمسا [24]

تم التعامل مع الثقافة التذكارية في معاقل النازية السابقة على وجه الخصوص، مثل ألمانيا والنمسا، بطرقة غامضة؛ الأمر الذي أدّى إلى نشوب عدة خلافات في يومنا هذا. فبعد مرور أكثر من سبعين عاماً على زوال النظام، يمكن العثور على أمثلة محددة في المناطق الريفية، إذ أعيد تصميم النصب التذكارية من العصور النازية، لكن هنالك رموز محددة للنازية بقيت دون تفسير إضافي؛ وقد أدّى اكتشاف الغرباء لمثل هذه الرموز إلى حدوث نزاعات متكررة؛ مما دفع قادة المجتمع المحلي إلى مناقشة إبقاء المعالم الأثرية، مع دعوة الخبراء إلى التغيير، وإلى نشر ثقافة دائمة للذكرى[25].

وغالباً ما لا يستطيع السكان على العموم رؤية المشكلة، ولا يرغبون في تغيير نصبهم التذكارية. في حين أن تغيير الموقع الذي اعتاد الناس على استخدامه في محيطهم والشعور بالارتباط به يمكن أن يثير المشاعر، فمن المهم أن نبقي في بالنا أن تلك النصب التذكارية ستبقى قائمة. وعلى هذا النحو فإن من الأفضل العثور على طريقة واضحة منذ البداية والتعامل مع تغيير أو إزالة الآثار

24. Thomas Ledl - Eigenes Werk (2015), CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=42914661, last accessed 15 Nov 2018.
25. See for example: Krenn – Aichinger, Michaela (2017) ‚Schlampiger Umgang mit NS-Vergangenheit,, OoeNachricten, https://www.nachrichten.at/oberoesterreich/wels/Schlampiger-Umgang-mit-NS-Vergangenheit;art67,2572418, last accessed 14 Oct 2018.

في أقرب وقت ممكن، لتجنب المشكلات التي استمرت بعد قرن من زوال النظام القديم، وهكذا يمكن الطعن في كيفية التعامل مع المخالفات والمواقع الفردية.

والجدير بالانتباه إلى أن هناك أمثلة من المباني في ألمانيا التي أُستخدمت بنجاح اليوم، إذ تم الاحتفاظ بالعمارة القديمة، ولكن في الوقت نفسه أُضيف أسلوب حديث، ولم ينسَ الماضي، بما في ذلك براون هاوس في ميونيخ (Brown House) الذي يضم مركزاً للتوثيق في يومنا هذا، وملعب برلين الأوليمبي، أو وزارة المالية الحالية في برلين أو مدرسة أدولف هتلر بالقرب من سونثوفن (Sonthofen)، التي ما تزال تستخدم في الوقت الحاضر، ولكن غيّر اسمها إلى لودفيج بيك (Ludwig Beck) رئيس المقاومة العسكرية ضد أدولف هتلر[26].

صورة (8): الملعب الأولمبي ، برلين[27]

إن التوصل إلى مثل هذه الاستنتاجات الإيجابية ليست عملية سهلة ويمكن أن يستغرق قدراً كبيراً من الوقت. في ألمانيا، كانت الأسئلة عن كيفية التعامل مع الآثار والنصب التذكارية الأخرى للحقبة النازية مصدر قلق للجمهور الألماني لعقود من الزمن بعد زوال نظام هتلر؛ وحتى اليوم هناك انقسام بشأن التعامل مع المباني والمواقع التي خدمت الحزب النازي، إذ ترتبط مختلف وجهات النظر

26. Kellerhoff, Sven Felix (2015) ‚Das sind die groessten Relikte der Nazizeit', Welt, https://www.welt.de/geschichte/zweiter-weltkrieg/article141184283/Das-sind-die-groessten-Relikte-der-Nazizeit.html, last accessed 16 Oct 2018.

27. Leisten, Rebecca (2013) ‚Das Berliner Olympiastadion im September 2013,, Eigenes Werk, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=51963059, last accessed 16 Nov 2018.

مباشرة بمفهوم الهوية الوطنية الألمانية للفرد[28]، فضلًا عن رؤيتهم لمستقبل البلاد. لقد تكونت وجهتا نظر مختلفتان، فتساند وجهة النظر الأولى مع مبدأ تدمير التراث النازي، بينما تدعم وجهة النظر الأخرى الحفاظ على التراث. إذ ترى المجموعة الأولى أن التركيز الشديد على الماضي سيحول ألمانيا دون التقدم ومن خلق هوية ثابتة ودولة قوية، بينما تعتقد المجموعة الثانية بأنها المشاركة المستمرة والنشطة مع الماضي الصعب يعدّ أمراً أساسياً لخلق الانعكاس الذاتي للناس[29]؛ وبالتالي فإن هاتين الوجهتين متناقضتان جداً في طبيعتهما، إلا أن كلتيهما تحملان وجهات نظر صحيحة التي من المهم تقييمها على وفق كل حالة بنحو مستقل.

وبحسب ما تزعم كاثرينا فيلكي (Catharina Felke) فإن من الواضح أنه لم يتم المحافظة على جميع المباني التي شيدت في ظل النظام النازي كونها آثاراً تأريخية. وما تزال تستخدم العديد من المدارس أو الثكنات التي بنيت تحت النازية في وظيفتها عينها اليوم. ولكن يمكن القول إن من المهم الحفاظ على تلك المباني التي أقيمت لأسباب أيديولوجية لتمثيل النظام. تعاني الدول من وجود آراء مختلفة عن الطريقة الأسلم للتعامل مع تلك الآثار التأريخية، كما يمكن أن نرى في ألمانيا، إذ على سبيل المثال: إن واحدة من أكثر البنايات النازية ضخامة ''منتجع برورا السياحي'' على شاطئ روجن، الذي أصبح سادس أطول مبنى في العالم، يمكن رؤية المبنى بوضوح بجوار البحر بأنه قد تدمر لمدة طويلة ولم يبع إلا لمستثمري القطاع الخاص في الآونة الأخيرة، الذين بدورهم باعوا المبنى دون أن يلاحظوا أو يحافظوا على البناء الأصلي والغرض من المبنى وتأريخه. أما ''بيت الفن'' في ميونيخ –وهو مجمع متاحف للفنانين الألمانيين (أي الفن العنصري)– فقد بقي غير موثق منذ عقود، وقد استغرق الأمر 50 عاماً من سقوط النظام النازي لتعليق لوحة تذكّر ماضي المبنى[30].

28. Schmitz, Michael (2005) ,Die Gegenwart der Vergangenheit, Das Denkmal für die ermordeten Juden Europas im Kontext deutscher Erinnerungspolitik,,1, Kritische Berichte, p.53
29. Ibid. pp.54/55
30. Felke, Catharina (2017) ,Hitler stoert', Zeit Online, https://www.zeit.de/gesellschaft/2017-06/ns-architektur-oesterreich-hitlerhaus-deutschland-umgang, last accessed 16 Oct 2018.

صورة (9): منتجع بورا السياحي على شاطئ روجن PRORA IN RÜGEN[31]

وكما هو واضح في ألمانيا، فإن من الأسهل الاستثمار في المواقع وحمايتها –المواقع التي تذكرنا بالضحايا– مثل: معسكرات الاعتقال السابقة أوشفيتز (Auschwitz) التي تعدّ المثال الأكثر شهرة، بدلاً من المواقع التي تمثل النظام والجناة. ومن منظور تربوي، فإن تلك المواقع سواء أكانت خاصّة بالضحايا أم بالنظام أم بالجناة أنفسهم فتعد أماكن حيوية لتغذية ذاكرتنا الثقافية. ويقلّ أعداد شهود العيان في ذلك الوقت ببطء، ولا تبقى سوى المباني مخلدةً للذاكرة، التي تحكي فعلياً عن كيفية وصول هذه الأنظمة إلى السلطة، وأفعالها واستمرارها.

31. Lambernd, Jochen (2011) ‚Prora - Der “Koloss von Rügen”„ https://www.ndr.de/kultur/geschichte/schauplaetze/Prora-Der-Koloss-von-Ruegen,prora113.html, last accessed 16 Nov 2018.

صورة (10): مدخل معسكر أوشويتز للاعتقال، بولندا[32]

في حالة ألمانيا، يمكننا ملاحظة أن مسألة كيفية التعامل مع البقايا المادية للنظام النازي أدت إلى مناقشات حادة مع المؤرخين والسياسيين والمواطنين الذين يختلفون بشأن أفضل السبل للتقدم، وقد نشأت صعوبات محددة حينما اختص الأمر بمسألة كيفية التعامل مع المواقع التي سن فيها الجناة سلطتهم، مثل تلك المباني التي خطط فيها رؤساء النظام وأمروا بجرائم جماعية، لكنهم لم ينفذوها فعلياً. وقد تم التفكير في أكثر الجرائم بشاعة وإعطاء الأوامر بارتكابها في هذه المباني، لكن بما أنها لم تُنفذ هناك، فإن الاتصال المرئي بضحايا تلك الجرائم مفقود. وهذه الحقيقة فيما يتعلق بالتصميم المعماري المثير للإعجاب في تلك الأماكن، ولكونها ستصبح مكاناً يثير الإعجاب وذا تأثير إيجابي[33].

وكما يمكن رؤيته في الحياة اليومية في برلين وفيينا وموسكو وغيرها من المدن والأماكن في جميع أنحاء العالم، حيث بنى الحكام السلطويون في الماضي التماثيل والآثار، فإن بعد مرور بضعة عقود تغيّرت مشاعر الناس تجاه تلك الأماكن. فمع تغيّر الذاكرة والتجارب، يتغيّر نوع الارتباط

32. CTS (2011) ,Rubano reperti da Auschwitz, condannati due studenti inglesi,, http://www.ctsnotizie.it/rubano-reperti-da-auschwitz-condannati-due-studenti-inglesi/, last accessed 16 Nov 2018.

33. Esche, Alexandra (2011) Täterorte. Zum schwierigen Umgang mit Relikten der NS-Vergangenheit, Bericht über die Tagung des Instituts für Zeitgeschichte, München – Berlin und des Bayerischen, Landesamts für Denkmalpflege in der Dokumentation Obersalzberg.

النفسي نحو تلك الأماكن؛ ففي دراسة أجراها (شارون ماكدونالد) عن سبب زيارة الناس لمبنى الكونغرس النازي في ألمانيا ومشاعرهم تجاهه، أظهرت النتائج أن غالبية الناس ذهبوا إلى هناك للاستمتاع بالفضاء المفتوح الجميل، والمساحات الخضر، فضلاً عن استعمال مجموعة متنوعة من المرافق الرياضية المتاحة. وفي الوقت نفسه، أشار ماكدونالد إلى أنه على الرغم من أن غالبية الزائرين لم يأتوا بهدف زيارة التراث النازي، فإن جميع الأشخاص الذين أجرى مقابلة معهم لديهم معرفة بتأريخ الموقع، وأنهم في مناسبات سابقة قد زاروا معرضاً، أو قاموا بجولة تدور موضوعها عن تأريخ هذا المكان، أو أنهم يخططون للقيام بذلك[34].

صورة (11): حقل زيبلين، مبنى الكونغرس النازي في نورمبرغ، ألمانيا[35]

إن استمرارية وجود هذه الأماكن التأريخية، ستحفز الناس على استمرار تذكر تأريخهم، وبينما سيكون هناك دائماً عدد قليل من الذين يتذكرون بنحوٍ إيجابي ذلك التأريخ الذين سيفخرون بالسير على خطى الزعيم السابق، وإذا أبلغوا بالنحو الصحيح فإن غالبية الناس سوف يرون المباني والتفكير في معانيها، بينما ما يزالون قادرين على العيش حياة عصرية على أراضيهم.

أن يكون الناس حاضرين في مكان ما هو أمرٌ مختلف كلياً حين يتعلمون عنه من طريق

34. Macdonald, Sharon (2009) Difficult Heritage, Negotiating the Nazi past in Nuremberg and beyond, Routledge: New York, p.168

35. Wagner, Stefan (2004) ‚Zeppelinfeld, main tribune', Own work, CC BY-SA 2.0 de, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=25023, last accessed 16 Nov 2018.

الكتب أو المدرسة[36]. إذ يحتاج الناس إلى التفاعل مع الأشياء من أجل الحفاظ على الذاكرة. وكما لاحظت (شارون ماكدونالد) بعد مرور سبعين عاماً على الفظائع التي ارتكبت إبان الحقبة النازية، وكان الألمان الذين يزورون أراضي الرالي يؤيدون في الغالب الحفاظ على تذكارات؛ من أجل ضمان عدم تكرار الأحداث المماثلة مرة أخرى[37].

في حين أن من الضروري الحفاظ على بعض المواقع التراثية الصعبة لتكون ''ذكرى''[38] للأجيال المقبلة التي ستكون قادرة على تصور أهوال الماضي؛ وبالتالي منعهم من تكرار الخطأ، بيد أن إزالة أو هدم تلك المواقع قد تعمل على شفاء أجزاء من السكان الذين تعرضوا لظلم النظام السابق، وتوضيح فكرة أن الناس –السكان الحاليين أو الأجيال المقبلة– لا يرغبون بتحديد هويتهم، أو تمجيد الأفعال المهولة التي قام بها النظام السابق؛ وبالتالي يعيدون العنف ومشاعر الكراهية التي ارتكبها النظام في المستقبل.

يعدُّ ذلك أمراً مثيراً للقلق في ألمانيا وأوروبا ككل، إذ بدأ القوميون اليمينيون بالظهور مرة أخرى في السلطة. وبينما لن يؤدي تدمير الآثار القديمة إلى وضع حد لتطور الأيديولوجيات المتطرفة، فإن المعالجة المناسبة للبقايا الملموسة من الماضي المظلم في وقت إعادة الإعمار قد تدعم بناء مجتمع تقدمي وسلمي وشامل للجميع، الذي قد يصعب الأمر على القوى القديمة أن يعاد إحياؤها لاحقاً، وقد تقلل من التطبيع أو تمجيد النظام المدمر. وإن إزالة الذكريات الملموسة للماضي ستغيّر الشعور بهذا الجزء من التأريخ، وستتذكره الأجيال المقبلة؛ وبالتالي سوف يؤثر على الذاكرة الثقافية للمجتمع. ويمكن أن تكون إزالة مثل هذه الرموز عملية مؤلمة للمجتمعات المعنية حيث إن الآثار تكون لها –غالباً– معان مختلفة لأشخاص مختلفين. ويمكن ملاحظة مثال قوي في الآونة الأخيرة في شارلوتسفيل (Charlottesville) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استخدم المتظاهرون اليمينيون المتطرفون العنف ليعبروا عن عدم رضاهم عن خطط المدينة لإزالة تمثال الجنرال (روبرت لي)، وهو تمثال يرمز إلى تكريم تاريخ العبيد في أمريكا[39].

36. Macdonald, Sharon (2009) Difficult Heritage, Negotiating the Nazi past in Nuremberg and beyond, Routledge: New York, p.169

37. Ibid.

38. The term ‚Mahnmal' is sometimes translated as ‚memorial', carries a connotation not only of being a ‚reminder' of the past but, as it contains the roots of the word for ‚to admonish', also as a kind of warning for the future

39. Guttormsen, Torgtim Sneve (2018) ‚Is it right to destroy monuments over our dark past?', Science Nordic, <http://sciencenordic.com/it-right-destroy-monuments-over-our-dark-past>, last accessed 11 Aug 2018.

صورة (12): تمثال الجنرال لي، شارلوتسفيل، الولايات المتحدة[40]

ليس من الممكن العيش في الماضي، ويجب على البلد المضي قدماً، وأيضاً مع المباني التي تحمل ذكريات صعبة، وكما هو موضح في ألمانيا في المطار السابق برلين–تمبلهوف أو أراضي تجمع الحزب النازي في نورمبرغ، إذ يستخدم كلاهما اليوم في إقامة الاحتفالات والأحداث الرياضية. ويمكننا القول إن ماضيهم المظلم لا ينبغي أن يُنسى بالكامل. ويجب أن تكون الأجيال الحالية والمستقبلية قادرة على زيارة هذه الأماكن وتكون قادرة على تعلم وتذكر الأحداث التي وقعت هناك[41]. وفي ألمانيا استغرق الأمر حتى الثمانينيات من القرن الماضي لإقامة أماكن للتوثيق[42]؛ مما أدّى إلى خسارة تعليمية لجيل بأكمله بعد عهد هتلر فيما يتعلق بأحداث النظام.

تبذل اليوم الجهود لبناء نصب تذكارية جديدة، تعترف باحتياجات الماضي وتتذكرها، بينما ترسل تحذيراً للأجيال الحالية والمستقبلية؛ فالنصب التذكاري لليهود المقتولين في أوروبا هو مثال على ذلك. إذ شُيّد هذا النصب التذكاري الحديث في برلين في عام 2003 لتخليد ذكرى المحرقة، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية المنعكسة والحيوية[43].

40. Cville dog, (2006) ,Lee Park, Charlottesville' - Own work, Public Domain, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=21113526, last accessed 11 Nov 2018.
41. Benz, Wolfgang (2013) ,Errichtet, um zu verfuehren und zu unterwerfen', Tagesspiegel, https://www.tagesspiegel.de/wissen/wolfgang-benz-ueber-ns-grossbauten-errichtet-um-zu-verfuehren-und-zu-unterwerfen/8582534.html , last accessed 15 Oct 2018.
42. Felke, Catharina (2017) ,Hitler stoert', Zeit Online, https://www.zeit.de/gesellschaft/2017-06/ns-architektur-oesterreich-hitlerhaus-deutschland-umgang, last accessed 16 Oct 2018.
43. Schmitz, Michael (2005) ,Die Gegenwart der Vergangenheit, Das Denkmal für die ermordeten Juden Europas im Kontext deutscher Erinnerungspolitik,,1, Kritische Berichte, p.60

صورة (13): نصب تذكاري لقتلى اليهود في أوروبا، برلين[44]

ومقارنه مع النمسا، قامت منظمات مختلفة بتجميع لوحة لوضع أسماء ضحايا هتلر المعروفين أمام المنزل الذي أقاموا فيه آخر مرة؛ فهذا الإجراء الصغير –لكن الفعّال– يجعل من الممكن للناس أن يتابعوا ويحققوا حجم الدمار النازي للحياة البشرية ويضمن كذلك عدم نسيان أي ضحية.

صورة (14): أحجار الذاكرة»، فيينا، النمسا[45]

44. Orator (2016) ,Memorial to the Murdered Jews of Europe, View from South to Memorial'- Own work, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=56502968, last accessed 16 Nov 2018.

45. Gryffindor(2007) ,Steine der Erinnerung, Leopoldstadt 2007' - Eigenes Werk, CC BY 2.5, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=1608256, last accessed 16 Nov 2018.

بقايا الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق

في الوقت الذي ما تزال فيه بعض آثار العهد النازي موجودةً إلى يومنا هذا، فإن ألمانيا والدول المحيطة بها اتخذت بوضوح موقفاً عاماً ينأى بنفسها عن ماضيها النازي. ولم يعد بالإمكان رؤية صورة هتلر في العلن اليوم، إلى حد أن وضع قانون في ألمانيا والنمسا؛ مما يجعل استخدام الشعارات أو الإشارات النازية وكذلك أي مشاركة في اجتماعات عامة للأنشطة القومية الاشتراكية جريمة يعاقب عليها القانون.

لكن مسار العمل هذا ليس الطريق الوحيد للتعامل مع التراث الصعب، وتوضح أوضاع بلدان الاتحاد السوفيتي السابق خيارات مختلفة:

لقد أدّى نجاح القادة الراغبين في ترك بصماتهم إلى بناء آلاف من الآثار إلى قوتهم خلال الحقبة السوفيتية. وكانت إحدى شروط الحكومة الروسية لانسحاب قواتهم هو أن يتم الحفاظ على نصب الجيش الأحمر كجزء من حل الاتحاد السوفيتي في عام 1991، ومع ذلك، فإن البلدان المختلفة الخارجة من الحكم السوفيتي قد تعاملت مع الإرث بطرق مختلفة. وفي البلدان التي ما تزال تربطها علاقات وثيقة مع موسكو تتمتع الآثار السوفيتية بالحماية، ويمكن رؤيتها بوضوح في الأماكن العامة[46]. وليس جميعهم سعداء بالتذكيرات الملموسة المتبقية للحكم السوفيتي، ففي بلغاريا كان نصب الجيش السوفيتي في وسط صوفيا يرسم أو يشوه بنحوٍ دائم وكجزء من الإطاحة الأخيرة للحكومة في أوكرانيا، يقال: إنه فكك أكثر من 100 تمثال للينين[47]. وفي روسيا نفسها أزيلت الآثار، ولكن يقال إن هناك نهجاً أكثر تساهلاً تجاه استمرارية وجود الآثار الشيوعية والعلامات على المباني، ويعدّ الماضي الشيوعي جزءاً من التراث الوطني، الذي على الرغم من أنه ضروري للتعلم، لكنه لا يحتاج إلى أن يكون مخفياً.

العثور على نهج مثير للاهتمام للتعامل مع التماثيل التي أزيلت من الأماكن العامة:

في البلدان التي اختارت التحرك نحو الغرب، سحبت ودمرت معظم التماثيل والنصب التذكارية، ووُضعت الناجية منها في مناطق خاصة أو الحدائق، مثل حديقة (Grutas) في ليتوانيا

46. Pyzik, Agata (2014) ‚Why Soviet monuments should be protected', The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/29/soviet-ussr-monuments-should-be-protected, last accessed 16 Oct 2018.
47. Ibid.

أو (Szoborpark) في بودابست[48]. في ليتوانيا، وتعدُّ حديقة غروتاس (Grutas Park) مثالاً على كيفية تراجع قوة تأثير الآثار التاريخية بينما ما تزال متاحة للجمهور ولم تدمّر. إن حديقة غروتاس هي حديقة منحوتة وموطن لـ 86 قطعة أثرية من الحقبة السوفيتية، واستُخدمت بدلاً من متحف لإيواء تماثيل قادة وشخصيات شيوعية بارزين، بعد أن أزالها المواطنون حينما أعلنت ليتوانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي. وفي موسكو هناك العديد من التماثيل والآثار من الحقبة الشيوعية جُمعت الآن في قسم محدد في حديقة (Museon Arts Park). ومن المؤكد أنه من طريق تجميع تلك القطع معاً، ويمكن وضعها في سياق تأريخي وثقافي. وفضلاً عن ذلك، من طريق التنظيم الاستراتيجي، أُعطي التماثيل التي كان من المفترض في السابق أنها تكريم وتمجيد للقادة السلطويين وأنظمتهم، معنى جديداً [49].

صورة (15): تماثيل لينين النصفية والكاملة في غروتو باركاس، ليتوانيا[50]

تعتمد رغبة السياسيين والسكان في الحفاظ على التماثيل القديمة أو إزالتها على الطريقة التي يرغبون في رؤية بلدهم في الحاضر وكذلك في المستقبل؛ وبالتالي، تجادل أجاتا بيزيك –الناقدة الثقافية والصحفية– بأنه لا ينبغي الخلط بين المشكلات الحالية والماضي، وأن من الخطأ تدمير مثل

48. Ibid.

49. Glaser, James (2017) ,What Russia can teach the US about what to do with Confederate statues after Charlottesville', Independent, https://www.independent.co.uk/voices/charlottesville-protest-confederate-statue-taken-down-what-to-do-a7892856.html, last accessed 16 Oct 2018.

50. Adriao (2012) ,Busts and statue of Vladimir Lenin ,, Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=20638464, last accessed 16 Nov 2018.

هذه الآثار لأنها بمنزلة تذكير بتضحيات الناس التي قدمت في أثناء الحروب السابقة[51]. إن مثل هذا الموقف يتغاضى عن طبيعة علاقات الناس بهذه المعالم، إذ إنها عاطفية إلى حد كبير وتفقد رؤية عقلانية إلى حد كبير. وهناك سبب لإصرار روسيا على إبقاء الآثار في مكانها. ويجب أن يثبتوا استمرار العلاقة بين الدول مع روسيا، في حين أن عدداً من السكان سوف يوافقون على هذا الارتباط ويقدرونه؛ وبالتالي تكون لديهم مشاعر إيجابية تجاه الهياكل المعدنية والحجرية التي تمثل تلك العلاقة، بينما يرغب آخرون في إزالة هذه الرموز التي تشير للتبعية والظلم، كما يعتقدون. وما تزال آثار الجيش الأحمر موجودة في بلدان أخرى، مثل فيينا وبرلين، إذ تبقى دون أي تخريب. في هذه الحالات، لا يعني استمرار مكان هذه النصب التذكاري بالضرورة دعم الحكم الستاليني، بل بالأحرى انعدام وجود الارتباط العاطفي؛ نتيجة لعدم اهتمام السكان وممثليهم السياسيين.

ذكر الماضي – بقايا صدام واستخدامها

وكذلك في العراق، ما يزال هناك عدد من المباني والمعالم مع اختلاف استخداماتها اليوم بنحو كبير، على الرغم من امتداد انعدام الاستقرار في البلد مع عملية اجتثاث البعث الذي أدّى إلى تدمير عدد كبير من التماثيل والنصب التذكارية التي أقيمت في عهد صدام حسين.

وأكثر ما يلفت الانتباه هو اثنين من أبرز المعالم البارزة في بغداد: قوس النصر، ونصب الشهيد في عهد نظام صدام. وبعد عام 2003، كانت هناك محادثات مستمرة لتفكيك النصبين، ولكن حتى الآن ما يزالان كلاهما يحددان أفقي بغداد؛ ولذلك يجب الإشارة إلى أن النصبين مختلفان كلياً، على الرغم من أنهما شيّدا في العهد السياسي نفسه.

لقد تم الانتهاء من تشييد نصب الشهيد في عام 1983، صممه النحات العراقي إسماعيل فتاح الترك (1934 – 2004)، وهو عبارة عن قبة عباسية زرقاء يبلغ ارتفاعها 130 قدماً والتي تقع على منصة دائرية تحيط بها بحيرة اصطناعية. ويرتفع العلم العراقي المنحوت إلى القبة، ويرمز إلى صعود روح الشهيد في لحظة الموت، وتنقسم القبة إلى قسمين للسماح بإطلاق الروح. بعد الحرب، سُجلت مئات الآلاف من أسماء الجنود الذين سقطوا في الجدار المحيط بالمتحف الذي ضُمّن على مستوى تحت الأرض تحت القبة[52]. وإن المعنى الأساس لنصب الشهيد هو التضحية للأمة،

51. Pyzik, Agata (2014) ‚Why Soviet monuments should be protected', The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/29/soviet-ussr-monuments-should-be-protected, last accessed 16 Oct 2018.

52. Anton, Sinan (2010) ‚Bending History', Middle East Research and Information Project, MER257.

بصرف النظر عن نص قصير يتحدث عن الشهادة منسوب إلى الحاكم صدام حسين.

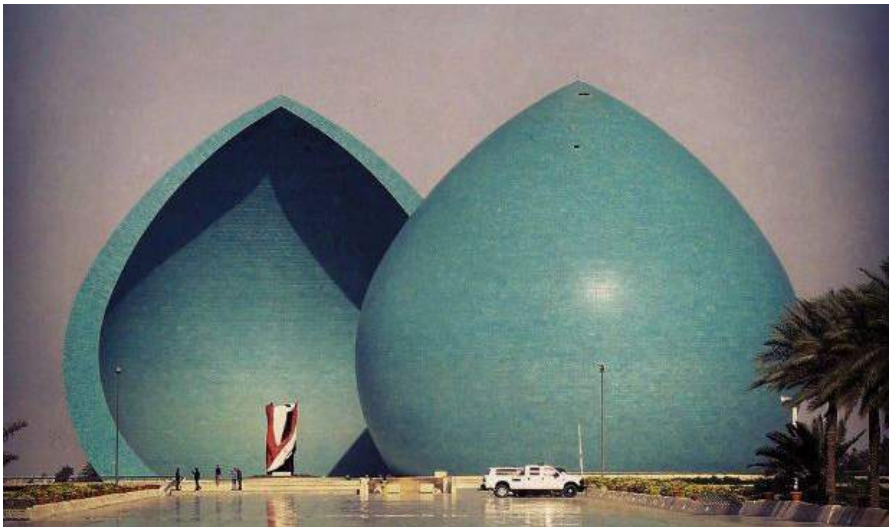

صورة (16): نصب الشهيد، بغداد[53]

هناك دلالة إيجابية حول هذا النصب في عقول العراقيين، إذ يقف العراقيون بفخر لالتقاط صورهم واستخدامها حتى في الدعايات الإعلانية. ومنذ سقوط صدام، استخدم المتحف تحت النصب التذكاري استخداماً جديداً. وبينما كان المتحف يضمّ قطعاً أثرية عن صدام والحرب الإيرانية–العراقية في أثناء الحكم البعثي، فإنه يقال: إن المتحف اليوم يكرّم ضحايا نظام صدام، على الرغم من غير الممكن التحقق من ذلك؛ بسبب صعوبة الوصول إلى النصب التذكاري في أواخر عام 2018 وهو غير متاح لعامة الناس.

وعلى النقيض من ذلك، يعكس قوس النصر روحاً سياسية مختلفة كلياً؛ إذ يمتاز النصب بوجود سيفين ضخمين، يرسمان في الفضاء قوساً شاسعاً، وتمسكهما يدان قويتان، وقيل إن اليدين كانتا أنموذجاً ليدي صدام حسين، وتحت السيفين وضعت خمسة آلاف خوذة لجنود إيرانيين. وقيل كذلك: إن صدام هو من صمم هذا النصب ورسمه[54].

53.Mondalawy (2010) ,نصب الشهيد في بغداد للفنان الراحل اسماعيل عبد الفتاح الترك' Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=40074703, last accessed 20 Nov 2018.

54. Anton, Sinan (2010) ,Bending History', Middle East Research and Information Project, MER257.

وكما أشرنا آنفاً، فقد اتخذت لجنة إزالة آثار حزب البعث والنظر في بناء المعالم والجدارية الجديدة قراراً بإزالة النصب التذكاري، وبدأوا بتفكيك ''قوس النصر'' في عام 2007، لكن العمل توقف، ومرة أخرى دون إعلان علني أو عملية تشاور، أُلغي ذلك القرار، وتم ترميم القوس[55]، ويمكن رؤيته اليوم في مجده الكامل في بغداد عند المرور من المنطقة الخضراء.

يرمز ''قوس النصر'' إلى أيديولوجية صدام في أنقى صوره ويمثل حتى سماته المادية، في حين أن هناك أسباباً تدعونا للقول إن مثل هذه المعالم يجب الحفاظ عليها، بيد أنه يجب استخدامها كأداة تعليمية، وشرحها في سياقها التأريخي، وحتى الآن ليس هذا ما يجري مع قوس النصر.

وبجانب الآثار الكبيرة والصغيرة التي أقيمت في عهده، كان صدام حسين يمول بناء أكثر من سبعين قصراً فاخراً. وقد استخدمت تلك القصور كمراكز تشغيلية للجيوش الأجنبية بعد حكم البعث، وبعض تلك القصور أعيد استخدامها بنحو مختلف. ففي البصرة حُوّل قصر صدام السابق على ضفاف النهر إلى متحف، وكان مفتوحاً على مدار العامين الماضيين للجمهور لعرض الكنوز التأريخية للمنطقة. وفيما يخصُّ التأريخ الصعب للمتحف، فقد أقر مهدي العوساوي، الذي أدار عملية التجديد، بأن الماضي كان يثقل عقله منذ بعض الوقت، لكنه أدرك فيما بعد أن صدام حسين أصبح الآن جزءاً من التأريخ العراقي وأن القصور بنيت بـ ''دماء الشعب العراقي''، وأخيراً نقل عنه أنه قال إن إقامة المتحف في أحد قصوره ما هو إلا سيادة للحضارة على الدكتاتورية[56].

55. Myers, Steven Lee (2011), ‚Iraq Restores Monument Symbolizing Hussein Era', New York Times, <https://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06iraq.html>, last accessed 5 Oct 2018

56. Skarlatos, Theopi (2016) ‚Basra Museum: How Saddam's palace was given to the people', BBC News, https://www.bbc.com/news/in-pictures-37550027, last accessed 14 Oct 2018.

صورة (17): متحف البصرة [57]

هناك مناقشات مماثلة طرحت فيما يخصّ قضية قصر الفاو بالقرب من مطار بغداد الذي من المقرر أن يكون مقراً للجامعة الأمريكية في العراق–بغداد.

وبينما بُنيت القصور من أجل راحة صدام وكصورة تعكس سلطته، فقد بُنيت باستخدام المال والقوة البشرية للشعب العراقي؛ الأمر الذي قد يكون من الصعب تحويلها إلى أنقاض. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون القصور بمنزلة أدوات تعليمية تظهر للأجيال الحالية والمستقبلية الأساليب التي نشرها القادة الاستبداديون. وإن استخدام تلك المباني بطريقة إيجابية من طريق توفير المتاحف والمرافق التعليمية أو الاجتماعية داخلها هو بالتأكيد أفضل غرض يمكن أن تحققه هذه المباني، ولكن لا ينبغي –بالتالي– نسيان تزويد السكان بإمكانيات التعلم وتوثيق ماضي الأماكن، كما هو الحال في ألمانيا، مثل مبنى الكونغرس النازي في نورمبرغ، التي تعكس غرضاً عصرياً كمنطقة ترفيهية للسكان المحليين، ولكنها تضمّ أيضاً متحفاً ومركزاً للتوثيق؛ ولهذه الأسباب، يبدو من المؤسف إهمال بعض القصور الكبرى التي شيّدت، مثل قصر صدام في بابل.

وبجانب البنايات المثيرة للإعجاب –مثل القصور– شيّدت المباني العامة –كالمدارس وغيرها– في عهد صدام التي ما يزال الكثير منها مستخدمة اليوم. ولا ينبغي أن تصبح المباني التي شيدت

57. Persian Dutch Network (2016) ,Basrah Museum in Iraq in 2016 Photo: Persian Dutch Network'- Own work, CC BY-SA 4 .0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=54586492, last accessed 14 Nov 2018

في ذلك العهد رمزاً للفظائع والذكريات الماضية المؤلمة، بل قد يُنظر إليها في المستقبل كونها دليلاً ملموساً عن الماضي.

ويجب أن يكون هذا هو الحال بنحوٍ خاص بالنسبة للمواقع التي تضم ضحايا النظام السابق، كانت بنايات حزب البعث متعددة الجوانب خلال النظام القديم وكثير منها، إلى جانب مراكز التحقيق والسجون، كانت أماكن تعذيب للخصوم الفعليين أو المفترضين للنظام. في حين أن بعض المباني قد أحرقت في أثناء عمليات النهب بعد عام 2003، إلا أنه أُعيد استخدام المباني الأخرى وجعلها مقرات لأغراض مختلفة، ويجدر بالذكر أن هناك مبنى واحداً هو سجن (أمنا سوراكا) في السليمانية، الذي أصبح الآن متحفاً لتخليد ذكرى الضحايا.

صورة (18): سجن أمنا سوراكا، السليمانية

ما يزال أمام العراق طريق طويل قبل الوصول إلى حلول مناسبة وخطط واضحة في التعامل مع بقايا نظام حسين، وقد يكون العراق قد بذل جهداً في تحويل الآثار القديمة واستعمالها كمراكز تعليمية حول النظام القديم، كما هو الحال في نصب الشهيد، إلا أنّ ما أنجز غير كافٍ على الإطلاق.

لقد أُبقي على المعالم الأخرى التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصدام –مثل قوس النصر ومواقع أخرى– ولاسيما أماكن التعذيب لضحايا النظام. وفضلاً عن ذلك، ما يزال على صانعي القرار العراقيين اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع الرموز الأصغر المتبقية من حقبة صدام حسين، ولاسيما أفعاله التي تدل على الجنون، حينما أمر بختم اسمه على أحجار بابل.

التطلع نحو المستقبل – أفكار حول الخطوات التالية

حين النظر في كيفية التعامل مع ما تبقى من عهد صدام حسين، يمكن أن يكون الجمع بين المواد النظرية ومقارنات الوضع في العراق مع الوضع في البلدان الأخرى أداة مفيدة في تحديد الخطوات التالية للنظر فيها.

في أوروبا اليوم هناك ميل للحفاظ على الأماكن التأريخية وحمايتها، ويبدو أن من سمات عصرنا أن الناس يرغبون في أن يتذكروا ويحافظوا على الذكريات الملموسة للرجوع إليها في المستقبل. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت العلامات البارزة للماضي، مثل: لوحات المعلومات، واللوحات التذكارية أو المتاحف، تزدهر بنحوٍ متزايد في المدن. وهذا التركيز في الماضي لا يمكن ملاحظته في جميع الأوقات والأزمان، وكل بلد يحتاج إلى إيجاد طريقه الخاص والأنسب لشعبه.

وكما أشار غوتورمسن، فإن ''إدارة التراث الثقافي تدور حول ما لا يجب الحفاظ عليه، بالقدر نفسه حول ما يجب الحفاظ عليه، وإن التدمير –سواء عن طريق الهدم المتعمد أو الدمار نتيجة أمر طبيعي– هو بديهي بعملية ممارسة إدارة التراث الثقافي''[58]. إن التخلص من التماثيل يمكن أن يكون أداة سياسية لإظهار التغيير بنحوٍ واضح وقيادة البلاد في اتجاه مختلف.

وحينما يتعلق الأمر بمسألة التدمير المحتمل للمواقع التراثية الصعبة، يمكن ملاحظة وجود قوتين تؤثر على السكان، إذ يكون أحد الأطراف مؤيداً للتدمير، لأسباب تتمحور حول ''المضي قدماً'' أو لمواجهة المدلول السلبي الذي تحمله تلك المباني، بينما يؤيد الطرف الآخر المحافظة على تلك الآثار، إذ يعتقدون أن تدميرها سيؤدي إلى نسيان الماضي، معتبرين أن تذكر الماضي يعد أمراً أساسياً في العمل ضد تكرار أهوال الماضي، معتقدين أن النصب التذكارية ستبقي التأريخ مرئياً[59].

يمكن القول إن تدمير آثار الماضي في العراق قد تعدى الحدود، ومع ذلك، فإن بعض النصب التذكارية التي أقامها صدام بهدف ترسيخ الخوف والولاء، وكذلك بناء البلاد وفق لمعتقداته القومية ما زالت قائمة حتى اليوم، والآن تحتاج الأمة إلى معرفة ما إذا كانت ستحافظ على تلك

58. Guttormsen, Torgtim Sneve (2018) ,Is it right to destroy monuments over our dark past?', Science Nordic, http://sciencenordic.com/it-right-destroy-monuments-over-our-dark-past, last accessed 11 Aug 2018.

59. Macdonald, Sharon ,Unsettling memories: Intervention and controversy over difficult public heritage' in Anico, M., Peralta, E., Hooper-Greenhill, E. & Kaplan, F. (Eds.) (2009) Heritage and Identity: Engagement and Demission in the Contemporary World. (Museum Meanings). Routledge: London, New York, pp.97/98

الآثار كنصب تذكارية للتأريخ أو تمحوها.

علينا دائماً أن نتذكر أن الآثار هي أكثر من مجرد أحجار، فتلك الآثار تنقل لنا قصة من الماضي، وتمثل أيديولوجيات الحكام السابقين. وفيما يتعلق بالمعالم والمباني التي شيدت في عهد صدام حسين، فقد تم بناؤها مع وضع جدول أعمال خاص في ذهنه، ومن المعروف اليوم أنه كان لديه ''مشروع لإعادة كتابة التأريخ'' باستخدام الحملة الثقافية كوسيلة لربط نجاحات الماضي بإمكانيات العراق كدولة موحدة ومزدهرة، وكان هدفه وجود عراق موحد تحت حكمه[60].

يجب التعامل مع هذا التراث، المتمثل بالنصب التذكارية المتبقية، وهو تراث أيديولوجي فضلاً عن كونه تراث ملموس، بطريقة واحدة لا غير، وهو التعامل بنحوٍ ملائم مع ما تبقى من الآثار المتبقية، التي تعكس النظام الحاكم.

يرى بنيامين إساخان أنه بتدمير الآثار التي أنشأت إبان النظام البعثي، فإن المرء يدمر أيضاً سمة القومية التي أنشأها حزب البعث، التي أعلنت أنها تهدف إلى خلق هوية وطنية عراقية موحدة[61]. ومع هنالك أن مجموعات مختلفة ستنظر إلى ذلك من ناحية إيجابية أو سلبية، فإن أهمية المعالم في هذا الصدد لا يمكن إنكارها.

يقول كل من بنيامين فوريست وجولييت جونسون: ''إن النصب التذكارية الرسمية والآثار والمتاحف تؤدي دوراً فريداً في خلق الهوية الوطنية لأنها تعكس اختيار النخب السياسية تمثيل الأمة علناً''[62]. وعلى هذا النحو، فإن القرارات الخاصّة بكيفية التعامل مع المواقع التراثية المتبقية للنظام البعثي ستؤثر بنحوٍ مباشر على التطور الأيديولوجي في العراق مستقبلاً.

وكما أشرنا من قبل فإن هذه مهمة صعبة، أقلها هو أن أفراداً مختلفين من السكان سيشعرون بنحوٍ مختلف تجاه المعالم الأثرية، ولكن الأهم هو الأيديولوجية والماضي الذي تحمله هذه الآثار. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، ينبغي معالجة الموضوع في أقرب فرصة، وأظهرت الأمثلة في الولايات المتحدة، وألمانيا، بأن الآثار التي يتم تجاهلها أو نسيانها يمكن أن تؤدي على المدى البعيد إلى انقسام المجتمع؛ وبالتالي، فمن الضروري اتخاذ إجراءات شاملة وواضحة.

60. Isakhan, Benjamin (2010) ,Destroying the Symbols of Baathist Iraq', 5/2, Taarii Newsletter, The American Academic Research Institute in Iraq.
61. Ibid. p.258
62. Ibid.

وفي العراق، كانت الجهود جارية للابتعاد عن الماضي، وإحياء ذكرى أولئك الذين اضطهدوا تحت حكم صدام حسين والتخلص من رموز حكمه، وحدث في تحول استعمال نصب الشهيد. ومع ذلك، وما يزال العراقيون يعالجون الهوية الجديدة لبلادهم، وما هي الآثار المتبقية تراث الديكتاتور التي عليهم تدميرها أو الحفاظ عليها. وبعد الارتباط العاطفي بالآثار ومعانيها بالنسبة لمشاعر الفرد للهوية العراقية، فإن كيفية التعامل مع بقايا الماضي الملموس هو عمل متوازن لضمان رضا جميع فئات المجتمع، وهو أمر مهم في العراق، إذ ما تزال العلاقات الطائفية متوترة وتشعر الأقليات في البلاد بالتهميش في الحكومة الحالية التي يقودها الشيعة.

لكن علينا التعامل مع الماضي ومن الضروري عدم الحفاظ على المباني كما كانت في السابق، لا يريد المرء أن تكون هذه المباني كأماكن للحج، ليستخدمها الأجيال القادمة كرابط بينها وبين النظام السابق؛ ولهذا السبب، يتم أحياناً ''اختيار'' طريق نسيان المباني وأهميتها. إن التأريخ والذاكرة هما أمران مختلفان، فنحن لسنا بحاجة إلى تمثال لصدام ليذكرنا بالتأريخ. ولا يؤدي إزالة النصب التذكاري إلى إزالة السجل، ولكن يغير طريقة تعاملنا مع ذلك النصب كيف سيتم تذكره[63]؛ ولهذا السبب، لا يمكن العثور على أي صورة أو تمثال لأدولف هتلر في أي مكان عام في ألمانيا.

ويُظهِر الوضع الحالي في شارلوتسفيل في الولايات المتحدة إن الحفاظ على مثل هذه التماثيل قد يلحق أضراراً بالأجيال المقبلة بتذكيرهم بما عانوه أسلافهم تحت وطأة الاضطهاد.

ولكن يجب أيضاً النظر في أولئك الذين أيدوا النظام السابق، ويجب أن نتذكر دائماً أن ''التشويش'' على ذاكرة الشخص أو المجموعة قد يكون أمراً مزعجاً جداً، إذ يميل الناس إلى الاعتقاد بأن تجاربهم الفردية تعكس تجارب المجتمع ككل.

ولكن بدلاً من تدمير الآثار، يمكن أيضاً استخدامها كأدوات لبدء نقاش عام حول الماضي المؤلم الذي تمثله الآثار لتحقيق المصالحة والتسامح، وكما أشار غوتورمسن، فإن ما يجب القيام به يعتمد على تقييم إمكانية الوصول إلى الحوار والنقاش البناء، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز الصراع[64].

63. Guttormsen, Torgtim Sneve (2018) ,Is it right to destroy monuments over our dark past?', Science Nordic, http://sciencenordic.com/it-right-destroy-monuments-over-our-dark-past, last accessed 11 Aug 2018.

64. Guttormsen, Torgtim Sneve (2018) ,Is it right to destroy monuments over our dark past?', Science Nordic, http://sciencenordic.com/it-right-destroy-monuments-over-our-dark-past, last accessed 11 Aug 2018.

ويمكن أن تكون الآثار بمنزلة محفزات تذكرنا بالماضي، وفي الوقت نفسه، من المهم أن تبقى تلك الآثار مرئية مرتبطة بالتعلم، مع إدراج المتاحف ومراكز التوثيق كما هو الحال في ألمانيا أو حجارة الذاكرة في النمسا.

ما تزال هناك أسئلة صعبة علينا الإجابة عنها، منها: ما مدى الخدمة التي نقدمها في الحفاظ وإعادة ترميم الإرث الذي يخلفه الدكتاتور؟ ولكن لن يكون هذا هو الحال، إذ أصبحت المباني والآثار نقطة للتعلم. ومن الممكن وجود مشاريع اجتماعية إيجابية تقام مباني حزب البعث، ووضع لوحات تذكارية لتخليد ذكرى الضحايا، وإقامة المتاحف، كي تتعلم الأجيال السابقة ماضي بلدها. وتعتمد الطريقة التي يتم الاحتفاظ بها بشكل كبير على نوع المبنى أو النصب أو الغرض منه ورمزه.

وغالباً ما يُنظر إلى الفن على أنه وسيلة لبناء الجسور –حتى لا ننسى الماضي–، ولكنه يشمل مفهوماً حديثاً وغرضاً جديداً. ففي حالة المباني، يُنظر عموماً إلى الهدم أو إعادة التشكيل أو الاحتفاظ بالشكل القديم على أنها ثلاث خيارات ممكنة. في حين أن الهدم وإعادة التشكيل قد يعنيان تدمير الذكرى الملموسة، فقد يبدو الخيار الأخير الأنسب في الحفاظ على قيم النظام القديم. وفي الحالات التي لا تبدو فيها هذه الخيارات مناسبة أو أنها قد تثير مشكلات في أجزاء من المجتمع؛ ونتيجة لحساسية المكان المعني قد يكون الفن شكلاً للتحايل على المشكلات الخاصة بفئات المجتمع المختلفة.

ومن المحتمل أن تكون بعض المعالم الأثرية –ولاسيما تلك التي أصبحت معالم بارزة على مر العقود– قد تخللت في هوية الناس؛ إذ عاش الناس بجوار هذه الآثار طوال حياتهم وربطوا مجموعة متنوعة من ذكرياتهم مع تلك الآثار، وغالباً ما تكون غير مرتبطة بالسياسة أو بالرسالة الأيديولوجية وراء الموقع الأصلي. ويمكن للآثار أن تغيّر معناها مع مرور الوقت؛ ولذلك تفاجأ العديد من الباحثين في الماضي من تغيّر وجهات النظر غير المتوقعة التي يعبر عنها المدنيون تجاه معالم الماضي المؤلم[65]؛ ولهذا السبب من المهم التشاور مع الجمهور وعدم اتخاذ قرارات بناءً على الافتراضات.

وحين التفكير في تدمير نصب تذكاري أو إزالته أو صيانته أو تغييره، يجب مراعاة مشاعر السكان، فضلاً عن القيمة الفنية والتأريخية للنصب التذكاري. في حين أن الإجراءات التي اتخذت اليوم يمكن اتخاذها بنوايا حسنة، فإنها تبدو غير مخططة وغير مدروسة، فالنتيجة المحتملة لذلك هو

65. See for example Iacono, Francesco and Kellici, Klejd (2016) ,Exploring the public perception of Communist Heritage in Post-communist Albania', 1/1, EX NOVO Journal of Archaeology, pp.55-69.

محو الثقافة والتأريخ، والأهم من ذلك يبدو أن المواطنين العراقيين مستبعدون من النقاش، يجب أن يكون لهم رأي فيما يجب فعله بمواردهم ومستقبلهم وما تبقى من ماضيهم.

وعند النظر في الخطوات التي يجب اتخاذها مع بقايا صدام المتبقية، لا بد أن تكون المشاركة الحاسمة وفرص التعلّم في مقدمة الاعتبارات. ويجب إدراج ''الأقليات'' التي أُستبعدت في ظل النظام السابق، ويجب تذكر الضحايا، وكذلك أولئك الذين قاتلوا ضد النظام. في الوقت نفسه، لا يمكن أن يتخلف الأشخاص الذين دعموا النظام عن الركب، بل ينبغي أن يُدرجوا في عملية المشاركة الحاسمة مع التمثيلات المادية المتبقية، وسوف تبقى الآثار المتبقية على عاتق شهود العيان في هذه الحقبة، وبالتالي أفعالنا ستكون الرسالة التي نرسلها إلى الأجيال المقبلة.

تشييد آثار جديدة في العراق اليوم

إن الحرب الأهلية التي أعقبت سقوط صدام حسين عام 2003، فضلاً عن انعدام الأمن والحرب ضد داعش، جعلا من الصعب على العراق في العصر الحديث إعادة بناء نفسه وتحقيق مشاريع جديدة؛ ولكن كما هو الحال في مناطق أخرى في ظروف مماثلة، فإن العراق يرغب في إعادة تعريف نفسه كجزء من هذا العصر السياسي الجديد والناس يتوقون للحداثة؛ ونتيجة لذلك بذلت بعض الجهود لبناء مبانٍ جديدة، فضلاً إلى النصب التذكارية.

وقد تم التخطيط لإنشاء نصب تذكارية جديدة ترمز إلى نشر السلام وتنوع المجتمع العراقي؛ ففي عام 2010، كلف أمين بغداد النحات محمد غني حكمت –الذي سبق أن صمم تمثالي الملكة شهرزاد والملك شهريار على ضفاف نهر دجلة– لاستكمال سلسلة من أربعة تماثيل تذكارية كجزء من برنامج بغداد الثقافي، وتم الانتهاء من أول أعمال السلسة تحت عنوان: الفانوس السحري (الفانوس السحري) في عام 2011. أما الأعمال الثلاث المتبقية فهي أشعار بغداد (شعر بغداد) –وهي نافورة بنص بيت شعري معروف–، و(تمثال بغداد) العمود الذي يظهر المدينة كفتاة جميلة ترتدي زي العباسي التقليدي، و(إنقاذ ثقافة العراق) – وهو ختم أسطواني سومري في يد مواطن عراقي تم افتتاحه في عام 2013–.

ويمكن رؤية الآثار على أنها تركز في إنجاز العراق الثقافي ومجده، حيث أخذت المواد من الماضي؛ لإعادة وضعها في الوقت الحاضر.

صورة (19): تمثال بغداد في تقاطع الأندلس في العاصمة بغداد، تصميم محمد غني حكمت[66]

استمر مشروع التحول الحضري كجزء من مشروع تجديد 21 مربعاً في بغداد، الذي يجري تنفيذه حالياً ،ويشمل نصباً تذكارية مدهشة، ويمكن رؤيتها بوضوح في المشهد الحضري، على سبيل المثال ''نصب الدرع'' الذي أنجزه مؤخراً عباس غدير، الذي يبدو أنه يمثل ماضي البلاد وثقافتها من خلال الشعر المسجل، فضلاً إلى مرونة العراق وقدرته على البقاء.

66. Mahmoudalrawi (2014) ,Basrah Museum in Iraq in 2016 Photo: Persian Dutch Network'- Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=35065328, last accessed 24 Nov 2018.

صورة (20): نصب الدرع، تصميم عباس غدير 2018، الكرادة–بغداد

وقد ركز متخذو القرار بنحوٍ أكبر على تطوير مدينة العراق، مع إعطاء أهمية كبير على الترفيه الشعبي، فعلى سبيل المثال تم بناء التخطيط لملاعب كرة القدم، والمراكز التجارية، والحدائق المائية، ودور السينما، وما شابه ذلك.

حتى الآن لا توجد آثار معروفة لضحايا صدام في بغداد، ولكن يختلف هذا الأمر في حلبجة، إذ تم تشييد نصب حلبجة التذكاري لإحياء ذكرى ضحايا هجوم حلبجة بالأسلحة الكيماوية عام 1988.

صورة (21): نصب تذكار حلبجة في مدينة حلبجة الكردية

على الرغم من المرور في الصعوبات المذكورة أعلاه منذ سقوط نظام البعث، فإن إعادة تطوير المدن العراقية الرئيسية، دون ذكر مناطق الريف، تبدو سيئة مع الأخذ في الاعتبار أن تغيير النظام قد تم منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، إذ لا يوجد أي نصب تذكاري لضحايا نظام صدام.

وقد وُضِعت خطط لإنشاء مواقع وآثار جديدة خلال السنوات العشر الماضية، ولكنها ليست شاملة ولا متماسكة. وقد قُدِمت وعود للشعب العراقي بإنشاء مشاريع الثقافية، انطلاقاً من دار الأوبرا إلى المهرجانات المسرحية وبناء ما يصل إلى 100 تمثال ونصب جديد في بغداد وحدها[67]. في الوقت الذي يتم فيه تشييد المباني والآثار الجديدة، فإن اختيار موعد إنشائها يبدو تعسفياً، فضلاً عن عدم الوفاء بالعديد من الوعود؛ ومن هذا المنطلق، تمثل الحالة الثقافية الحالية لبغداد والعراق الحالة السياسية القائمة في البلد، وهي حالة مفككة ومبعثرة وتفتقر إلى خطة واضحة.

67. Shabout, Nada (2013) ,A Makeover, Baghdad, the 2013 Arab Capital of Culture', Middle East Research and Information Project, MER266.

الاستنتاجات والتوصيات

تثير مسألة كيفية التعامل مع المعالم الأثرية لماضينا الأكثر صعوبة أسئلة أساسية حول كيف ترغب الأمة أن تعيد تعريف نفسها ولماذا تهدف إلى التصالح مع ماضيها المؤلم، ولكل بلد وشعبه حرية إزالة رموز الماضي أو التفاعل معها.

وكجزء من هذا البحث، نظرنا إلى الآثار والمباني التي شيدت في العراق في ظل حكم صدام حسين، ولاحظنا النتائج المباشرة لهذه الأفعال التي نتجت بعد سقوط النظام البعثي وأسسنا الطريق في التعامل مع هذه المعالم الأثرية في العراق حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، وُضعت ألمانيا وبلدان أخرى في وضع مماثل، متبوعاً بتحليل للخطوات المستقبلية المحتملة، وأخيراً، نظرنا في الآثار التي أقيمت حديثاً في العراق والمعاني التي تحملها لإعادة إعمار العراق كدولة.

وقد تبع ذلك من التحليلات والملاحظات المختلفة أن العراق ما يزال في بداية التعامل مع التذكيرات الملموسة لصدام حسين. ويبدو أن التدمير الكبير الذي حدث بعد عام 2003 إلى جانب التحديات التي واجهتها البلاد في السنوات التالية؛ وقد أدّى ذلك إلى تحفيز الاهتمام لإنشاء نظام شامل لصيانة وإعادة تنظيم النصب التذكاري الشامل والمتماسك في أذهان صانعي القرار. وعلى الرغم من بذل بعض الجهود لتذكر ضحايا نظام صدام، مثل: سجن آمنا سوراكا في السليمانية، أو متحف النصب التذكاري في بغداد، لكنها لم تكن كافية.

أما المباني الأخرى ذات الأهمية الأيديولوجية فهي في طور إعادة استخدامها، مثل متحف البصرة أو قصر الفاو في بغداد، الذي سيصبح مقراً للجامعة الأمريكية، لكن يبدو أن غالبية المباني مهملة أو تم تجاهل علاقتها بصدام. لقد بقيت الرموز الأيديولوجية في عهد صدام حسيت واضحة دون تغيير وغير موثقة حتى تاريخنا هذا، كنصب قوس النصر على أنقاض بابل. في حين أنه من السهل انتقاد التطورات في العراق حتى الآن، يجب أن نتذكر أن التوصل إلى توافق مع الماضي المؤلم والتذكير الملموس الذي يمثله، هو عملية طويلة. وكما رأينا في حالة ألمانيا والاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا فإن الأمر يستغرق عقوداً أو حتى قروناً طويلة لإيجاد حلول مناسبة.

لكن ما يمكن استنتاجه من البلدان الأخرى تُظهر لنا أيضاً أمثلة ناجحة، فضلاً عن المشكلات المحتملة، ويمكن استخدامها كأساس توجيهي لتحقيق النتيجة المطلوبة بنحوٍ أسرع، ومن بدون تكرار الأخطاء نفسها مثل البلدان السابقة.

وكما لوحظ في كثير من الأحيان في هذه الدراسة فلن يكون هناك حل واحد يناسب الجميع.في حين أنه من الضروري تدمير بعض المعالم الأثرية أو إزالتها لكن يجب إعادة استخدام بعض المعالم الأخرى أو الاحتفاظ بها للحصول على فرص التعلم. وإن إيجاد التوازن الصحيح بشأن كيفية التعامل مع القطع الأثرية ذات الأثر المؤلم في الماضي هو عملية صعبة، إذ إن المعنى الرمزي للموضوع مرتبط جوهرياً بهويات الأفراد، وعلى هذا النحو له أهمية كبيرة في تحريك البلد إلى الأمام ودعم وجود هوية وطنية مشتركة التي تشمل الجميع.

وبإمكاننا استنتاج التوصيات الآتية من التحليل:

- إدراك أهمية الآثار والمباني السابقة ومعانيها.
- إن تجاهل الماضي أو محوه ليس الحل، إذ إنه جزء من تأريخ الشعب، وسيكون ذا أهمية كبيرة للأجيال المقبلة.
- يجب التعامل مع الإرث التذكاري بنحوٍ منفصل، حسب أهميته وقيمته الأيديولوجية، والقدرة على إثارة المشاعر والمكان.
- يجب إيجاد حلول مختلفة لمختلف أنواع المباني والآثار، ولكن من الضروري التحرك نحو هدف مشترك والعمل على تحقيق هذا الهدف في جميع أنحاء البلد.
- المباني التي شيّدت للاستخدام العام، مثل المكاتب والمصانع والمدارس وما إلى ذلك، يجب الاحتفاظ بها واستخدامها، ولكن يجب اعتبارها علامة واضحة على ارتباطها بالماضي على شكل لويحات لتحقيق فرص التعلم.
- المنشآت التي بُنيت خصيصاً لأغراض أيديولوجية يجب الحفاظ عليها واستخدامها للتعلم، بإنشاء المتاحف ومراكز التوثيق.
- كجزء من بناء المعالم الجديدة، ينبغي النظر إلى الماضي وكذلك المستقبل، على سبيل المثال: تضمين ضحايا الفظائع الماضية.
- من المفيد للمجتمع التعامل مع التذكيرات الملموسة للماضي عاجلاً وليس آجلاً؛ إذ يحتاج الناس إلى معرفة ماضيهم ليكونوا قادرين على التعامل مع المشكلات المجتمعية الناتجة عن ذلك.

- شمول الناس؛ لأنه بلدهم، وهم بحاجة للتصالح مع الماضي ولديهم الحق في أن يتم إدراجهم في أي عملية تخطيط للمستقبل.

إن الآثار المتبقية لصدام حسين هي الآن جزء من تأريخ البلاد، ويجب أن يجد العراق طريقة لاستخدامها كقوة إيجابية لدعم وتوحيد شعبها، وإذا تم القيام به بطريقة صحيحة، فإن إنشاء مواقع التراث أو الاحتفاظ بها أو إزالتها أو تغييرها، يوفر لنا فرصة للمساعدة في تحديد الذاكرة وما يترتب على ذلك من هوية الأجيال المستقبلية بطريقة إيجابية. ومن المهم أن نقوم بذلك بصورة مسؤولة، لأن عملنا اليوم سيرسم الطريق لأجيال المستقبل.

- Schmitz, Michael (2005) ,Die Gegenwart der Vergangenheit, Das Denkmal für die ermordeten Juden Europas im Kontext deutscher Erinnerungspolitik,,1, Kritische Berichte.
- Schreck, Adam (2013) ,Saddam's specter lives on in Iraqi landmarks, AP, Sandiego Union Tribune, http://www.sandiegouniontribune.com/sdut-saddams-specter-lives-on-in-iraqi-landmarks-2013mar18-story.html, last accessed 16 Oct 2018.
- Semple, Kirk (2007) ,Iraq Confronts Hussein Legacy Cast in Bronze', The New York Times, https://www.nytimes.com/2007/04/08/world/middleeast/08monuments.html, last accessed 15 Oct 2018.
- Shabout, Nada (2013) ,A Makeover, Baghdad, the 2013 Arab Capital of Culture', Middle East Research and Information Project, MER266.
- Skarlatos, Theopi (2016) ,Basra Museum: How Saddam's palace was given to the people', BBC News, https://www.bbc.com/news/in-pictures-37550027, last accessed 14 Oct 2018.
- Spinner, Jackie (2006) ,Hussein-Era Symbols Disappear Under Edict', Washington Post, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/01/08/AR2006010800820.html, last accessed 16 Oct 2018.
- Thomas Ledl - Eigenes Werk (2015), CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=42914661, last accessed 15 Nov 2018.
- Time, (2003) ,http://time.com/4394274/iraq-kadhim-al-jabbouri-saddam-hussein-statue-toppled-baghdad/ last accessed 11 Aug 2018.
- Wagner, Stefan (2004) ,Zeppelinfeld, main tribune', Own work, CC BY-SA 2.0 de, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=25023, last accessed 16 Nov 2018.
- Walt, Vivienne (2018) http://time.com/5205636/saddam-image-iraq-anniversary/, last accessed 11 Nov 2018.

- Weate, Jeremy (2012) ,Swords of Qādisīyah, Hands of Victory, Baghdad, Iraq', Wikipedia, https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/97/Swords_of_Q%C4%81dis%C4%AByah_%287112414819%29.jpg last accessed 15 Nov 2018.
- McDowell, Sara (2008) ,Heritage, Memory and Identity,,2, Ashgate Research Companion.
- Michael John Grist (2009) ,7 Bizarre Monuments of Saddam's Iraq', http://www.michaeljohngrist.com/2009/10/7-bizarre-monuments-of-saddams-iraq/ last accessed 15 Nov 2018.
- Mondalawy (2010) ,نصب الشهيد في بغداد للفنان الراحل اسماعيل عبد الفتاح الترك' Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=40074703, last accessed 20 Nov 2018.
- Mosse, Richard in Owen Vince (2016) ,Architecture After Excess: The Palaces of Saddam's Baghdad', https://failedarchitecture.com/architecture-after-excess-the-palaces-of-saddams-baghdad/, last accessed 14 Nov 2018.
- Myers, Steven Lee (2011), ,Iraq Restores Monument Symbolizing Hussein Era', New York Times, https://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06iraq.html, last accessed 5 Oct 2018
- Orator (2016) ,Memorial to the Murdered Jews of Europe, View from South to Memorial'- Own work, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=56502968, last accessed 16 Nov 2018.
- PersianDutchNetwork (2016) ,Basrah Museum in Iraq in 2016 Photo: Persian Dutch Network'- Own work, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=54586492, last accessed 14 Nov 2018.
- Pyzik, Agata (2014) ,Why Soviet monuments should be protected', The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/29/soviet-

ussr-monuments-should-be-protected, last accessed 16 Oct 2018.

- Rosenberg, Raphael (2004) ‚Architekturen des ‚Dritten Reiches', Voelkische Heimatideologie versus internationale Monumentalitaet,,Überarbeitete Fassung eines Vortrags, der 2003 und 2004 an den Universitäten Bamberg, Freiburg und Heidelberg gehalten wurde. Die schriftliche Fassung wurde im März 2009 eingereicht für: Helge Batt et al. (Hg.), Die Politik in der Kunst und die Kunst in der Politik, VS-Verlag: Wiesbaden.
- Scheer, Regina (2003) Der Umgang mit den Denkmaelern. Eine Recherche in Brandenburg, Brandenburgische Landeszentrale fuer politische Bildung, Ministerium fuer Wissenschaft, Forschung und Kultur des Landes Brandenburg.
- Schmitz, Michael (2005) ‚Die Gegenwart der Vergangenheit, Das Denkmal für die ermordeten Juden Europas im Kontext deutscher Erinnerungspolitik,,1, Kritische Berichte.
- Schreck, Adam (2013) ‚Saddam's specter lives on in Iraqi landmarks, AP, Sandiego Union Tribune, http://www.sandiegouniontribune.com/sdut-saddams-specter-lives-on-in-iraqi-landmarks-2013mar18-story.html, last accessed 16 Oct 2018.
- Semple, Kirk (2007) ‚Iraq Confronts Hussein Legacy Cast in Bronze', The New York Times, https://www.nytimes.com/2007/04/08/world/middleeast/08monuments.html, last accessed 15 Oct 2018.
- Shabout, Nada (2013) ‚A Makeover, Baghdad, the 2013 Arab Capital of Culture', Middle East Research and Information Project, MER266.
- Skarlatos, Theopi (2016) ‚Basra Museum: How Saddam's palace was given to the people', BBC News, https://www.bbc.com/news/in-pictures-37550027, last accessed 14 Oct 2018.
- Spinner, Jackie (2006) ‚Hussein-Era Symbols Disappear Under Edict', Washington Post, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/

article/2006/01/08/AR2006010800820.html, last accessed 16 Oct 2018.

- Thomas Ledl - Eigenes Werk (2015), CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=42914661, last accessed 15 Nov 2018.
- Time, (2003) ,http://time.com/4394274/iraq-kadhim-al-jabbouri-saddam-hussein-statue-toppled-baghdad/ last accessed 11 Aug 2018.
- Wagner, Stefan (2004) ,Zeppelinfeld, main tribune', Own work, CC BY-SA 2.0 de, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=25023, last accessed 16 Nov 2018.
- Walt, Vivienne (2018) http://time.com/5205636/saddam-image-iraq-anniversary/, last accessed 11 Nov 2018.
- Weate, Jeremy (2012) ,Swords of Qādisīyah, Hands of Victory, Baghdad, Iraq', Wikipedia, https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/9/97/Swords_of_Q%C4%81dis%C4%AByah_%287112414819%29.jpg last accessed 15 Nov 2018.
- McDowell, Sara (2008) ,Heritage, Memory and Identity,,2, Ashgate Research Companion.
- Michael John Grist (2009) ,7 Bizarre Monuments of Saddam's Iraq', http://www.michaeljohngrist.com/2009/10/7-bizarre-monuments-of-saddams-iraq/ last accessed 15 Nov 2018.
- Mondalawy (2010) ,نصب الشهيد في بغداد للفنان الراحل إسماعيل عبد الفتاح الترك' Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=40074703, last accessed 20 Nov 2018.
- Mosse, Richard in Owen Vince (2016) ,Architecture After Excess: The Palaces of Saddam's Baghdad', https://failedarchitecture.com/architecture-after-excess-the-palaces-of-saddams-baghdad/, last accessed 14 Nov 2018.
- Myers, Steven Lee (2011), ,Iraq Restores Monument Symbolizing

Hussein Era', New York Times, https://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06iraq.html, last accessed 5 Oct 2018

- Orator (2016) ,Memorial to the Murdered Jews of Europe, View from South to Memorial'- Own work, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=56502968, last accessed 16 Nov 2018.
- PersianDutchNetwork (2016) ,Basrah Museum in Iraq in 2016 Photo: Persian Dutch Network'- Own work, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=54586492, last accessed 14 Nov 2018.
- Pyzik, Agata (2014) ,Why Soviet monuments should be protected', The Guardian, https://www.theguardian.com/world/2014/sep/29/soviet-ussr-monuments-should-be-protected, last accessed 16 Oct 2018.
- Rosenberg, Raphael (2004) ,Architekturen des ,Dritten Reiches', Voelkische Heimatideologie versus internationale Monumentalitaet,,Überarbeitete Fassung eines Vortrags, der 2003 und 2004 an den Universitäten Bamberg, Freiburg und Heidelberg gehalten wurde. Die schriftliche Fassung wurde im März 2009 eingereicht für: Helge Batt et al. (Hg.), Die Politik in der Kunst und die Kunst in der Politik, VS-Verlag: Wiesbaden.
- Scheer, Regina (2003) Der Umgang mit den Denkmaelern. Eine Recherche in Brandenburg, Brandenburgische Landeszentrale fuer politische Bildung, Ministerium fuer Wissenschaft, Forschung und Kultur des Landes Brandenburg.
- Isakhan, Benjamin (2017) ,Destroying the Past: Targeting the Symbols of Baathist Iraq,, APH Essay, Australian Policy, www.aph.org.au/destroying-the-past-targeting-the-symbols-of-baathist-iraq, last accessed 15 Oct 2018.
- Kami, Aseel (2008) ,Iraq to replace martial monuments with peace art', Reuters, https://www.reuters.com/article/us-iraq-art/iraq-to-replace-

martial-monuments-with-peace-art-idUSTRE4BP18A20081226?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0, last accessed 16 Oct 2018.

- Kellerhoff, Sven Felix (2015) ‚Das sind die groessten Relikte der Nazizeit', Welt, https://www.welt.de/geschichte/zweiter-weltkrieg/article141184283/Das-sind-die-groessten-Relikte-der-Nazizeit.html, last accessed 16 Oct 2018.
- Krenn – Aichinger, Michaela (2017) ‚Schlampiger Umgang mit NS-Vergangenheit,, OoeNachricten, https://www.nachrichten.at/oberoesterreich/wels/Schlampiger-Umgang-mit-NS-Vergangenheit;art67,2572418, last accessed 14 Oct 2018.
- Lambernd, Jochen (2011) ‚Prora - Der „Koloss von Rügen",, https://www.ndr.de/kultur/geschichte/schauplaetze/Prora-Der-Koloss-von-Ruegen,prora113.html, last accessed 16 Nov 2018.
- Leisten, Rebecca (2013) ‚Das Berliner Olympiastadion im September 2013,, Eigenes Werk, CC BY-SA 4.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=51963059, last accessed 16 Nov 2018.
- MacDonald Sharon ‚Unsettling memories: Intervention and controversy over difficult public heritage' in Marta Anico et al. (eds.) Heritage and Identity: Engagement and Demission in the Contemporary World. 2009. Routledge: London, New York.
- Macdonald, Sharon (2009) Difficult Heritage, Negotiating the Nazi past in Nuremberg and beyond, Routledge: New York.
- Mahmoudalrawi (2014) ‚Basrah Museum in Iraq in 2016 Photo: Persian Dutch Network'- Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=35065328, last accessed 24 Nov 2018.
- El-Basri, Abdel-Gawad Daoud (1980) Aspects of Iraqi cultural policy, UNESCO: Paris.
- Esche, Alexandra (2011) Täterorte. Zum schwierigen Umgang mit

Relikten der NS-Vergangenheit, Bericht über die Tagung des Instituts für Zeitgeschichte, München – Berlin und des Bayerischen, Landesamts für Denkmalpflege in der Dokumentation Obersalzberg.

- Felke, Catharina (2017) ‚Hitler stoert', Zeit Online, https://www.zeit.de/gesellschaft/2017-06/ns-architektur-oesterreich-hitlerhaus-deutschland-umgang, last accessed 16 Oct 2018.
- Froelich, Paula (2014) ‚Inside Saddam Hussein's ruined Babylon palace', New York Post, https://nypost.com/2014/07/31/inside-saddam-husseins-ruined-babylon-palace/, last accessed 14 Nov 2018
- Glaser, James (2017) ‚What Russia can teach the US about what to do with Confederate statues after Charlottesville', Independent, https://www.independent.co.uk/voices/charlottesville-protest-confederate-statue-taken-down-what-to-do-a7892856.html, last accessed 16 Oct 2018.
- Gryffindor (2007) ‚Steine der Erinnerung, Leopoldstadt 2007' - Eigenes Werk, CC BY 2.5, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=1608256, last accessed 16 Nov 2018.
- Guttormsen, Torgtim Sneve (2018) ‚Is it right to destroy monuments over our dark past?', Science Nordic, http://sciencenordic.com/it-right-destroy-monuments-over-our-dark-past, last accessed 11 Aug 2018.
- Iacono, Francesco and Kellici, Klejd (2016) ‚Exploring the public perception of Communist Heritage in Post-communist Albania', 1/1, EX NOVO Journal of Archaeology, pp.55-69.
- Isakhan, Benjamin (2010) ‚Destroying the Symbols of Baathist Iraq', 5/2, Taarii Newsletter, The American Academic Research Institute in Iraq.
- Isakhan, Benjamin (2011) ‚Targeting the Symbolic Dimension of Baathis Iraq: Cultural Destruction, Historical Memory, and National Identity,, 4, Middle East Journal of Culture and Communication, pp.257-281.

References

1. Adriao (2012) ,Busts and statue of Vladimir Lenin ,, Own work, CC BY-SA 3.0, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=20638464, last accessed 16 Nov 2018.
2. Anton, Sinan (2010) ,Bending History', Middle East Research and Information Project, MER257.
3. Baghdad Projects (2018) ,Baghdad Projects', Instagram, https://www.instagram.com/baghdadprojects/, last accessed 16 Oct 2018.
4. Bellentani, Federico (2018) ,Monuments and Memorials in Changing Societies: A Semiotic and Geographical Approach', Semioticon, https://semioticon.com/semiotix/2018/03/monuments-and-memorials-in-changing-societies-a-semiotic-and-geographical-approach/, last accessed 11 Aug 2018.
5. Benz, Wolfgang (2013) ,Errichtet, um zu verfuehren und zu unterwerfen', Tagesspiegel, https://www.tagesspiegel.de/wissen/wolfgang-benz-ueber-ns-grossbauten-errichtet-um-zu-verfuehren-und-zu-unterwerfen/8582534.html , last accessed 15 Oct 2018.
6. Buckland, Michael ,Cultural Heritage (Patrimony): An Introduction', pp 11-25 in: Records, Archives and Memory: Selected Papers from the Conference and School on Records, Archives and Memory Studies, University of Zadar, 2013.
7. Cooper, Paul (2018) ,Saddam's Disney for a despot': How dictators exploit ruins', BBC News, http://www.bbc.com/culture/story/20180419-saddam-disney-for-a-despot-how-dictators-exploit-ruins, last accessed 15 Oct 2018.
8. CTS (2011) ,Rubano reperti da Auschwitz, condannati due studenti inglesi,, http://www.ctsnotizie.it/rubano-reperti-da-auschwitz-condannati-due-studenti-inglesi/, last accessed 16 Nov 2018.
9. Cville dog, (2006) ,Lee Park, Charlottesville' - Own work, Public Domain, https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=21113526, last accessed 11 Nov 2018.

التعبئة الشعبية للأحزاب السياسية دراسة لحالات ثلاث

قسم الأبحاث*

2019-2-3

المقدمة

تمرّ السياسة العالمية اليوم بمرحلة من الاضطرابات، إذ يجري في العديد من البلدان استبدال الأحزاب، التي تسلمت مقاليد السلطة لسنوات وعقود بأحزاب جديدة تدفع باتجاه تحقيق أجندات بديلة غالباً ما تكون مناهضة للمؤسسة القديمة. ويحدث في أحيانٍ أخرى أن تدفع الأحزاب بمرشحين مخالفين للاتجاهات السائدة، ويحصلون بذلك على تعاطف الناخبين في هذه العملية.

تتناول هذه الورقة دراسة لحالات ثلاث، هي: حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2002، وحزب الجمهورية إلى الأمام في فرنسا عام 2017، والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة عام 2008. وتقدم رؤىً مختلفة بشأن كيفية تعبئة الدعم الشعبي والحفاظ عليه، وإن كانت تقدم قصصاً مختلفة لأسباب نجاحها، ابتداءً بوسائل التواصل الاجتماعي، وليس انتهاءً بالمجتمع المدني والديمقراطية المباشرة.

أولاً: تركيا: حزب العدالة والتنمية:

يُعدّ حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi) حزباً سياسياً جديداً نسبياً، تأسّس في عام 2001، ثم فاز بعد ذلك في أول انتخابات في عام 2002. وقد ازدادت شعبية الحزب بثبات، وإن كان قد تعرض إلى نكسة انتخابية يسيرة في انتخابات حزيران 2015، لكنه عاد ليعوّضها في انتخابات تشرين الثاني 2015، وانتخابات حزيران 2018، وتشير إحصائيات الحزب للعام 2018 إلى وجود 10 ملايين عضو في صفوفه[1].

لقد كانت قدرة الحزب في الحفاظ على النجاحات الانتخابية على الرغم من العديد من الأزمات والمشكلات في الاقتصاد أو السياسة الخارجية مثالاً رائعاً على المرونة في بلد يُعرف عنه بروز وتلاشي الأحزاب السياسية بسرعة. ويعزو الكثيرون النجاح المتحقق إلى الشخصية الكاريزمية

1- "Adalet ve Kalkınma Partisi", T.C. Yargıtay Cumhuriyet Başsavcılığı, 10-July-2018 (Last Updated), <https://www.yargitaycb.gov.tr/sayfa/faaliyette-olan-siyasi-partiler/1095>, [Accessed 15-October-2018].

لمؤسس الحزب رجب طيب أردوغان، وكثيراً ما صوَّر الخطاب السياسي للمعارضة التركية مؤيدي أردوغان على أنهم سُذَّج أو جهلة؛ لاستمرارهم في دعمه والتصويت له. غير أن نجاح أردوغان يعود إلى تأريخ أقدم.

يتطابق نهج هذه الحركة تقريباً مع نهج المسلمين المحافظين وسكان الأرياف الذين لم تكن السياسات العلمانية ذات الطابع الغربي لمؤسس البلاد مصطفى كمال أتاتورك تلائمهم، والذين تكوَّنت لديهم قناعة للتصويت لأحزاب بديلة عن حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi) الذي أسَّسه أتاتورك. فكانت تلك الأحزاب -بدءاً بالحزب الديمقراطي الذي سحبت إجازته- عرضة لضغط قانوني من قبل الجيش التركي الذي يعد نفسه المدافع عن العلمانية، وحظر نهائياً فيما بعد. لقد منعت فترات القمع تلك الحركة من الوصول إلى هرم السلطة السياسية، لكنها منحتها في الوقت نفسه هوية ذاتية وحجة اضطهاد سيستمر أردوغان في استغلالها.

وقد وجدت الحركة لنفسها مجالاً سياسياً أكبر للعمل في أعقاب العنف السياسي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إذ اتسمت هذه الحقبة بتصاعد الهجمات بين الشيوعيين الاشتراكيين والقوميين؛ مما أدى إلى قيام السلطات الحكومية والجيش التركي بقمع الطرفين. وخرج المجتمع المدني الإسلامي الأصولي نسبياً ونما مع تراجع الأطراف الأخرى سياسياً[2]. ويمكن القول واقعاً إن المجتمع المدني الإسلامي في تركيا قد جاء لملء الفراغ الذي تركته الجماعات السياسية الأخرى.

لقد مثَّل هذه الحركة في التسعينيات حزب الرفاه (Refah Partisi) الذي كان رجب طيب أردوغان عضواً فيه، وأصبح الحزب الذي تأسس في عام 1983 أكبر حزب تركي في عام 1996، قبل أن يُجبَر على التنازل في عام 1997، وحلِّه في عام 1998، وحظر العديد من أعضائه -ومن ضمنهم أردوغان- من ممارسة العمل السياسي[3]. وعلى النحو نفسه حلّ حزب الفضيلة (Fazilet Partisi)؛ فأثرت كل تلك الأحداث بنحو كبير على الطريقة التي ينظر بها الإسلاميون الأتراك إلى السلطة السياسية[4].

2 -Malashenko, Alexey; Shlykov, Pavel. ""Anti-Kemalist" Revolution: Where is Turkey Going?", Carnegie Endowment for International Peace, 22-September-2011, <https://carnegieendowment.org/2011/09/22/anti-kemalist-revolution-where-is-turkey-going-event-3479>, [Accessed 15-October-2018]

3- Friedman, Dov. "The Causes of the Coup Attempt in Turkey: A History of the Usual Suspects", War on the Rocks, 21-July-2016, <https://warontherocks.com/2016/07/the-causes-of-the-coup-attempt-in-turkey-a-history-of-the-usual-suspects/>, [Accessed 15-October-2018]

4- المصدر السابق.

ثم برز إلى الساحة السياسية حزبان آخران هما: حزب السعادة (Saadet Partisi)، وحزب العدالة والتنمية. وبينما بقي حزب السعادة موالياً لأيديولوجية الرؤية الوطنية (Millî Görüş) -التي تبناها في السابق حزب الرفاه-، سلك حزب العدالة والتنمية -الذي أسسه أردوغان في عام 2001- طريقاً أكثر براغماتية. وصف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب تقليدي يميل إلى يمين الوسط بنحو مشابه لحزب المحافظين في المملكة المتحدة أو الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. وإن نظرة الحزب للإسلام لم تكن أيديولوجية؛ مما سمح للحزب بتصوير نفسه كحزب معتدل لا يتعارض مع مبادئ العلمانية. وضمّ الحزب في صفوفه مجموعة من المؤيدين الأساسيين من التكنوقراط والمحاربين القدامى في المدن لتعزيز مؤهلات الحكم، وكان ذلك ما حصل بالفعل إذ اصبح أردوغان -عمدة إسطنبول السابق- العلامة المميزة للحزب.

كان توقيت حزب العدالة والتنمية مناسباً جداً، لأنه جاء بعد أزمة اقتصادية في عام 2001، وهي الأزمة التي حدثت نتيجة انهيار الائتلاف الحكومي في عام 1997، ونزعت عن الأحزاب الرئيسة التي شاركت فيها مصداقيتها وأصابتها بالإحباط. وقد استغل حزب العدالة والتنمية -خلال حملته الانتخابية- هذا الوضع، مؤكداً أن إصلاح الاقتصاد هدفه الأساس. وهكذا، ففي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات في عام 2002، كان لدى حزب العدالة والتنمية مجموعة كبيرة من نشطاء المجتمع المدني وقاعدة عريضة من المؤيدين على أهبة الاستعداد للتصويت لما يمثله الحزب، وانضم إليهم أولئك الذين شعروا بخيبة الأمل من الحكومات السابقة. ومن المحتمل أيضاً أن يكون أداء الحزب قد استفاد من عدم اكتراث الناخب في المعارضة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ذلك، فقد حصل حزب العدالة والتنمية على 34 % فقط من الأصوات، مؤشراً إلى حقيقة مفادها أن الانتصار الأولي لحزب العدالة والتنمية كان بسبب ضعف المعارضة، وليس بسبب قوة الحزب[5].

وتبقى الكيفية التي زاد بها حزب العدالة والتنمية من الدعم له في السنوات المتداخلة وحصوله على الدعم الشعبي، مجالاً لتكهنات حادة بين المراقبين للشأن التركي. ويميل المحللون الغربيون -على وجه الخصوص- إلى المبالغة في التشديد على كاريزما الرجل القوي «أردوغان»، غير أنه من المنصف القول: إن الحزب قد نفذ في سنواته الأولى إصلاحات اقتصادية كبيرة. هذا فضلاً عن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وعملية السلام مع الأكراد في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، وهو

5- "Erdogan triumphs—with plenty of help from his enemies", The Economist, 7-November-2002, <https://www.economist.com/europe/2002/11/07/erdogan-triumphs-with-plenty-of-help-from-his-enemies>, [Accessed 15-October-2018]

ما مكّن أردوغان من الحصول على أصوات كردية مهمة[6].

ولا ينبغي أن ننسى أن أردوغان هو في الواقع موغل المعرفة بالسياسة التركية، ولم يتردد في استخدام تكتيكات لتشويه سمعة المعارضة، أو قمع الصحافة، أو التقرب من ومواجهة مخاوف الشعب التركي في أوقات الأزمات[7]. وفضلاً عن اكتساب أردوغان خبرة كبيرة في كسب مواقف الفصائل السياسية غير المتوافقة معه، فقد كانت عملية السلام الكردية –على سبيل المثال– تهدف إلى كسب أصوات الأكراد؛ مما أدى إى استبعاد التصويت القومي، الذي كان يمثله في ذلك الوقت حزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi).

وحينما انهارت عملية السلام في عام 2015 شكّل أردوغان تحالفاً مع ذلك الحزب، بنحو يضمن بقاء كتلته السياسية على الرغم من خسارة حزب العدالة والتنمية لبعض الأصوات[8]، غير أن نسبة المتظاهرين العفويين المؤيدين لإردوغان –أو أنهم فقط مناهضون للانقلاب– في تموز 2016 تشير إلى أن الكثير من الأتراك القوميين لا يؤيدونه، لكنهم يعارضون البديل[9].

وسنرى ما إذا كان حزب العدالة والتنمية سيستطيع الحفاظ على دعمه الشعبي، فعلى الرغم من أن انتخابات عام 2018 قد انتهت بانتصار كتلة أردوغان، إلا أن حزب العدالة والتنمية قد خسر نسبة كبيرة من الأصوات لصالح شريكه في الائتلاف، وهو حزب الحركة القومية. أما حزب الخير القومي (IYI Parti) الذي تأسَّس حديثاً، فقد حصل على نسبة 10 % من الأصوات، ولاسيما في أوساط الشباب القوميين.

ويشير التنامي في أعداد القوميين إلى أهمية خاصة، في حال أخذنا في الاعتبار أن حزب الخير القومي قد تعرض لرقابة مُشدَّدة من قبل وسائل الإعلام التركية، في حين لم ينظم حزب الحركة

6- Kadercan, Burak. “The Year of the Gray Wolf: The Rise of Turkey’s New Ultranationalism, War on the Rocks, 16-July-2018, <https://warontherocks.com/2018/07/the-year-of-the-gray-wolf-the-rise-of-turkeys-new-ultranationalism/, [Accessed 15-October-2018]
7- Ozcelik, Burcu. “The AKP’s Resilience in Turkey”, Carnegie Endowment for International Peace, 3-November-2015, <carnegieendowment.org/sada/61855>, [Accessed 15-October-2018]
8- Kadercan, Burak. “The Year of the Gray Wolf: The Rise of Turkey’s New Ultranationalism, War on the Rocks, 16-July-2018, <https://warontherocks.com/2018/07/the-year-of-the-gray-wolf-the-rise-of-turkeys-new-ultranationalism/, [Accessed 15-October-2018]
9. Unver, Akin; Alassaad, Hassan. “How Turks Mobilized Against the Coup”, Foreign Affairs Magazine, 14-September-2016, <https://www.foreignaffairs.com/articles/2016-09-14/how-turks-mobilized-against-coup>, [Accessed 15-October-2018]

القومية مسيرة واحدة[10]. ويمكن في نهاية المطاف، ربط نجاح استراتيجية حزب العدالة والتنمية الشعبية بوجود معارضة غير مقبولة، ومجموعة من نشطاء المجتمع المدني نمت على مدى عقود، وجاذبية حقيقية مردُّها إلى أسباب أيديولوجية أو تأريخية، وفطنة أردوغان السياسية الخاصة.

ثانياً: فرنسا: حزب الجمهورية إلى الأمام:

أُسّس حزب الجمهورية إلى الأمام (La République En Marche) من قبل الوزير في الحكومة –آنذاك– إيمانويل ماكرون في عام 2016. وعلى الرغم من حداثة عهده بالمسرح السياسي كحزب، فقد تمكن من الفوز في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017 بنسبة 66.1%، ضد حزب الجبهة الوطنية (Front National) الذي تتزعمه السيدة مارين لوبان، يضم الحزب في صفوفه أكثر من 400،000 عضو؛ مما يجعله أكبر بكثير من أي حزب آخر في فرنسا[11].

ويعزى انتصار حزب الجمهورية إلى الأمام –ولاسيما بعد وقت قصير من تأسيسه– إلى قدرته على تحشيد الدعم الشعبي، إذ قدم الحزب نفسه منذ البداية، ليس كحزب سياسي بل كحركة نشطة. وليس هذا اتجاهاً فريداً على الساحة الأوروبية، إذ سبقته في ذلك أحزاب أخرى مثل منظمة بوديموس الإسبانية، وحركة النجوم الخمس الإيطالية، وفصيل جيريمي كوربين التابع لحزب العمال في المملكة المتحدة، وجميعها قدمت نفسها كحركات في السنوات الأخيرة. غير أن منظمة بوديموس الإسبانية، وحركة النجوم الخمس الإيطالية، وفصيل جيريمي كوربين التابع لحزب العمال في المملكة المتحدة، نمت بشكل عضوي من المجموعات القاعدية المعادية للمؤسسة، بخلاف حزب الجمهورية إلى الأمام الذي تأسَّس خصيصاً من أجل أن يترشح ماكرون للرئاسة الفرنسية[12]. هذا فضلًا عن أن ماكرون كان في حينها وزيراً في الحكومة وغير معروف نسبياً من قبل الجمهور، ولم يكن شخصاً من خارج المؤسسة السياسية الحاكمة.

على الرغم من كل تلك العوامل، فقد بذل حزب الجمهورية إلى الأمام جهودًا كبيرة لتعزيز مصداقيته كمُمثل قاعدي، وتحاشى ماكرون تدشين حزبه بطريقة من الأعلى الى الأسفل في مواقف

10. Kadercan, Burak. "The Year of the Gray Wolf: The Rise of Turkey's New Ultranationalism, War on the Rocks, 16-July-2018, <https://warontherocks.com/2018/07/the-year-of-the-gray-wolf-the-rise-of-turkeys-new-ultranationalism/, [Accessed 15-October-2018]

11 -"La carte des comités", En Marche, October 2017, <https://en-marche.fr/le-mouvement/la-carte>, [Accessed 16-October-2018]

12- Chwalisz, Claudia. "En Marche: From a Movement to a Government", Carnegie Endowment for International Peace, 6-April-2018, <carnegieendowment.org/publications/?fa=75985>, [Accessed 6-April-2018]

سياسية مُحددة سلفاً، وعقد الحزب محادثات واسعة النطاق مع المواطنين، فيما تمت تسميته «الزحف الكبير»، عندما قام حوالي 5000 متطوع بإجراء مقابلات مُعمَّقة لمدة 45 دقيقة مع 25،000 شخص في عموم فرنسا تناولت الحديث عن آرائهم حول أوضاع البلاد، ومشكلاتها، والتحديات التي تواجه المجتمعات، والمستقبل الذي يرغبون به. وقد تمت تصفية تلك البيانات من قبل خبراء في الحزب[13]، في إجراء مشابه لاستطلاعات الرأي التي أجرتها أحزاب أخرى ولكن بصيغة أكبر بكثير؛ مما أدى إلى نشر وثيقة تشخص مشكلات فرنسا[14]. ولم يحدث من قبل أن نشر أي حزب أو جهة حكومية مثل هذه الوثيقة؛ فساعدت مدخلات الجمهور في تشكيل ميثاق الحزب للخروج بسياسات كان لها صدى في أوساط الناخبين الذين فقدوا الثقة بالأحزاب القديمة.

وقد تميّز حزب الجمهورية إلى الأمام أيضاً بسياساته المنفتحة، فقد كان الحزب منفتحاً أمام أي شخص بغض النظر عن انتمائه الحزبي، وعمل بتغيير الأنموذج من نموذج عضوية «نشط» إلى أنموذج عضوية «ملتزم». وعلى العكس من الأحزاب الأخرى، لم يكن مطلوباً من العضو تقديم تبرعات نقدية للحزب، بل كان يُطلب منه أن يوافق فقط على ميثاقه، ويقدم معلومات التواصل معه. وأتاح ذلك للحزب الحصول على كميات كبيرة من بيانات الناخبين من خلفيات مختلفة بتكلفة منخفضة جداً. وسمح أنموذج الانضمام المفتوح للحزب باكتساب كميات كبيرة من التبرعات الصغيرة التي تراكمت بفضل ذلك الأنموذج. وقد أشار برونو بونيل –مُنسِّق الحزب في مدينة ليون– إلى أساليب الحزب تلك على أنها نوع من أسلوب حرب العصابات[15].

وحافظ حزب الجمهورية إلى الأمام على مصداقيته بسبب ماكرون الذي تحاشى التمسك بالمحرمات السياسية الفرنسية القديمة –مثل تحدي النقابات العمالية– وتحدَّث ماكرون –خلال حملته الانتخابية– بصراحة عن الحاجة إلى إصلاح الخدمات العامة في مواجهة معارضة شديدة[16]. وعلى

13- Chwalisz, Claudia. "En Marche: From a Movement to a Government", Carnegie Endowment for International Peace, 6-April-2018, <carnegieendowment.org/publications/?fa=75985>, [Accessed 6-April-2018]

14- "Le Diagnostic du pays", En Marche, 20-October-2016, <https://en-marche.fr/articles/actualites/le-diagnostic>, [Accessed 16-October-2018]

15- Chisafis, Angelique. "The grassroots 'guerilla army' powering Macron's French election battle", The Guardian, 3-April-2017, <https://www.theguardian.com/world/2017/apr/03/emmanuel-macron-french-presidential-candidate-grassroots-movement>, [Accessed 17-October-2018]

16- Pedder, Sophie. "Macron's Reformist Victory", Foreign Affairs Magazine, 24-July-2018, <https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2018-07-24/macrons-reformist-victory>, [Accessed 16-October-2018]

الرغم من أن ذلك قد أثار بعض ردود الأفعال ضد ماكرون، إلا أنه موقفه بشكل عام قد قُورن بموقف جاك شيراك، الذي وعد في عام 1995 برأب الصدع الاجتماعي، من دون تقديم وصف للمواقف السياسية، لكنه –أي شيراك– طرح فيما بعد تدابيراً صارمة لخفض الإنفاق العام؛ مما أدى الى شعور العديد من الناخبين بالخيانة والخروج إلى الشوارع[17]. أما في حالة ماكرون، فيبدو أن رهانه قد آتى أُكُله، وتمكن من إقناع معظم النقابات العمالية بقبول إصلاحاته بعد الانتخابات، وما كان سخطاً هناك قد تلاشى تدريجياً[18].

سيكون من الخطأ التعبير عن نصر ماكرون وحزب الجمهورية إلى الأمام من دون وضع سياق للتطورات الأوسع في أوروبا والعالم، فقد جرت الانتخابات الفرنسية على خلفية ما يشار إليه باسم «الموجة الشعبوية» في جميع أنحاء العالم، ولاسيما التصويت على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، كانت مارين لوبان من حزب الجبهة الوطنية، وهي الخصم الرئيس لماكرون– جزءاً من هذه الموجة؛ كونها مرتبطة بالحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا. تحركت الحركات الشعبية، بعد التطورات في عام 2016؛ لمواجهة الحركات اليمينية المتطرفة والشعبوية في جميع أنحاء أوروبا من خلال مواجهة سردياتها وتقديم رؤية إيجابية لأوروبا؛ وأدى ارتباط ماري لوبان باليمين المتطرف إلى تحفيز هؤلاء النشطاء، ودفعهم إلى دعم خصومها[19]، ولم تكن محاولاتها لنزع طابع المكر عن حزبها فاعلة، مثلما لم تكن الكثير من سياساتها حاسمة وذات مصداقية[20].

وهكذا، فإن انتصار حزب الجمهورية إلى الأمام وصعود إيمانويل ماكرون إلى سدة الرئاسة يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل، فقد سطع نجم الحزب –كما هو الحال مع حزب العدالة والتنمية– في وقت فقدت فيه الأحزاب التقليدية ومعارضيها المصداقية، على الرغم من أن الأسباب في السياق الفرنسي تختلف عن السياق التركي. وعلى العكس من حزب العدالة والتنمية التركي، لم يكن لحزب الجمهورية إلى الأمام وصول إلى حركة المجتمع المدني الموجودة من قبل، التي نمت على مر السنين، وكانت قادرة على التحشيد لحزب معين من خلال نظام مفتوح وشامل يجعل الناخبين يشعرون

17– المصدر السابق.

18– المصدر السابق.

19- De Gruyter, Caroline. "The Rise of Europe's Antipopulists", Carnegie Endowment for International Peace, <carnegieendowment.org/2017/04/25/rise-of-europe-s-antipopulists-pub-68764>, [Accessed 25-April-2017]

20 - Goldhammer, Arthus. "Macron's Victory", Foreign Affairs Magazine, 7-May-2017, <https://www.foreignaffairs.com/articles/france/2017-05-07/macrons-victory>, [Accessed 16-October-2018]

أن صوتهم مسموع، في الوقت الذي يُسمح فيه للحزب بتعديل خطابه من أجل أن يتناغم بنحو أفضل مع توجهات الناخبين. كما تمكن الحزب أيضاً من تعزيز مصداقيته بين النشطاء المناهضين للشعبوية واليمين المتطرف، والذين لم يصوتوا بالضرورة لحزب الجمهورية إلى الأمام لأسباب مختلفة.

ويبدو الآن أن التحدي الرئيس الذي يواجهه حزب الجمهورية إلى الأمام هو التوفيق بين أنموذجه من الأعلى إلى الأسفل وأنموذج الحزب السياسي الهرمي. ويواجه ماكرون أيضاً ضغوطاً خاصّة بالإصلاحات التي دفع باتجاهها بسبب التطورات في أوروبا والعالم، التي لا تقع ضمن نطاق سيطرته؛ وقد تؤدي إلى الإضرار بمصداقيته.

ثالثاً: الولايات المتحدة: الحزب الديمقراطي:

على العكس من حزب العدالة والتنمية وحزب الجمهورية إلى الأمام، فإن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة ليس حزباً جديداً، إذ إنه يدير الساحة السياسية الأمريكية مع الحزب الجمهوري. غير أن انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما في عام 2008 كان مهماً، لأنه –أي أوباما– كان ينظر إليه في السابق على أنه مرشح غير متوقع. وشهدت حملة الرئيس أوباما أول استخدام مُنسَّق لوسائل التواصل الاجتماعي التي انتشرت في ذلك الوقت؛ مما سمح لأوباما بتعبئة المؤيدين الذين كانوا في السابق غير مبالين.

جاء انتخاب أوباما بعد فشل الحزب في الفوز بالانتخابات الرئاسية في عام 2004، على الرغم من الآثار السلبية للغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. بدأ الحزب –في وقت مبكر من عام 2006– التعرف على أسباب خسارته في عام 2004، وتوصل إلى استنتاج مشترك مفاده أنه فشل في وضع استراتيجية متماسكة يمكنها أن تصل إلى فئاته المثالية والبراغماتية؛ لذلك فقد حدد الحزب القضايا التي تحظى بالأولوية بين أعضائه والقضايا ذات الأهمية الثانوية، وبرز في ذلك الوقت كل من باراك أوباما وهيلاري كلنتون كأبرز شخصيات الحزب الديمقراطي التي يمكنها تمثيل خيوط الحزب المثالية والبراغماتية[21].

يوجب النظام الأمريكي على الحزبين ترشيح مرشح واحد للرئاسة من خلال لجنتيهما الوطنيتين، وتسمح هذه الأحداث –التي تسمى بالمؤتمر الوطني– لأعضاء الحزب بالتصويت على مرشح الحزب، وهو ما يعطي النظام الأمريكي آلية تشاركية فريدة للأعضاء في الحزب من خلال

21 -The Progressive Left: An Emerging Strategy", Stratfor, 16-June-2006, <https://worldview.stratfor.com/article/progressive-left-emerging-strategy>, [Accessed 17-October-2018]

القاعدة الشعبية المساهمة فيه. ومع حلول موعد انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي في عام 2008، كانت حملة باراك أوباما قد دخلت بالفعل في خضم الحملة الانتخابية.

ويُعزى نجاح أوباما إلى عدد من العوامل، أهمها: مهاراته الخطابية والبلاغية. ومثل معظم الأحزاب الكبيرة، يوجد داخل الحزب الديمقراطي عدة فصائل داخلية، بنحو يغطي المواقف السياسية للأطياف المختلفة، والتحدي في أي من هذه الأطراف يكمن في الحصول على دعم جميع أو ما يكفي منها. ويشير المحللون إلى أن سياسات أوباما المكتوبة لم تكن مختلفة تماماً عن خصومه داخل الحزب مثل هيلاري كلينتون، أو سلفه الجمهوري جورج دبليو بوش، أو منافسه جون ماكين، إلا أنه تمكن من استخدام مهاراته الخطابية والبلاغية كي يوصل لجمهوره حقيقة مفادها أنه سيتابع بعض السياسات والمواقف السياسية[22]، واستطاع تجنب الوقوع في المزالق التي وقع فيها العديد من الرؤساء الأمريكيين، حيث يظل تأثير العديد من المواقف مثل السياسة الخارجية مستمراً بنحو مفاجئ عبر الإدارات على الرغم من موقف الرئيس أو حزبه[23]. وجاء ذلك مناقضاً لموقف هيلاري كلينتون التي كانت أكثر إثارة للخلاف بسبب دعمها السابق لحرب العراق، وعدم امتلاكها الكاريزما إلى حد ما؛ وهكذا أصبح أوباما مرشح الحزب الديمقراطي بعد أن حصل على 72 % من الأصوات.

وما أن أصبح أوباما مرشح الديمقراطيين الوحيد، حتى وظف تلك المهارات نفسها على المستوى الوطني، وهو حريص على كسب الدعم ليس فقط من مؤيديه الأساسيين ولكن أيضاً من المنافسين والمعارضين، قام أوباما –خلال الحملة الانتخابية وبعدها– بتجنيد العديد من المسؤولين الذين عملوا مع هيلاري كلينتون، وجورج دبليو بوش.

وقد عُززت هذه المهارات باستخدام حملة أوباما غير المسبوقة لوسائل التواصل الاجتماعي، إذ أشار مدير حملة أوباما جيم ميسينا، إلى أن أهداف الحزب كانت –منذ اليوم الأول– لتعبئة الدعم على مستوى القاعدة، وكان أول شيء فعله الفريق هو تحديد جدوى الطرق التقليدية لجمع البيانات والحصول على الدعم[24]. وأشار ميسينا إلى أن طرق الاقتراع التقليدية (من خلال الخطوط الأرضية) قد فشلت في كثير من الأحيان في الوصول إلى الشباب أو الناخبين من الأقليات؛ لذلك

22- "Obama: First Moves", Stratfor, 24-November-2008, <https://worldview.stratfor.com/article/obama-first-moves>, [Accessed 17-October-2018].

23- "Democrats and a Policy Dilemma", Stratfor, 9-June-2006, <https://worldview.stratfor.com/article/democrats-and-policy-dilemma>, [Accessed 17-October-2018].

24- Gibson, Ginger. "Messina touts grassroots strength", Politico, 20-November-2012, <https://www.politico.com/story/2012/11/messina-obama-built-biggest-grassroots-campaign-084080>, [Accessed 17-October-2018]

وظّف الفريق أفراداً لديهم خبرة في التسويق الحديث؛ مما سمح لهم ببناء طرق مبتكرة للمساعدة في زيادة الدعم[25].

استخدمت الحملة أيضاً أساليبَ مبتكرة لجمع البيانات كانت تعطي بيانات أكثر دقة عن الولايات المتأرجحة، وسمحت للحملة بإرسال رسائل إلكترونية ورسائل أكثر دقة وأكثر تخصصاً للمساعدة في استثمار الاهتمام. واللافت للنظر هنا هو أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أصبحت قوة فاعلة جداً. وقد أعطى إدراك هذه التحولات واستخدام تحليلات أكثر دقة حملة أوباما بعض المكاسب المفاجئة، مثلما حدث في ولاية أيوا[26].

وشجعت الحملة المتطوعين على إضافة لمساتهم الشخصية إلى الحملة؛ مما سمح لهم بالاستحواذ على الحملة، مع السماح لهم بالوصول إلى الناخبين بطريقة لا يمكن أن تصل إليها حملة اعتيادية من الأعلى إلى الأسفل. ساعدت تلك اللمسات الشخصية –في بعض الأحيان– في إنشاء فصول أو مواثيق ديمقراطية محلية، وأنها كانت –في أوقات أخرى– أكثر تركيزاً على الحرص أن تكون مستدامة أكثر من كونها معلوماتية؛ أدى كل ذلك إلى زيادة شعبية أوباما على حساب جون ماكين[27]، وتمكنت بذلك حملة أوباما من جمع مزيد من الأموال أكثر من أي مرشح رئاسي آخر[28].

ومن اللافت للنظر أن فشل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 2016 يمكن ربطه بالعوامل نفسها التي أدت إلى تحقيق الفوز بانتخابات عام 2008. وبدا أن الحزب قد بدأ –في غضون السنوات الثمان– وكأنه فاقد للتواصل مع «الرجل الاعتيادي common man»، فضلاً عن افتراضه أن الديموغرافيا كانت إلى جانبه، وأن المرشح المنافس دونالد ترامب يفتقر إلى المصداقية[29]. وعانى الحزب من انقسامات أكثر حدة خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي لعام 2016، إذ كان هامش الفوز لهيلاري كلينتون بنسبة 59 % قريباً جداً من منافسها بيرني ساندرز،

25– المصدر السابق.

26- Colvile, Robert. “Barack Obama’s grassroots campaign was unprecedented”, The Telegraph, 6-November-2008, <https://www.telegraph.co.uk/comment/personal-view/3563300/Barack-Obamas-grassroots-campaign-was-unprecedented.html>, [Accessed 17-October-2018]

27– المصدر السابق.

28- Judis, John. “Money Talks: John McCain’s Floundering Presidential Campaign”, Carnegie Endowment for International Peace, 6-July-2007, <https://carnegieendowment.org/2007/07/06/money-talks-john-mccain-s-floundering-presidential-campaign-pub-19425>, [Accessed 17-October-2018

29- Judis, John. “Democrats Are in More Trouble Than They Think”, Carnegie Endowment for International Peace, 14-January-2016, <https://carnegieendowment.org/2016/01/14/democrats-are-in-more-trouble-than-they-think-pub-62483>, [Accessed 17-October-2018]

وهو ما عُدَّ مؤشراً على عدم قدرة كلينتون على جذب ناخبي ساندرز المترددين إلى جانبها؛ وهذا الأمر دليل على أنه لن يكون من المضمون أن تشارك المعارضة الضعيفة أو غير الجذابة في انتصار حزب ما؛ مما يسلط الضوء بنحو أكبر على أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية التركي، وحزب الجمهورية إلى الأمام الفرنسي، والحزب الديمقراطي الأمريكي لعام 2008.

الخلاصة

يبين تحليل حزب العدالة والتنمية، وحزب الجمهورية إلى الأمام، والحزب الديمقراطي عدداً من النقاط المشتركة، ففي جميع الحالات الثلاث، كانت الأحزاب الفائزة تحل محل الأحزاب أو النظام الذي فقد الدعم واسع النطاق، وأتباعه مصابون بخيبة أمل. وقد تم في بعض الأحيان البناء على شبكات دعم (كما في الحزب الديمقراطي وحزب العدالة والتنمية)؛ لتنقيح الرسالة والمساعدة في التواصل مع الناخبين، في حين تم في أحيان أخرى بناء الدعم من الألف إلى الياء، مثل حزب الجمهورية إلى الأمام عن طريق شبكة واسعة تعمل بالتوازي مع إظهار المشاعر القومية. ويمكن القول عموماً إن كل قادة تلك الأحزاب كانوا قادرين على فهم المشاعر السائدة والاستفادة من الرغبات والمظالم.

والجدير بالذكر أن هذه الأساليب تتغاير من الناحية المباشراتية، فقد كان حزب العدالة والتنمية نظاماً من الأعلى إلى الأسفل، ولكنه أنشأ نظاماً رأسمالياً كبيراً من الأسفل إلى الأعلى، فيما بدأ حزب الجمهورية إلى الأمام مسيرته كحزب من الأعلى إلى الأسفل، لكنه انفتح لاحقاً من الأسفل إلى الأعلى. أما الحزب الديمقراطي فقد جمع بين النهجين. ويبدو في الختام أن العامل X يعني أن جميع هذه الأحزاب كانت قادرة على تقديم صورة إيجابية متناغمة مع المستقبل، وهي صورة يتردد صداها في أوساط الناخبين، وتتعامل في الوقت نفسه مع مظالم الماضي.

الهدوء الذي يسبق العاصفة: «نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلّة» وصعود الإسلاميين في المسرح السياسي التركي

جابر عاشوري*

2019-2-10

الملخص:

لا يتلخّص الحراك الإسلامي في تركيا –على خلاف الكثير من الدول الإسلامية– في محاولة الإسلاميين للوصول إلى السلطة السياسية، فالإسلاميون في هذا البلد قد جعلوا الهيمنة على المجال الاقتصادي بنحوٍ خاص من ضمن أولى أهداف برامجهم وتخطيطهم، مقدّمين تفسيراً وتبريراً دينياً لذلك. وحتّى قُبيل وصول «حزب العدالة والتنمية» لرأس هرم السلطة كانت وتيرة نشاط الإسلاميين في القطاع الاقتصادي متصاعدة بنحوٍ ملحوظ؛ مما هيّأت الظروف لصعود هذا الحزب في المسرح السياسي؛ وبهذا –وبعد صعود الإسلاميين في المجال السياسي بتركيا– تضاعف هذا الحِراك الاقتصادي، وساعد على بقائهم في السلطة السياسية.

يحاول هذا المقال أنْ يسلّط الضوء في مبادرة الحِراك الإسلامي في تركيا لإنشاء مؤسسةٍ غير حكومية واسعة في القطّاع الاقتصادي، وبيان كيفية اعتماد القيم والثقافة الإسلامية لدعم هذه المؤسسة، وكيف تكوّنت علاقة جدلية وثنائية ومستمرّة بين الحراك الاقتصادي والحراك السياسي لدى الإسلاميين الأتراك، وكيف تبلورت حركةٌ ذات أبعاد اقتصادية وسياسية في تركيا. لقد تحصّل كلّ ذلك بإنشاء أهم مؤسسة اقتصادية غير حكومية لدى الإسلاميين في تركيا، ألا وهي (نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلّة).

المدخل

نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة،[1] التي تُختصَر تسميتها باللغة التركية في كلمة (موسياد)، هي مؤسسة غير حكومية ذات أهداف اقتصادية، تعمل في تركيا منذ ثلاثة عقود.

* باحث إيراني مقيم في تركيا.

سُجّلت هذه النقابة في تركيا ضمن المؤسسات غير الحكومية (NGO)، وهي في طور النموّ المستمر منذ تأسيسها، وتُعدّ في الوقت الحاضر من أهم المؤسسات غير الحكومية في القطّاع الاقتصادي التركي.

يُنظَر لهذه النقابة في تركيا على أنها مؤسسة ذات توجّهٍ إسلامي، وتُصنَّف ضمن الحِراك الإسلامي التركي في العقود الأخيرة. فمنذ عام 2003 كان (حزب العدالة والتنمية) يمثّل التيار الإسلامي التركي من الناحية السياسية، فيما مثّل الإسلاميون الأتراك من الناحية الاقتصادية (نقابةَ التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة.)[2]

يسلّط هذا البحثُ الضوءَ في نشوء هذه المؤسسة وتطوّرها، والأيديولوجيا المعتمدة لديها، ويعدّ لها ثلاث خصائص، نادراً ما نجد نظيراً لها في دولٍ إسلاميةٍ أخرى، وهذه الخصائص هي:

- عدم الارتباط بالحكومة.
- الاعتناء التام بالمجال الاقتصادي.
- النشوء في الأوساط التركية قبل وصول الإسلاميين الأتراك إلى السلطة.

وكما سنرى فإن هذه المؤسسة نجحت في بلورة هويّة إسلامية لمسلمي تركيا، إذ استطاعوا مواكبة ظاهرة العولمة، والسوق الحرة، والتعرّف على طرق الحياة الحديثة[3].

إن أعضاء هذه النقابة ليبراليون من الناحية الاقتصادية، ومن أنصار العولمة، ودينيون من ناحية الهوية، ومحافظون من الناحية الثقافية؛ وبهذا يمثلون جزءاً من التيّار الإسلامي الناجح التركي في المجال الاقتصادي، الذين يُعبَّر عنهم بـ«نمور الأناضول».[4]

لم تتمتع هذه النقابة في سنواتها الأُوَل بالدعم الحكومي، بل استثمرت الفرص التي وفّرتها حركة العولمة والسوق الحرّة؛[5] ولكن في السنوات الأخيرة –مع وصول القوى الإسلامية إلى المناصب السياسية، ولاسيّما إبان رئاسة رجب طيب أردوغان لبلدية أسطنبول، وبعدها رئاسته للنظام السياسي– حظيت هذه النقابة بالدعم الحكومي.

ويمكن أن نعدّ هذه النقابة مصداقاً لتغلغل المؤسسات غير الحكومية في الحراك الإسلامي التركي؛ ويعود ذلك إلى حقيقةٍ تفيد بأن الحراك الإسلامي في هذا البلد حتّى مدّة ليست ببعيدة كان

محروماً من المشاركة في العمل السياسي، وإن جيرته مع الغرب والاتحاد الأوروبي لم توفّر له إلا قدراً ضئيلاً جدّاً من فرص النشاط المدني. وبهذا فإن الحراك الإسلامي في تركيا قد انتهز الفرصة بنحوٍ جيّد واستفاد من الأدوات الديمقراطية لممارسة حضور جادّ ومؤثّر في الساحة السياسية. وقد استمرّت هذه المنهجية إبّان صعود الإسلاميين، ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. لقد أدت هذه المؤسسات غير الحكومية المتعددة[6] أدواراً مهمّة في المجتمع التركي، وفي إطار مؤسسات اقتصادية، وتعليمية، وثقافية، وخيريّة، فضلاً عن أنها تحوّلت إلى أدوات مهمّة وفعّالة ضمن الدبلوماسية الثقافية العامّة التي تعتمدها الحكومة التركية في مجال سياستها الخارجية[7].

بدايات التأسيس

إنّ أوّل حضور جاد ومنتظم للإسلاميين في الساحة السياسية التركية يعود إلى سنة 1970، وقتئذٍ أسس «نجم الدين أربكان» (حزب النظام الوطني). ولكن بعد مرور سنةٍ واحدة أصدرت المحكمة الدستورية التركية قراراً بحلّ هذا الحزب بتهمة توجهاته الدينية. ولكن القياديين في هذا الحزب بادروا فوراً إلى تأسيس حزبٍ آخر سُميَّ بـ»حزب السلامة الوطني»، وقد استقى هذا الحزب الأخير أيديولوجيته من حراك «الرؤية الوطنية»[8] الإسلامي. استمرّ هذا الحِراك الإسلامي بالعمل السياسي من عام 1972 حتى 1980، ولكن واجه الحضر مرّات عدّة بسبب الانقلابات العسكرية المتعاقبة أو قرارات المحكمة الدستورية، وقد استُبدل بأحزاب إسلاميةٍ أخرى؛ وبهذا تبلور الحِراك الإسلامي التركي في فتراتٍ لاحقة، ومن سنة 1983 إلى 1998 في إطار «حزب الرفاهية»، ومن سنة 1998 إلى سنة 2001 في إطار «حزب الفضيلة»[9]. وبعد حلّ «حزب الفضيلة التركي "FP" وقع خلاف بين قياداته، وقد ظلّ بعض الأعضاء ملتزمين بالأهداف والقيم الأولى لهذا الحزب، واستأنفوا نشاطهم الحزبي في إطار «حزب السعادة SP» ، فيما راح أعضاء آخرون، ومن الذين كانوا يطالبون بإعادة النظر في أهداف الحزب وقيمه، وأسسوا «حزب العدالة والتنمية». واجه هذا الحزب الأخير إقبالاً شعبياً واسعاً، ولكن حزب السعادة لم يحظى بأيّة بمكانةٍ شعبية لافتة.

وبالتزامن مع حضور التيار الإسلامي في الساحة السياسية التركية، وتَراوحه صعوداً ونزولاً في تلك السنوات، ظهر الحِراك الاقتصادي ذو التوجّه الإسلامي أيضاً. وقد واجه هذا الحِراك الأخير أيضاً صعوداً ونزولاً متأثراً بالتطورات السياسية في تركيا، ولكن حضوره المؤسساتي يعود إلى بدايات الثمانينيات. لقد سعت تركيا خلال عقد الثمانينيات إلى أن تنفذ بعض الاصلاحات من أجل اعتماد معايير اقتصادية ليبرالية. لقد بدأت هذه الإصلاحات في السوق التركي على يد توركوت

أوزال (Halil Turgut Özal 1927-1993)، الذي تزعّم السلطة السياسية في تركيا في عام 1983؛ ولكنّ أوزال توفي في ظروف غامضة في عام 1993، ويقال إن جماعات الضغط التابعة لمجموعات اقتصادية كبيرة ذات توجهات علمانية وبالتعاون مع المؤسسة العسكرية التركية أدت دوراً مهمّاً في إزاحة أوزيل عن المسرح السياسي التركي[10]. ومن جانبٍ آخر لم يُبدِ مسلمو تركيا نظرةً إيجابية للنظام المصرفي في بلدهم، وعدّوه نظاماً ربويّاً، وكانوا يسعون في وضع رؤوس أموالهم في مجال الإنتاج؛ وبهذا ظهرت خلال دورة أوزيل مجموعة من التجّار وأصحاب رؤوس الأموال من ذوي التوجهات الإسلامية، إذ كانوا يعدّون نشاطهم الاقتصادي جزءاً من عقيدتهم الدينية، وفي الوقت نفسه كانت إصلاحات أوزال توفّر لهم فرصاً جديدة لحضورهم الاقتصادي، وعُرف هؤلاء النشطاء الاقتصاديين لاحقاً باسم «بنمور الأناضول».

لم يكن نشاط هؤلاء التجّار كبيراً جدّاً، ولكنّهم كانوا منتشرين في أرجاء تركيا، ولاسيما في الأناطول -أيْ في القسم الآسيوي من تركيا- وعلى مقربة من الحدود التركية مع إيران والعراق، وامتداداً إلى المناطق المركزية داخل تركيا، وصولاً إلى المناطق الساحلية عند البحر المتوسط والبحر الأسود. فضلاً عن ذلك فإن هجرة المواطنين الأتراك من المناطق الفقيرة إلى الدول الأوروبية من أجل العمل، وكذلك هجرة بعض من النخبة الإسلامية إلى أوروبا بسبب القوانين التركية الصارمة، جعل هؤلاء التجّار الإسلاميين أن يحصلوا على مكانةٍ مائزة في الدول الأوربية، ولاسيما في ألمانيا وفرنسا.

التأسيس

تأسست نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلّة في تركيا في اليوم الخامس من شهر أيار سنة 1990، بصفتها مؤسسة غير حكومية (NGO). وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأسيس هذه النقابة جاء متلائماً مع الإطار العام للقانون التركي، فبسبب التعددية القومية والدينية، وكذلك الدستور العلماني والقرب من الاتحاد الأوروبي تحتّم على هذا القانون مراعاة بعض المعايير، والسماح بتأسيس مؤسسات غير حكومية، حتّى إذا كانت ذات توجهات محافظة ودينية. فضلاً عن أن التيارات العلمانية أيضاً قد نظّمت نفسها منذ بدايات نشوئها في إطار مؤسسات غير حكومية، وقد شمل ذلك المجال الاقتصادي أيضاً. وفضلاً عن ذلك فإن السوق ورأس المال في تركيا -خلال تأسيس الجمهورية التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية- كانا يداران ضمن بُنية مركزية وهامشية. وقد مثّل الجزء المركزي أصحاب رؤوس الأموال والمرفهون في إسطنبول، أما الجزء الهامشي فقد مثّله الفقراء والطبقة المتوسطة، وأصحاب الصناعات والحِرف الصغيرة والمتوسطة في القسم الآسيوي من تركيا.

تُعرَف هذه المناطق بـ»الأناطول»، وعلى الرغم من أنّ الأغلبية السكانية في تركيا تقطن في هذه الرقعة الجغرافية، ولكنّها كانت خاضعة لهيمنة الطبقة الأرستقراطية المقيمة في إسطنبول. وإن عدداً كبيراً من هؤلاء كانوا من الأتراك الذين عاشوا في بلدان غربية تابعة للدولة العثمانية، ولكن مع انهيار هذه الدولة وتأسيس الجمهورية الجديدة هاجروا مع عوائلهم إلى تركيا، واستوطنوا في المدن القريبة من أوروبا، أيْ في «إسطنبول» و«إزمير» و«أدرنة». وعُرف هذا القسم من الأتراك بـ«الأتراك البيض»، وقد كان واقعهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي مختلفاً تماماً عمّا كان يعيشه سكّان تركيا القدماء، أي الأتراك والأكراد الذين يعيشون في الأناطول. وقد كان طبقة التجّار في الأناطول غالباً من المتدينيين والمحافظين، وكانت ثمّة خصومة قديمة بينهم وبين طبقة التجّار في إسطنبول. وبطبيعة الحال كانت الحكومات العلمانية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية وحتّى العقود الأخيرة تدعم هذه الطبقة العلمانية، وتخصص لهم امتيازات خاصة[11].

كانت طبقة التجّار العلمانيين، من المقيمين في إسطنبول منتظمين في إطار نقابات أو مؤسسات، قد تكون أهمّها نقابة التجّار وأصحاب الحِرف الأتراك[12] التي تأسست في عام 1971. ففي ذلك الحين كانت أكبر المصانع والشركات والمصارف التركية بيد أعضاء هذه النقابة الذين كانت لهم علاقات وطيدة وجيّدة مع الأحزاب التركية والسياسيين العلمانيين[13]؛ وبناءً على ذلك يمكن أن نقول إن تأسيس نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة ذات التوجّهات الإسلامية جاء كردّ فعلٍ وكتنافسٍ مع نقابة أصحاب الحِرَف والتجّار الأتراك.

إن الهيئة التأسيسة في نقابة التجّار ذات التوجه العلماني تتكوّن من مجموعة من العوائل الثريّة والعلمانية والمتنفذة في تركيا، وأن لهذه العوائل علاقات وطيدة وقديمة مع السياسيين العلمانيين. من هذه العوائل يمكن الإشارة إلى عائلة كُتش[14]، وعائلة سابانجي[15]، فلكلّ منهما مصانع وشركات ومصارف كبيرة. وعلى الرغم من تراجع نفوذ هذه العوائل وتأثيرها، وكذلك تراجع دور نقابة التجّار وأصحاب الحِرف الأتراك، خلال هيمنة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عشرين عاماً، إلا هذه الطبقة ما تزال تمارس دوراً أساسياً في الاقتصاد التركي، إذ نجد نقابة أصحاب الحِرَف والتجّار الأتراك تستولي على أكثر من نصف القطّاع الصناعي التركي، وكذلك على نصف من الأشغال في هذا البلد، وما سوى مجال الطاقة، فإن أكثر من نصف حجم الصادرات التركية هي بيد أعضاء هذه النقابة[16]. مع ذلك تخوض نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة تنافساً محموماً مع تلك النقابة ذات التوجّه العلماني، وتسعى إلى إضافة حصّتها من الاقتصاد التركي، وإن التنافس في هذه المرّة يكون بدعم حكومة ذات توجّه إسلامي.

أشار لوراسداغي في دراسته لتأريخ نشوء نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة، إلى «ثلاث حِقب مختلفة»، إذ حصر الحقبة الأولى بين سنتَي 1990 و1997، ففي حينها كانت النقابة تسعى في تقديم نفسها مؤسسة جديدة في القطّاع الاقتصادي التركي؛ وأن غالب أعضاء الهيئة التأسيسية كانوا يديرون مشاريع اقتصادية لا تتجاوز 50 عاملاً [17]، وكانت لأغلبهم أصول ريفية[18]. وفي نهاية هذه الحقبة كانت للنقابة 2900 عضواً، يتوزعون على شركات ومصانع صغيرة ومتوسطة. تأتي أهمية هذه المدة من كونها مدة ترسيخ قواعد هذه النقابة، وفي حينها استطاع النشطاء الاقتصاديون من ذوي التوجهات الإسلامية أن يحصلوا لأوّل مرّة على ثقةٍ عالية بالنفس. ومن جانب آخر استغلّت النقابة في هذه المدة وجود بعض العناصر الإسلامية في النظام السياسي والإداري التركي، فحين كان رجب طيب أردوغان رئيساً لبلدية إسطنبول إبان السنوات من 1994 إلى 1998، وممثلاً لحزب الرفاه، جرى توقيع بعض العقود والمشاريع الاقتصادية بين أعضاء النقابة وبلدية إسطنبول، وهذا ما ساعد في نموّ وتطوّر هذه النقابة[19].

أما الحقبة الثانية من نشاط هذه النقابة تكون بين عامَي 1997 و2002. تبدأ هذه الفترة من 28 شباط 1997، وقتئِذٍ أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة التركية بياناً ضد الحكومة الائتلافية، وعلى إثرها قدّم نجم الدين اربكان استقالته عن منصب رئاسة الوزراء وسقطت حكومته. وقد عُرفت هذه الأحداث بثورة ما بعد الحداثة في 28 شباط. واجهت نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة خلال هذه الحقبة ضغوطات كثيرة، وانحسر نشاطها، وكادت أن تُحال للمسائلة القانونية والقضائية. وهذا ما يعني أن سقوط حكومة أربكان تركت أثراً سلبياً على نشاط هذه النقابة.

تراجعت النقابة إبان هذه المدة بنحوٍ رسمي ومُعلَن عن مطالبها الدينية والإسلامية، واتخذت جانب الحيطة والحذَر كي لا تصطدم بالحكومة التي أعقبت الانقلاب العسكري؛ وهنا يجب التنويه إلى أن هذه الإنقلاب العسكري (ما بعد الحداثوي) جعل النقابة أن تتعرّف أكثر من قبل على الواقع السياسي التركي، وأن تعيد النظر في أيديولوجيتها وبرامجها الاقتصادية؛ وبالتالي يكون هذا الانقلاب العسكري دافعاً إلى بروز الاصلاحيين داخل الحِراك الإسلامي التركي، ليصبح الاعتناء بالواقع الخارجي –ولاسيما على الصعيد السياسي– أمراً مهماً لدى الإسلاميين[20]. لقد شقّ هذا النهج الإصلاحي طريقه في الساحة السياسية التركية، وانتهى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل الإصلاحيين الذين كانوا ينتمون لحزب الفضيلة التركي.

أمّا الحقبة الثالثة التي شهدتها نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة فتبدأ من العام 2002 –أي العام الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية للسلطة– وهي مستمرة إلى الآن. إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أتاح لهذه النقابة فرصة استئناف نشاطها وتنافسها مع الأطراف الأخرى[21]، وأنْ تستغلّ فرصة حضور الإسلاميين في السلطة[22]. ويجب ألّا ننسى بأن بعض أعضاء هذه النقابة الذين أدوا دوراً في عملية تأسيس حزب العدالة والتنمية في سنة 2001، أصبحوا فيما بعد من أعضاء المجلس التأسيسي لهذا الحزب. وفي الوقت الراهن هناك بعض الأعضاء في حزب العدالة والتنمية ينتمون في الوقت نفسه لنقابة التجّار وأصحاب الحِرَف، أو أن لهم علاقات شخصية وقريبة مع أعضاء النقابة[23]؛ وملخص القول هو: إن نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة تمتّعت بقوّة ونفوذ كبيرين خلال الأعوام الستة عشر الأخيرة[24].

الهيكل التنظيمي والمهام

لنقابة «التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة» هيكل تنظيمي واسع ومعقّد، وقد جرى رسم هذه الهيكيلية وتوسيعها بحسب الأهداف والغايات المعتمدة لدى النقابة.

إن هيكلية هذه النقابة بطبيعتها تتيح لها إمكانية تطبيق الأهداف بنحوٍ قياسي وواسع، وأن أهم جزء في هذه الهيكلية هي اللجان ومجالس الشورى التي تكوّن العمود الفقري لنشاطات هذه النقابة، وهي بمنزلة خلية التفكير لنشاطاتها وأعمالها الاقتصادية.

تتكوّن لجان النقابة من:

- لجنة التعليم والثقافة.
- لجنة العلاقات بين الأعضاء.
- لجنة العلاقات الدولية.
- لجنة المعرض والمؤتمر.
- لجنة التنمية الوطنية وقبول الأعضاء.
- لجنة الأبحاث والمنشورات.

- لجنة الشؤون المؤسساتية.
- لجنة التواصل.
- لجنة الميزانية والشؤون المالية.
- لجنة شؤون الشباب.
- لجنة التنمية الداخلية للنقابة في خارج البلد.
- لجنة العلوم والتقنيات.

وأما القسم الآخر من هيكلية النقابة فيتكوّن من مجالس شورى الأقسام التي جرى تعريف مهامها كالآتي: (تقديم العون والمساعدة للأعضاء لتعزيز تجارتهم وتوسيعها، وتقديم المعلومات لهم ليتمكّنوا من مواكبة المتغيرات الاقتصادية والقانونية، وكذلك حثّهم على ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري خارج الحدود التركية، وأن يبرموا اتفاقيات تعاون في مجال الاستثمار والتصدير والاستيراد وتبادل الطاقة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية بين الدول، وكذلك حثّهم للتعاون المشترك فيما بينهم من أجل التنمية المشتركة، وتشخيص المشاكل المتعلّقة بسائر الأقسام والوحدات، وتقديم الحلول لها من خلال المؤسسات والنقابات ذات العلاقة، وكذلك الجامعات والدوائر الحكومية)[25].

إن لكلّ من مجالس الشورى في هذه النقابة مهمّة خاصّة لمراقبة نشاط اقتصادي معيّن، وهي كالآتي:

- مجلس قطّاع صناعة السيارات.
- مجلس مشاريع الإعمار والإسكان والبيئة.
- مجلس البرامج الاستشارية والتعليمية.
- مجلس رعاية المحاصيل الزراعية في الغابات.
- مجلس رعاية مصانع الأثاث المنزلي.

- مجلس مشاريع الطاقة.
- مجلس مشاريع انتاج المواد الغذائية.
- مجلس المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.
- مجلس قطّاع النقل.
- مجلس مشاريع إنتاج المكائن.
- مجلس مشاريع انتاج المعادن والفلزات.
- مجلس رعاية المطابع.
- مجلس أجهزة الإعلام والمشاريع الإعلامية.
- مجلس رعاية أصحاب المحال التجارية الصغيرة (تجارة التجزئة).
- مجلس المشاريع الخدمية.
- مجلس قطّاع الصحّة.
- مجلس مشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- مجلس قطّاع النسيج والجلود.

إن رئيس هذه المجالس هو نائب المدير العام للنقابة، ويكون في مرتبةٍ أعلى من مدير اللجان، وله أربعة من المساعدين.

أمّا المنصب الأعلى في النقابة فهو منصب المدير العام، الذي يكون المدير التنفيذي للنقابة، ويكون مسؤولاً عن هيئة المديرين. يتمّ اختيار المدير العام من بين مجموعةٍ مكوّنة من المدير العام نفسه ونوّابه، وأربعة من ممثلي النقابة في خارج تركيا، و16 مديراً من سائر الأقسام. إن مجموع هذه المناصب والمهام تكوّن «الدائرة التنفيذية في هذه النقابة»، التي تكون على تواصل مباشر مع اللجان ومجالس الشورى وسائر المديرين، وتعنى بتنفيذ القرارات والبرامج المعتمدة لدى قيادة النقابة وإدارتها.

إن أوّل من تولّى منصب المدير العام لنقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة هو «أرول محمد يارار»[26]، وظلّ في منصبه طيلة تسع سنوات، منذ بداية التأسيس في سنة 1990 إلى سنة 1999. لقد تلقّى محمد يارار تعليمه الجامعي في تركيا والولايات المتحدة، وهو متخصص في مجال هندسة الغذاء والكيمياء والماكنات الصناعية والتجارية العالمية. وقد تولّى إدارة النقابة من بعده «علي بايراماوغلو»[27]، وترأس النقابة من عام 1999 حتى عام 2004، وكان معاوناً للمدير السابق طيلة مدة رئاسته. ويمتلك المدير العام الثاني للنقابة عدة مصانع لإنتاج المواد الغذائية والنسيج والمعادن، وله مشاريع في مجال التعليم، وهو الآن عضو في الهيئة العليا لمستشاري النقابة.

وقد تولّى «عمر بولات»[28] رئاسة النقابة لمدّة أربع سنوات ليكون المدير الثالث لها. درس بولات في تركيا وبريطانيا وهولندا، وبعد أن تولّى مناصب قيادية عدّة في النقابة على مدى 11 سنة، تولّى رئاستها في العام 2004. وبعد انتهاء دورته انضمّ إلى حزب العدالة والتنمية، وأصبح عضواً في الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات الحزبية وتنفيذها. ويتولّى في الوقت الحاضر إدارة شركة «آلبايراك»[29] وهي شركة قابضة (Holding Company) في مجال الإعمار والإسكان والنقل والطاقة والسياحة والإعلام وبعض الصنائع مثل النسيج والورق والمكائن.

وبعد عمر بولات تولّى رئاسة النقابة (عمر جاهد واران)[30] لمدّة أربع سنوات، بدءاً من 2008 إلى 2012. وقد درس واران الهندسة في الولايات المتحدة، ومارس النشاط الاقتصادي لبضعة سنوات في أميركا، ومن ثمّ عاد إلى تركيا واستمرّ بنشاطه الاقتصادي، وتولّى عدّة مهام في هذه النقابة، ويعد في الوقت الحاضر من أعضاء الهيئة الاستشارية العليا في النقابة، وفي بعض اللجان، وبعد انتهاء دورته في رئاسة النقابة تولّى رئاسة شركة متخصصة في مجال إنتاج انظمة التدفئة.

والمدير العام الخامس لنقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة هو «نيل أولباك»[31]، الذي تولّى رئاسة النقابة لمدّة خمس سنوات، من سنة 2012 حتى 2017، وكان قبل تولّيه هذا المنصب مديراً في شركات وعدّة مصانع.

أمّا المدير الحالي للنقابة فهو عبد الرحمن كاآن[32]، فقد تولّى إدارة النقابة منذ عام 2017، وله خبرات في مشاريع إنتاج المواد الغذائية، وتولّى عدّة مناصب في النقابة نفسها.

إن من أهم النشاطات في هذه النقابة هي إقامة المعارض الاقتصادية في داخل تركيا وخارجها، حتّى اقترن عنوان النقابة مع كثيرٍ من المعارض الاقتصادية الإقليمية التي تُعرَض وتُسوَّق

فيها إنتاجات ونشاطات اقتصادية شتّى، بدءاً من الصناعة العسكرية ووصولاً إلى مشاريع الإعمار والإسكان؛ فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى المعرض السنوي للصنائع العسكرية والدفاعية الذي أقيمت دورته الأولى في العام 2014، فيما أقيمت دورته الثانية خلال الأيام 6 – 8 تشرين الأول 2015 في العاصمة القطرية الدوحة، ونتج عنه تبادل مالي بين تركيا وقطر قُدّر بعدّة مليارات من الدولارات[33].

وكمثالٍ آخر على المعارض التي ترعاها هذه النقابة يمكن الإشارة إلى دعم النقابة لمعرضٍ لاستقطاب المستثمرين وأصحاب المشاريع التنموية[34]؛ وقد كان يهدف المعرض إلى استقطاب المستثمرين الخليجيين للاستثمار في تركيا.

للنقابة علاقات ثنائية ومستمرة بين الشركات والقطّاع الصناعي في تركيا، وتنظم هذه العلاقة من خلال أربعة مجاميع، وهي كالآتي:

- المسؤولين الحكوميين في أنقرة.
- (غرف التجارة، والمؤسسات غير الحكومية والجامعات).
- الشركات الكبيرة.
- المؤسسات الحكومية في إسطنبول.

تتولّى مجموعة المسؤولين الحكوميين في أنقرة مهمّة تنظيم العلاقات الدبلوماسية، وتمثيل النقابة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية، وقبول الضيوف، وسائر البرامج الخاصّة بالنقابة في العاصمة التركية. ومن المهام الأخرى التي تعنى بها هذه المجموعة هي التفاوض والتحاور مع الأحزاب والأطراف السياسية الأخرى المستقرة في العاصمة، وبعبارةٍ أخرى تعنى بنقل توجهات ومطالب النقابة إلى الأطراف السياسية الأخرى لتحقيق أهداف النقابة.

أمّا المجموعة الثانية –أي مجموعة غرف التجارة والمؤسسات غير الحكومية والجامعات– فقد تأخذ على عاتقها مهمة التواصل مع هذه الأطراف والمؤسسات، وكذلك تنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة مع هذه الأطراف، ومتابعة تنفيذ المشاريع الجديدة.

والمجموعة الثالثة –أي مجموعة الشركات الكبيرة– فتهتم بمسألة التواصل مع الشركات الكبيرة،

ومتابعة الاتفاقيات المبرمة، وتنفيذ المشاريع الجديدة.

أما المجموعة الرابعة –مجموعة المؤسسات الحكومية في إسطنبول– فتأخذ على عاتقها مهمّة إيجاد العلاقات الدبلوماسية، وتمثيل النقابة في الاجتماعات الرسمية وقبول الضيوف وتمثيل النقابة في المؤسسات الاقتصادية المستقرة في إسطنبول.

إن الاهتمام بالجانب الدولي، والسعي لإيجاد العلاقات التجارية مع الدول البعيدة والقريبة هي من أهم الأهداف والبرامج التي تتوخاها هذه النقابة. إذ إن حضور نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة في داخل تركيا وخارجها يكون في ثلاثة مستويات: مقرّات فرعية، مكاتب فرعية، ونقابات في خارج تركيا. وبحسب الإحصائيات المتوافرة في عام 2015 فإن لهذه النقابة 85 مكتباً فرعياً في أرجاء تركيا، و159 ممثلية في 63 دولة في العالم. ومن أهم الممثليات الخارجية لهذه النقابة هي مكتب بروكسل، حيث مقرّ الاتحاد الأوروبي، ويُذكر أن عدد الأعضاء المنضمّين لهذه النقابة قد تجاوز أحد عشر ألف عضواً.

من أهم النشاطات التي تعنى بها هذه النقابة هي كالآتي:

- تنظيم رحلات سياحية إلى الدول الأجنبية لتعزيز العلاقات الاقتصادية.
- تقديم تقارير اقتصادية عن الدول المختلفة.
- إقامة معارض اقتصادية في داخل البلد وخارجه.
- إقامة المؤتمر الدولي للعمل[35].
- نشاطات اللجان الداخلية.
- نشاطات اللجان المهنية.
- النشاطات التعليمية.
- دعم البرامج التعليمية لتعزيز معلومات الأعضاء، من قبيل إنجاز الدراسات والبحوث وإصدار الكتيّبات، وكذلك توفير بنك المعلومات في المجالات الاقتصادية.

اعتمدت النقابة في السنوات الأخيرة برنامجاً إلكترونياً حديثاً في الشبكة المعلوماتية للتعريف

بإنتاجات أعضاء النقابة وتسويقها، إذ يتمكّن الأعضاء وكذلك الأشخاص الاعتياديون في أرجاء العالم (من غير الأعضاء) من الاطلاع على آخر الإنتاجات والبرامج والخطط التجارية من خلال هذا الموقع أو البرنامج المتوافر في الإنترنت[36]. وقد وفّرت النقابة أيضاً بنكاً موسّعاً للمعلومات والبيانات المعقّدة عن أوضاع الأسواق الداخلية والعالمية، وأن طريقة تبويب البيانات وتنظيمها في هذا البنك المعلوماتي تضاهي نظيراتها العالمية. وأن توافر كلّ هذه الامكانات جعل النقابة مؤهلة لنيل شهادة الآيزو للجودة: 9001: 2000.

ومن الأمور الأخرى التي تعتني بها النقابة من أجل الارتقاء ببرامجها هي مسألة استقطاب الشباب والنساء؛ وهذا ما دفعها إلى استحداث شعبة شؤون الشباب في عام 2012. فضلاً عن أن للشباب دوراً مهماً في تأسيس النقابة، إذ تعرّف النقابةُ جماعتها التأسيسية بأنّها مجموعة من (الشباب المتدين الصادق المؤهل والدؤوب والمثابر).

ينتمي لشعبة الشباب في الوقت الحاضر 4250 شخصاً، وإن كلّ هؤلاء الأعضاء هم من التجّار الشباب وأصحاب الحِرف والمِهَن. ولهذه الشعبة أيضاً 52 ممثلاً في أرجاء تركيا، وفي 13 دولة أجنبية، وقد وردت العبارات الآتية في تعريف هذه الشعبة:

([يأتي نشاط هذه الشعبة] في ضوء القيم الوطنية والمعنوية، وبالنظر للتطورات العالمية، ومن أجل الارتقاء بقدرات الشباب التركي).

وقد جاء في مهام شعبة الشباب:

مع امتلاك مستوى عالٍ من الأخلاق والتكنولوجيا، [تكون المهمّة هي] نقل التجارب المتراكمة خلال ربع قرن من النشاط في نقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة إلى المديرين الشباب الذين دخلوا هذا المجال جديداً. وهكذا تعنى هذه الشعبة بتنمية ثقافة المشورة والمساهمة الاجتماعية والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد إبان شبابهم، وتكوين وعي ذاتي لدى الشباب ليكون متلائماً ومتناغماً مع القيم والتقاليد.

لشعبة الشباب في هذه النقابة هيكلية خاصّة أيضاً، ففيها مدير تنفيذي ومجلس للإدارة، وهيكلية إدارية وأقسام متعددة في داخل تركيا وخارجها؛ وبعبارةٍ أخرى يمكن أن نعدّ شعبة الشباب نسخة مصغّرة من نقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة.

يعمل الشباب المنتمون لهذه الشعبة تحت إشراف النقابة وبدعمٍ منها، ويتدربون عملياً على إدارة مؤسسة كبيرة مثل النقابة، ويتهيأون لتولّي مهام ومناصب أكبر في السنوات المقبلة، أو ليتمكنوا من تطوير أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية. ويجب ألّا ننسى أنّ التعاون والعمل المشترك بين هؤلاء الشباب في هذه الشعبة سيخلق شبكة واسعة من العلاقات الشخصية والاجتماعية فيما بينهم. وأن هذا التعاون وهذه العلاقات الناتجة عن العمل المشترك تخلق جوّاً ملائماً للعمل الاقتصادي يسوده الثقة المتبادلة بين الأفراد، ولا شك في أن مثل هذه الثقة هي من أولى احتياجات أيّ نشاط اقتصادي؛ وعليه يمكن أن نتوقّع بأن الأفراد الذين تكون بينهم علاقات صداقة وتعاون مشترك في شعبة الشباب التابعة لنقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة يستطيعون أن يرتقوا بنشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي مثل هذه الأجواء والبيئة نجد أن النقابة تستطيع أن تعيد تنظيم نفسها باستمرار، وهو ما يعطيها القوّة لمواجهة الأزمات، فعلى مرور السنوات لا تواجه خللاً في الموارد البشرية المتخصصة، وليس هذا فحسب، بل تستطيع أن تعدّ العدّة للسير نحو التنمية المستدامة والاستمرار بالنشاط.

ينتمي إلى شعبة الشباب في هذه النقابة شباب من كلا الجنسَين، ولكن نجد تفوقاً ملحوظاً للأولاد على البنات؛ وهذا ما نجده في ممثلي الشعبة في تركيا، فكلّ مديري الفروع التابعة لشعبة الشباب في أرجاء تركيا هم من الشباب الذكور. وهذه ميزة ذاتية في النقابة نفسها، فكلّ المهام الرئيسة في النقابة هي على عاتق الرجال، وهكذا في شعبة الشباب أيضاً نجد المدير التنفيذي للشعبة ومعاونيه أيضاً هم من الشباب الذكور؛ وأن هناك فتاتين فقط قد قد تولتا منصبَين لمعاونية المدير التنفيذي، وأن كلتا هاتَين الفتاتين محجّبتان. وهناك فتاة واحدة فقط غير محجّة تعمل مستشارة للمدير التنفيذي. وإن كلّ المديرين السبعة الماضون لهذه الشعبة كانوا من الرجال الشباب.

ويعكس هذا التقسيم للمهام بنحوٍ واضح النزعة المحافظة التي تسود هذه المؤسسة، فضلاً عن أن لشعبة الشباب نشاطات دينية أيضاً، إذ تجاوزوا طريقة الجيل الأول في النشاط الديني وصاروا يقيمون بعض المراسيم الدينية رسمياً. وتتمثل إحدى هذه البرامج بمشروع (سأقضي هذا الصيف في المسجد)، الذي جرى تنفيذه سنة 2009، وشرعوا به في مسجد فاتح بإسطنبول، وانتشر تدريجياً في أرجاء تركيا. ويعنى هذا المشروع الذي نظّمته شعبة الشباب في النقابة باستقطاب الأطفال وطلبة المدارس ليقضوا العطلة الصيفية في المساجد. وقد جرى تقسيم المشاركين في المشروع بحسب فئاتهم العمرية وجنسهم، وأخذ الشباب والطلبة الكبار يلقون محاضرات دينية للطلبة الأصغر سنّاً

وللأطفال. وقد انتشر هذه المشروع الديني والثقافي بنحوٍ سريع في كلّ تركيا، فبعد أن بدأ في سنة 2009 بإسطنبول في مسجدٍ واحد وبمشاركة 30 طفلاً تراوحت أعمارهم من 5 إلى 15 سنة، بلغ انتشاره في العام 2017 يشمل 32 منطقة في تركيا، وشارك فيه ألفين طفل وطالب مدرسي، ومن المتوقّع زيادة أعداد المشاركين في هذا المشروع خلال السنوات المقبلة.

يجري توزيع الطعام في هذه الدورات التعليمية بصورة مجّانية، ويمنح المتفوقون مجموعة من الجوائز. أما المواد الدراسية التي شملتها دورة (سأمضي هذا الصيف في المسجد) هي القرآن الكريم والسيرة النبوية والأخلاق، وقد خُصصَت مجموعة من النشاطات الاجتماعية أيضاً.

إن مثل هذا النشاط الذي تنظمه شعبة الشباب في هذه النقابة يدلّ على أن النقابة تعمل على استقطاب وتأهيل الأفراد منذ الطفولة، وليكون هؤلاء الأطفال الذين هم شباب المستقبل مواكبين مع أهداف النقابة، وليكونوا مؤهلين للانضمام إلى الحِراك الإسلامي في تركيا.

لشعبة الشباب في هذه النقابة برامج عدة تعليمية أخرى تعنى بتنمية قدرات التجّار والحرفيين، وتقدّم هذه البرامج التعليمية في إطار (أكاديمية التجارة للشباب). ومن النشاطات التعليمية الأخرى يمكن الإشارة إلى إقامة 5 دورات من الندوات التخصصية للتجّار الشباب، وكذلك انتشار مجلّة علمية، وإقامة برامج دينية كمائدة الافطار في شهر رمضان.

وثمّة شروط للراغبين بالانضمام إلى شعبة الشباب في هذه النقابة، منها شروط عامّة وأخلاقية، ومنها الحصول على تزكية من أحد الأعضاء في نقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة.

وفي ختام هذا المبحث تجب الإشارة إلى أن هذه النقابة تعمل على تحقيق بعض الأهداف المستمدّة والمستلهمة من الثقافة الإسلامية، منها إحياء سنّة (القروض الحسنة) بين التجّار وأصحاب المهَن، وهي سنّة أكّدها الإسلام. ومن طريق هذا الهدف ترسم النقابة آلية لحثّ الأعضاء على تقديم القروض المالية للأعضاء المحتاجين للدعم المالي، وأن يكون هذا القرض من دون فوائد.

الأيديولوجيا

على الرغم من أن التعريف العام الذي تقدّمه (نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة) عن نفسها يبدو بلغةٍ دبلوماسية ومحايدة، ولكن ثمّة إشارات واضحة فيه، تتضمن قيماً ونزعات محافظة راسخة بين المجتمع التركي، وهي مستمدة من العقائد الإسلامية التي يؤمن بها هذا المجتمع. وبعبارةٍ

أخرى إن مؤسسي هذه النقابة الذين هم جمعٌ من النشطاء الاقتصاديين المتدينين والإسلاميين يعرّفون أنفسهم بأنّهم اقتصاديون من ذوي الهموم والهواجس، ويسعون إلى بناء تركيا، وأن تكون دولة تراعى فيها حقوق الإنسان والقانون والعدالة والمساواة والسلام والأمن والرفاه وسعادة النّاس، وأن تظهر تركيا وهي تحافظ على القيم الجماعية والكونية التي أقرّها الناس تأريخياً، وأن تكون مؤثّرة على الصعيد الاقليمي ومحطّ احترام في الأوساط الدولية[37]. وليس بخفيّ بأن المقصود من عبارة (القيم الجماعية والكونية التي أقرّها النّاس تأريخياً) هو الإسلام، وقد جرى الحديث عنه بعباراتٍ أخرى.

تؤكّد نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة بأنّها جمعيّة أو مؤسسة (تنموية وحوارية وتعاونية وائتلافية)، وتهدف إلى تقديم (المساعدة من أجل تقدّم التجّار والمصانع والمجتمع وتركيا ككلّ، وأن يتطوّروا على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والعلمي والتقني)[38]. ومن هذه العبارات الواردة في التعريف الذي تقدّمها النقابة عن نفسها يمكننا أن نعرف رؤية المؤسسين والمعايير التي اعتمدوها عند التأسيس، وهي معايير مشابهة في أغلبها مع طبيعة نشاط الإسلاميين الأتراك الذين لديهم نشاطات أخرى غير اقتصادية.

لهذه الرؤية عدّة جوانب، فمن جانبٍ نجدها رؤية جامعة تشمل مختلف المجالات الاجتماعية، ومن جانبٍ آخر لها مستويات متعددة؛ وبعبارةٍ أخرى يمكن القول إن هذه النقابة على الرغم من أنّها تأسست في بادئ الأمر على لتكون مؤسسة اقتصادية، ولكن بحسب الإشارات الواردة في رؤيتها نجد لها أهدافاً اجتماعية وثقافية أيضاً. بمعنى أن نشاط هذه النقابة لا يقتصر على تحقيق التنمية الاقتصادية، بل تجعل التنمية الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف أبعد وأكبر، منها الحفاظ على السلطة السياسية، وترويج الأساليب والمناهج الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتبديل المجتمع التركي إلى بيئة اجتماعية تضمن بقاء الإسلاميين في المجالات كافة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

يرصد (لوراسداغي) ثلاث خصائص لهذه النقابة: تتمثّل الخاصية الأولى بسعة النشاطات التي تستهدف الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المركزية والجنوبية والشرقية بتركيا، بمعنى أن بين أعضاء النقابة إبّان التأسيس لا يمكن أن نجد المصانع الكبيرة الكائنة في أطراف مدينة إسطنبول، التي كانت تعود لكبار الاقتصاديين والتجّار العلمانيين آنذاك. أمّا الخاصية الثانية فهي الأولويات والرؤية الكونية التي تمتاز بها هذه النقابة بإزاء القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضمن تأكيداً على القيم المعنوية والإسلامية، وتُتخَذ طريقاً ومنهجاً للعمل الاقتصادي. وأمّا

الخاصية الثالثة فهي أنّ هذه النقابة غير حكومية، ولم تتمتّع بالريع الحكومي خلال الفترات الأولى من تأسيسها، وهو أمر قد جعلها تمتاز عن سائر الأطراف والمجاميع الاقتصادية العلمانية في تركيا[39]؛ وفي ظلّ نظام مؤدلج يمكن فهم مثل هذه الخصائص.

في القسم التالي للبحث أحاول تسليط الضوء على بعض المحاور من النظام الأيديولوجي المهيمن على هذه النقابة، لاسيما فيما يتعلّق بموقفها من قضايا مهمة كالدولة والديمقراطية والسوق الحرّة والاتحاد الأوروبي والعولمة والعالم الغربي والإسلام.

إن من أهم المحاور الأيديولوجية التي تؤمن بها هذه النقابة هي تفاؤلها حِيال مسألة العولمة، وكذلك الدور الذي يؤدّيه أعضاء النقابة للمشاركة في العولمة وتحقيق الديمقراطية والحرية الدينية، ولاسيّما فيما يخصّ ببُنية النظام السياسي التركي العام الذي هو نظام علماني [40]. تبرز أهمية هذا المحور حين نعرف أن هذه النقابة بصفتها حركة بارزة في العالم الإسلامي لها رؤية إيجابية ومختلفة للعولمة، بالمقارنة مع الآراء الإسلامية الأخرى في هذا المجال. فبحسب المنظومة الفكرية لهذه النقابة إن العولمة تتيح الفرصة للتجّار ولأصحاب الحِرَف والمِهَن الأتراك أن يدخلوا الأسواق العالمية؛ وبهذا الدخول للحيّز العالمي يمكنهم نشر هويتهم وأسلوب حياتهم. وقد صرّح المدير التنفيذي السابق للنقابة (يارار) أن التجّار في الوقت الراهن وفي أرجاء العالم يلعبون الدور الذي كان يؤدّيه الجنود في العالم القديم، ولاسيّما أن أهم سلاح متوافر لدى الدول المتقدّمة يتمثّل بالموارد البشرية المتعلّمة. وقد أشار يارار أيضاً إلى أن الشخص المسلم يجب أن يكون في مقدّمة داعمي العولمة، لأنّ العولمة هي أفضل فرصة لنشر الفكر الإسلامي في أرجاء العالم[41]؛ وبناءً على ذلك يمكن تبرير عولمة الاقتصاد مع التأكيد على القيم الثقافية والاجتماعية، مع اعتماد الأصول والقيم الإسلامية[42].

ومن جانبٍ آخر نجد أن مساحة نشاطات هذه النقابة أمر لافت، فبحسب رؤية النقابة إن الوصول للمستوى المطلوب من القوّة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في داخل تركيا يجب أن يكون متزامناً مع تحقيق هذه المستوى في الدول المجاورة، وهكذا في الأوساط الدولية. وبعبارةٍ أخرى تعتقد هذه النقابة بأن تحقيق هذه الأهداف مرهون بتحقيقها بنحوٍ متزامن في داخل تركيا وخارجها، ومن جانبٍ آخر يكون السعي نحو التحقيق المتزامن لهذه الأهداف والقيم في خارج البلد عبارة عن فرصة يجب استغلالها.

والمسألة الأخرى التي تتعلّق بأيديولوجية النقابة هي دعمها لحكومة الكفاءات التي تكون محدودة[43]، ويرى بعضهم بأن دعم النقابة لفكرة الحكومة الصغيرة هي بسبب إدراك النقابة مسألة

عدم تمكّنها في فرض الهيمنة الكاملة على الدولة التركية[44]. وفضلاً عن دعم الحكومة الصغيرة فإن هذه النقابة تتبنّى فكرة السوق الحرّة الذي يسمح للقطّاع الخاص بممارسة النشاط التجاري، ولكنها (أيْ النقابة) انماز بين النظام الرأسمالي الغربي والسوق الحرّة الاقتصادية، وتنقد الفكرة الأولى وتدعم الثانية[45].

أمّا فيما يخصّ موضوعة الديمقراطية فإنّ للنقابة موقفاً متعددَ الجوانب إزاء الديمقراطية، ولكنّها بنحوٍ عام تُعد مناصرة جادّة لمبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا طوال العقود الماضية. ولكن لا يمكن أن نجد تطابقاً بين قراءة النقابة للديمقراطية مع القراءة الأوربية، فضلاً عن أن تعاملها مع القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا لم يكن ثابتاً، وهناك تباين في المواقف بين المدة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة والمدة الراهنة.

اتخذت النقابة في العام 1997 موقفاً رافضاً لبعض إجراءات الحكومة التي أعقبت الانقلاب العسكري، وكانت ترى بأن الحكومة تعمل على تهميش الدين والعقائد الدينية من أجل اللحاق بالغرب، وقد أكّدت عدّة مرّات في بياناتها على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولاسيّما حين كانت السلطة السياسية قبل صعود حزب العدالة والتنمية تسعى إلى تحجيم الأحزاب الإسلامية والقيم والتقاليد الدينية وتهميشها[46]. وكمثال على ذلك يمكن أن نشير إلى قانون فرض القيود على ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

يرى بعض النقّاد أن آلية الإسلاميين في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان تشمل بعض القضايا فقط وتكون بطريقة استغلالية. فمثلاً لم تتطرّق النقابة في بياناتها إلى قضية إبادة الأرمن، أو لنقض حقوق الأكراد إبّان حكم (حزب العدالة والتنمية)، وبعبارةٍ أخرى: منذ وصول هذا الحزب إلى السلطة ومع توجيه الكثير من الانتقادات من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ولكن هذه النقابة لم تتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً بإزاء هذه الانتقادات؛ ومن هنا عدّ بعض المراقبين والمحللين بأنّ دعم النقابة لقضية حقوق الإنسان والديمقراطية تكون من منطلقات نفعية فقط[47].

وفضلاً عمّا ذُكر نجد أنّ هذه النقابة في بادئ تأسيسها كان لها موقفٌ غير مؤيّد إزاء مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وكانت تميل لمراعاة المصالح الداخلية والأهلانية (Nativism)، ولكن بعد مدة أنضمّت النقابةُ لفريق المؤيدين؛ ولتحليل هذا الانتقال من الرفض إلى التأييد يمكن القول إن النقابة في بادئ تأسيسها ما كانت تتوقّع أن يأتي يوم يصبح فيه الاتحاد الأوروبي ضمن

الأسواق المستهدفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية؛ فلذلك كان موقفها إزاء هذا الموضوع مثل موضع المتدينيين التقليديين، ولكن الأوضاع سارَت بنحوٍ جعلت أعضاء النقابة يستنتجون بأنّ الاقتراب من الاتحاد الأوروبي سيساعد تركيا كثيراً لتكون لاعبةً دولية بارزة[48]؛ وبهذا بعد المشاركة في معارض أوروبا الصناعية أخذت النقابة تركّز على مسألة التعلّم من مثل هذه المعارض، وأصبح موضوع الانضمام للاتحاد الأوروبي من ضمن المطالب الرئيسة؛ وهذا ما يعبّر عنه الباحث (يانكايا) بـ(ميل نقابة التجّار وأصحاب المِهَن المستقلة نحو أوربّا من الناحية الاقتصادية)[49].

ترك تعزيز العلاقات بين النقابة والشركات التابعة للاتحاد الأوروبي أثراً كبيراً على أعضاء النقابة من حيث الإنتاج والتنظيم والتكنولوجيا[50].

أما المسألة الأخرى الخاصّة بأيديولوجية العمل لدى هذه النقابة هي مسألة (النزعة الإسلامية) الراسخة في هذه الأيديولوجيا. وعند الحديث عن هذه النقابة في الأوساط العلمية والأكاديمية تتداول كثيراً مسألة (استقلالية) النقابة ونزعتها الإسلامية. وإن الرأي الغالب يفيد بأن تعبير (المستقل) في عنوان هذه النقابة يُعني (المسلم) و(الإسلامي)، ولاسيما أن أعضاء النقابة يتبنون من الناحية النظرية (النظام الاقتصادي الإسلامي)، وعلى الرغم من أنهم قد أقرّوا (على الصعيد العملي) بمبادئ الاقتصاد العالمي، وساروا في طريقه[51].

تصرّ هذه النقابة بتأكيدها على مفهوم (الإنسان الإسلامي)[52] إزاء (الإنسان الاقتصادي)[53] على ضرورة دخول المسلمين في مجال العمل الاقتصادي، وقد عرّفوا هويتهم (نظرياً) وفق القيم والأهداف الإسلامية[54]، وكان غايتهم بناء مجتمع على وفق المعايير الإسلامية. وعلى وفق رؤية النقابة فإن من خصائص الإنسان الإسلامي في المجال الاقتصادي هو (تحقيقه المزيد من الأرباح من دون أن يهدرها)، وإن مثل هذا الإنسان لا يعتمد نظام الفوائد والربا إلا عند الحاجة والضرورة[55]، ومن أجل مواكبة حجم التضخم فقط؛ وعليه فإن هذه النقابة تعمل على وفق الأنموذج الإسلامي الأوّل الذي يعود لحقبة صدر الإسلام، ومن جانب آخر لا يغفل عن السوق العالمية، ولا ينبذها[56]؛ لذا لا عجب إذا وجدنا السياسيين العلمانيين الأتراك كانوا يعتمدون هذا الإشكال دوماً في قولهم بأن لهذه النقابة برنامج عمل إسلامي، ويجب أن نعدّه ضمن محاولات أسلمة المجتمع التركي[57]. إن تصريحات علي يارار (المدير التنفيذي السابق للنقابة) توضح بنحوٍ مقتضب الماهية الأيديولوجية لهذه النقابة. يقول علي يارار: ثمّة أمور جميلة حصلنا عليها في الماضي بفضل القرآن، ولكن حين ابتعد المسلمون عن القرآن فقدنا هذه الأمور. وإن الجيل الذي بنى حياته

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من دون أخلاق وأرساها على أساس المنفعة الشخصية والظلم، فهو قد استأصل شجرة حضارته[58]. وقال في كلمةٍ أخرى له: إن التاجر المسلم الذي يعدّ نفسه تابعاً لنبيّ كان يُلقَّب بـ(الأمين)، يجب عليه أن يضيف جوانب جديدة للنشاط الاقتصادي، وهي مسألة الأمانة والصدق في هذا المجال[59].

الاستراتيجية

إن المحور الأهم في استراتيجية (نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة) هو التركيز على الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم وضع أيّ حدّ لقبول الأعضاء[60]. وأن المسألة الأساسية في عمل النقابة هي إيجاد التواصل بين الأعضاء وتهيأة الظروف المناسبة للتمتع ببعض المزايا النسبية. تعتمد (النقابة) المعتقدات الدينية والتقاليد المحليّة لتسهيل وتحكيم هذه العلاقات؛ وبهذا تكون إحدى نشاطات أو مهام هذه النقابة هي إبراهم عقود الشراء بين الشركات والمصانع التابعة لأعضائها. إن الهدف من هذه العملية هو تسهيل عملية تبادل المنتجات من دون الاعتناء بحجم النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة أو المصنع؛ وبالتالي تكون عملية تسويق المنتجات وبيعها مسألة مضمونة، وفي هذا الموضوع لا يقتصر دور النقابة على إبرام العقد والاتفاق، بل تعمل على تقديم المشورة والدعم، وكذلك تراقب مراحل تنفيذ العقد.

وكما جرت الإشارة آنفاً فإن العلاقات الخارجية هي من أهم النشاطات الاستراتيجية المعتمدة لدى هذه النقابة، إذ إن إيجاد الصلات والعلاقات الاقتصادية مع الشركات الأجنبية، منذ تأسيس النقابة وإلى هذه اللحظة كانت ضمن الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية معاً. إن الجانب الأيديولوجي لمسألة العلاقات الخارجية تعتمد مسألة عالمية الإسلام، وضرورة اعتماد قوّة المسلمين في العالم، وإن الجانب الاستراتيجي يتوخّى مسألة إعادة العلاقات التي كانت قائمة منذ قديم الزمان بين تركيا وبعض دول المنطقة والإسلامية. وقد أوضح الباحثون بأنّ العالم الإسلامي من وجهة نظر هذه النقابة يتمثّل برقعةٍ جغرافية تمتد من إندونيسيا ووصولاً إلى المغرب العربي[61].

وكما أشرنا في البداية فإن هذه الاستراتيجية يجب قراءتها في الأطر التأريخية، وأن سعة العلاقات الدولية يجب دراستها في هذا الإطار؛ فحين جرى تأسيس هذه النقابة لم تكن سعة العلاقات الدولية بين الشركات والمصانع بهذا النحو؛ وبعبارةٍ أخرى فإن ما يمكن عدّه (الرؤية الدولية عند التأسيس) لدى هذه النقابة قد أدّى إلى انسيابية انضمام الأعضاء إلى النقابة، وأن يستثمروا بنحوٍ جيّد الإمكانات والفرص العالمية والمزايا النسبية المتوافرة في تركيا، لينجحوا في تكوين

شبكات عظيمة ودولية من العلاقات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك تشجّع النقابةُ أعضائها لتوسيع نشاطهم التجاري إلى خارج الحدود، وأن يتعاونوا مع أطراف أخرى في مجال الاستثمار والتصدير والاستيراد وتبادل التقنيات والمعلومات؛ وعلى هذا الصعيد أيضاً تهتم النقابة بإقامة صلات ثقافية واجتماعية مع تلك الأطراف التي أبرمت معها عقوداً اقتصادية، وقد تبلور ذلك على الصعيد العملي، إذ نرى في تجارب أعضاء النقابة اهتماماً بالمشتركات الثقافية والاجتماعية في خضمّ النشاط الاقتصادي؛ ومن هذه المشتركات الثقافية والاجتماعية يمكن الإشارة إلى العقائد الدينية والتأريخ المشترك والهويات القومية. وبعبارةٍ أخرى يرى التجّار وأصحاب الحِرَف المنتمون لهذه النقابة بأن هذه المشتركات هي (مزية نسبية)، فهي من جانبٍ تولّد ميلاً نحو ممارسة الأعمال والنشاطات المشتركة، ومن جانبٍ آخر تخلق حالة من الثقة في العلاقات الاقتصادية. وهذا ما دفع أعضاء النقابة إلى أن يوجدوا صلات وثيقة ومستمرة مع سائر التجّار في الدول الإسلامية، ولاسيما في الدول ذات الأغلبية السنيّة، وقد نجحوا في ذلك أيضاً. هذا ومن جانبٍ آخر نجد أعضاء النقابة يركزون جلّ اهتمامهم الاقتصادي بشأن النقاط التي تعد ضمن العمق الاستراتيجي التركي، ليعيدوا العلاقات والصلات التأريخية في إطار العلاقات الاقتصادية. وهنا نجد دول الشمال الافريقي وشرق أوروبا (ولاسيما دول البلقان) تمثّل هذا (العمق الاستراتيجي) بالنسبة للتجّار وأصحاب الحِرَف المنتمين لهذه النقابة؛ وهذا ما تحوّل لاحقاً إلى محورٍ مهم في السياسة الخارجية التركية عند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة[62].

وكما جرت الإشارة آنفاً فإن العلاقات الخارجية في هذه النقابة تكون على عاتق ثلاث اللجان، هي: (لجنة توسعة النقابة في الخارج)، و(لجنة المعارض والندوات والمؤتمرات)، و(لجنة العلاقات الدولية). إذ تأخذ (لجنة توسعة النقابة في الخارج) على عاتقها مسؤولية توسيع شبكة التجّار الدوليين المنتمين للنقابة، وتنجز ذلك من خلال ممثلياتها في أرجاء العالم، حيث تقوم بإيجاد الصلات والعلاقات الثنائية مع التجّار والشركات في كلّ العالم، وتدعم استمرارية هذه الصلات. فضلاً عن أنها تسعى لاستقطاب الأعضاء الجدد في سائر الدول، والبحث عن الأسواق الجديدة لمنتجات أعضائها. وبالنسبة للجنة (المعارض والندوات والمؤتمرات) فهي تهتم بإقامة المعارض والندوات التي تخص أعمال النقابة. ومن أهم هذه المعارض والندوات يمكن الإشارة إلى معرضٍ دولي للنقابة يُقام كلّ سنتين، وكذلك (مؤتمر التجارة الدولي). وتهتم هذه اللجنة أيضاً بإيفاد مجموعات متخصصة عديدة للمشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات في داخل تركيا وخارجها[65].

أمّا لجنة العلاقات الدولية فهي تهتم باستقبال التجّار الأجانب وإقامة البرامج والندوات الترويجية والاعلانية، واستقبال ممثلي المنظمات الدولية الذين يزورون المقر المركزي للنقابة؛ وتعنى هذه اللجنة أيضاً بتنظيم العلاقات الثنائية بين مكاتب النقابة في خارج تركيا، وأن تستحدث مؤسسات غير حكومية داخل تركيا وخارجها. فضلاً عن أن التواصل مع الوزارات والدوائر الحكومية، ولاسيما مع وزارتَي الاقتصاد والخارجية هي من ضمن مهام هذه اللجنة. بالإضافة إلى مسؤولية هامّة أخرى، وهي إعداد التقارير حول الواقع الاقتصادي القائم في الدول الأخرى، وكذلك تقديم دراسات حول الأسواق الجديدة، وتقديم هذه التقارير والدراسات للأعضاء؛ وفي هذا الإطار تصدر النقابة كتباً مصغّرة وأوراق سياسات عن التجارة العالمية، وتقدم من خلال ذلك المشورة للأعضاء والتجّار المنتمين للنقابة.

تراعي النقابة خلال نشاطاتها الاقتصادية بعض القيم والتقاليد والمناسك الإسلامية من أجل ديمومة نزعتها الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال تُجرى الكثير من المفاوضات والحوارات بين الأعضاء خلال المناسبات الإسلامية والعطل الدينية والأعياد، فبحسب رؤية النقابة أن في هذه الأيام مجالاً واسعاً للقيام ببعض النشاطات، إذ يتواجد الأعضاء كلّهم في مثل هذه الأيام في مكانٍ واحد، وتتاح فرصة التزاور وتتجدد اللقاءات بين الأعضاء[66]؛ وبهذا تكون العقيدة الدينية وسيلة للارتقاء بمستوى الثقة بين الأعضاء والانسجام فيما بينهم[67].

يؤكّد المدير التنفيذي لهذه النقابة بأنّ الإسلام قد أوجد قيماً (أسريّة واجتماعية) و(قيماً في إطار الهويّة الوطنية)[68]، وأن النقابة تسلّط الضوء بنحوٍ خاص على جملةٍ من القضايا الأخلاقية؛ فعلى سبيل المثال يتداول بين أعضاء النقابة موضوع (الأخلاق السامية والتكنولوجيا المتقدّمة)[69]، وهذا ما يدلّ على الاهتمام بمسألة الأخلاق وإضفائه على التكنولوجيا.

تقيم النقابة برامج تدريبية كثيرة لأعضائها، تشمل مجالات عدّة كاللغات الأجنبية، ودورات تخصصية حول التجارة والتسويق[70]، وإن من جملة هذه النشاطات هو نشاط جمعي بشكل مسابقة حول تعريف بعض المصطلحات المهمة.

ومن الشعارات المهمة التي تتبناها النقابة هو شعار (أهمية النموّ الجماعي)، وأن المسؤولين في النقابة يؤكّدون دوماً بأنّ (نموّ أعضاء النقابة وتطوّرهم يؤدي إلى نموّ تركيا، و بنموّ تركيا وبتطوّرها ننمو نحن ونتطوّر)[71].

وفي الختام تجب الإشارة إلى أن الحراك الإسلامي في تركيا حين يدخل المجال الاقتصادي والسياسي ورسم الاستراتيجية الاقتصادية التركية يلتقي مع الدول المجاورة له[72]؛ لذلك نجد تركيا تؤكّد كثيراً على مسألة التعاون مع القطّاع الخاص في الدول المجاورة لها. وهذا الأمر من شأنه أن يكون واحداً من أهم الأهداف التي تتوخّاها الحكومة التركية ذات النزعة الإسلامية بقيادة حزب العدالة والتنمية، ونقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة. ومن هنا نجد تنسيقاً عاليَ المستوى بين أعضاء النقابة والمؤسسات الاقتصادية الحكومية التركية وكذلك العالمية[73]؛ مما جعل الحراك الاقتصادي والسياسي لدى الإسلاميين في تركيا في خارج البلد يخلق نوعاً من الانسجام والتناعم ذي الأبعاد المتعددة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، وأن كلّ بُعدٍ يساند البُعد الآخر.

النتائج

إن أمام نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة طريق طويل لتصبح القوّة الاقتصادية الأولى في تركيا. إذ إن الفوارق بين هذه النقابة و(نقابة أصحاب المِهَن والتجّار الأتراك) ذات النزعة العلمانية كثيرة جدّاً، وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء المنتمين لهذه النقابة أكثر من أعضاء النقابة الأخرى ذات النزعة العلمانية، ولكن حجم رأس المال الموجود لدى هذه النقابة هو أقل بنحو واضح بالمقارنة مع النقابة الثانية؛ ومع ذلك نجد قوّة النقابة ذات النزعة الإسلامية ونفوذها في طور النموّ والتطوّر، فقد بلغ حجم التبادل الاقتصادي بين أعضاء النقابة والأطراف الأجنبية خلال العام 2009 ملياري دولار[74]، واستطاعوا أن يخصصوا 20 % من الدخل القومي الاجمالي في تركيا خلال العام 2014[75]. في حين كان أعضاء النقابة في سنة 1990 يمتلكون 8 مصانع من أصل 500 مصنع وشركة في أرجاء تركيا، وقد بلغت أعداد هذه المصانع في سنة 2009 إلى 31 مصنعاً وشركة[76].

ويجب ألا ننسى بأن معدّل العمر في نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة يدلّ على أن للشباب وللجيل الجديد في تركيا دورٌ أكبر في النقابة، وهو جيل يعمل بكلّ جدّ وانضباط. ومن جانبٍ آخر نجد القوّة السياسية في تركيا تحت سيطرة السياسيين المقرّبين من هذه النقابة، وهم القياديون في حزب العدالة والتنمية، ويبدو أن هذا سيستمر بالأعوام المقبلة.

وفضلاً عن النشاطات الاقتصادية هناك نشاطات ثقافية ودينية تمارسها نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة في أرجاء تركيا، وعلى الرغم من أن هذه النقابة لم تفلح حتّى الآن في التغلّب على منافستها العلمانية في المجال الاقتصادي، ولكن لها سرعة أكبر على صعيد استقطاب

الأعضاء الجدد، وأن تخصص حيّزاً للنشاطات الثقافية والدينية؛ وهذا سرّ نجاحها في خلق جيلٍ له هوية إسلامية وثقة عالية بالنفس، ووعي ذاتي واجتماعي. ومن هذه الزاوية يبدو مستقبل النقابة والجيل القادم من المواطنين الأتراك أوضح بالمقارنة مع الجيل العلماني.

لقد نجحت هذه النقابة في خلق طبقة اجتماعية جديدة في تركيا، منشأها المدن الصغيرة في الأناضول، ومع تطوّر أعضاء النقابة وازدياد حجم ثروتهم انتقلوا من مدن الأناضول وسكنوا في المدن الكبيرة مثل اسطنبول وأنقره وإزمير، وهذا يعني أنّهم قد جعلوا المدن الكبيرة مناظرة لمدن الأناضول من حيث التكوين الديمغرافي؛ وبهذا دخلت القيم الدينية والتقليدية إلى المدن الكبيرة، وتغيّرت الصورة السكّانية فيها في كثيرٍ من الجوانب، حتّى باتت الحياة صعبة بالنسبة لغير المتدينين؛ الأمر الذي عبّر عنه البرفسور شريف ماردين بـ(الضغط المناطقي) على الأفراد غير المتدينين[77].

اللوغو المعتمد لدى نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة

لوغو شعبة الشباب في نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة

عبد الرحمن كاآن – المدير التنفيذي الحالي لنقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة.

رجب طيب أردوغان في مراسيم افتتاح الدورة السادسة عشرة لمعرض النقابة.

أردوغان خلال زيارته لإحدى معارض النقابة.

مراسيم افتتاح الدورة السابعة عشرة لمعرض النقابة.

مراسيم انطلاق فعاليات الدورة (العشرون) من المؤتمر الدولي للعمل في إسطنبول الذي تقيمه نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة.

اجتماع أعضاء النقابة مع أردوغان.

ندوة علمية وثقافية بعنوان: (العلماء والأمة الإسلامية) التي أقامتها النقابة في إسطنبول.

إحدى الندوات التي أقامتها شعبة الشباب في هذه النقابة عن الواقع الاقتصادي العراقي ولتعزيز العلاقات الاقتصادية التركية العراقية.

حضور وفد من نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة في كردستان العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية.

71. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

72. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 26.

73. Alkan, H. and Ugur, A., 2000. Türkiye'de İşadamı Devlet İlişkiler Perspektifinden MÜSİAD'. Toplum ve Bilim, 85, pp.140.

74. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. European Scientific Journal, ESJ, 10(10), p. 274.

75. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

76. https://www.ensonhaber.com/turkiyenin-500-buyuk-sirketi.html

77. ÇETİN, A., 2011. BİR KAVRAMIN KISA TARİHİ:'MAHALLE BASKISI'. MUKADDİME, 3(3).

59. Tercan, Selahaddin, 1993. MÜSİAD Başkanı Erol Yarar: Ticari Ahlak Prensibimiz. Yeni Asya. 22 April.

60. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. European Scientific Journal, ESJ, 10(10).

61. Kluge, P., 2010. MÜSİAD, the Green Capital of Turkey, and Armenia. Iran and the Caucasus, 14(2), pp.3

62. ينظر بهذا الصدد البحث المثير للجدل الذي كتبه أحمد داود أوغلو بعنوان: (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا الدولي).

Davutoğlu, A., 2001. Stratejik derinlik. Küre Yayınları, İstanbul, 536.

63. MUSIAD International Fair

64. International Business Forum (IBF)

65. High Tech Port

66. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

67. Kuran, T., 1995. Islamic economics and the Islamic subeconomy. Journal of Economic perspectives, 9(4), pp.193.

68. Yarar, E., 1997. A New Perspective of the World at the Threshold of the 21st Century. MÜSIAD.

69. Vardan, Ö., C.(2012) CİHAD ve MÜSİAD. İstanbul: TimaşYayınları, p.69

70.Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25

46. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.116,

47. Lorasdağı, B The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.121.

48. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.115.

49. Yankaya, D., 2009. The Europeanization of MÜSİAD: Political opportunism, Economic Europeanization, Islamic Euroscepticism. European Journal of Turkish Studies. Social Sciences on Contemporary Turkey, (9), p. 7.

50. Özdemir, Ş., 2006. MÜSİAD: Anadolu sermayesinin dönüşümü ve Türk modernleşmesinin derinleşmesi. Vadi, p. 174-175.

51. "Fiqh Consultation" (Fıqh Danışmanlığı) MÜSİAD Bulletin 3, no.5, 3. 1995

52. Homo Islamicus

53. Homo Economicus

54. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. European Scientific Journal, ESJ, 10(10), p. 274.

55. Yavuz, M.H., 2003. Islamic political identity in Turkey. Oxford University Press, p. 93.

56. Yavuz, M.H., 2003. Islamic political identity in Turkey. Oxford University Press, p. 93.

57. Rubin, M., 2005. Green money, Islamist politics in Turkey. Middle East Quarterly.

58. MÜSİAD Bulletin, Fair Forum Special Issue 1991: 31.

30. Ömer Cihad Vardan

31. Nail Olpak

32. Abdulrahman Kaan

33. https://www.dailysabah.com/business/2015/09/30/turkish-defense-industry-aims-to-sign-deals-worth-5b-in-qatar

34. Konut Geliştiricileri ve Yatırımcıları Derneği (KONUTDER)

35. Uluslararası İş Forumu (IBF)

36. للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الآتي:

https://en.emusiad.com/

37. http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad

38. http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad

39. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.109-110.

40. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.105-128.

41. MÜSİAD Bulletin, Fair Forum Special Issue 1998: 100.

42. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.120.

43. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.117.

44. Jang, JOn the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p. 96.

45. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.111.

16. Altan, "TÜSİAD-MÜSİAD buluşması", Sabah, May 14, 2010.

17. Kuran, T., 1995. Islamic economics and the Islamic subeconomy. Journal of Economic perspectives, 9(4), pp.193.

18. Buyuktanir, Derya, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 24.

19. Jang, On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p. 108.

20. Jang, On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p.96.

21. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.113-114.

22. Buğra, A., 2002. Labour, capital, and religion: harmony and conflict among the constituency of political Islam in Turkey. Middle Eastern Studies, 38(2), pp.187-204.

23. Kluge, P., 2010. MÜSİAD, the Green Capital of Turkey, and Armenia. Iran and the Caucasus, 14(2), pp. 390.

24. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.105-128.

25. http://www.musiad.org.tr/en/sector-councils?Branch=UAE

26. Erol Mehmet Yarar

27. Ali Bayraoğlu

28. Ömer Bolat

29. Albayrak Holding

8. Milli Görüş

9. Gumuscu, S. and Sert, D., 2009. The power of the devout bourgeoisie: The case of the Justice and Development Party in Turkey. Middle Eastern Studies, 45(6), pp.953-968.

10. Jang, J.H., 2006. On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey. Journal of International and Area Studies, pp.98.

11. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. European Scientific Journal, ESJ, 10(10), p. 275.

12. بالانجليزية:

Turkish Industry and Business Association

وبالتركية:

Türk Sanayicileri ve İş İnsanları Derneği (TÜSİAD)

13. للمزيد من المعلومات حول هذه النقابة، ينظر:

Gülfidan, Ş., 1993. Big business and the state in Turkey: the case of: TUSIAD. Türk Sanayicileri ve İşadamları Derneği; Emini, F.T., 2013. Sivil Toplum Kuruluşlarinin Politika Belirleme Sürecindeki Rolü: Tüsiad Örneği. Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, (36); Güzelsarı, S. and Aydın, S., 2010. Türkiye'de Büyük Burjuvazinin Örgütlü Yükselişi: Siyasal ve Yönetsel Süreçlerin Biçimlenmesinde TÜSİAD. Abant İzzet Baysal Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi.

14. Koç

15. Sabancı

المصادر:

1. بالتركية:
Müstakil Sanayici ve İş Adamları Derneği (MÜSİAD)

وبالانجليزية:
Independent Industrialists and Businessmen Association

2. Keyman, E.F., 2007. Modernity, secularism and Islam: The case of Turkey. Theory, culture & society, 24(2), pp.216-217.

3. Lorasdağı, B.K., 2010. The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD. bilig, 52, pp.105-128.

4. Lorasdağı,. The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.106.

5. Insel, A., 2003. The AKP and normalizing democracy in Turkey. The South Atlantic Quarterly, 102(2).

6. Buyuktanir, Derya, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, International Academy of Business Review, 1, 1, Winter 2015, p. 22.

7. Cevik, S., 2014. The Rise of NGOs: Islamic Faith Diplomacy. At University of Southern California's Blog.

وينظر أيضاً:

Yıldız, Ceren. "The influence of the economic interest groups in Turkish foreign policy during the JDP government period (2002-2011): the cases of TÜSİAD and MÜSİAD." PhD diss., Bilkent University, 2011.

وينظر أيضاً:

Atli, A., 2011. Businessmen as Diplomats: The Role of Business Associations in Turkey's Foreign Economic Policy. Insight Turkey, 13(1).

ملامح الرقابة المالية في العراق (أوجه القصور وسبل النهضة والتطوير)

محسن حسن *

2019-2-17

ملخص

تهتم هذه الدراسة برصد أوجه القصور الحاصلة في الآليات المتبعة لتطبيق الرقابة المالية بالعراق، في ظل حاجة البلاد الماسة للحفاظ على مواردها المالية، إلى جانب الاجتهاد في البحث عن الحلول المناسبة لمواجهة السلبيات القائمة في هذا الإطار، وذلك باستحضار الملامح العامة والخاصة التي تغلّف السياسة المالية العراقية فيما بعد العام 2003، ومن ثم الوقوف على أهم محددات تلك السياسة، وأهم الإجراءات الرقابية التي اعتمدت عليها في الحد من ظاهرتي الهدر، والفساد الماليين، ومدى نجاح تلك الإجراءات أو فشلها في تعزيز البناء الاقتصادي للدولة العراقية.

Abstract:

This study is concerned with monitoring the deficiencies in the mechanisms applied to implement the financial supervision in Iraq, in light of the country's urgent need to preserve its financial and wealth resources, as well as diligence in the search for suitable solutions to address the negative existing in this framework, by evoking the public and private features that encapsulate The Iraqi financial policy after 2003, and then to identify the most important determinants of that policy, and the most important control measures relied upon in reducing the financial phenomena of corruption and dissipation, and the prospects for success or failure of these procedures in promoting the economic construction of the Iraqi state.

الكلمات الدلالية: الرقابة المالية ـ النزاهة والشفافية ـ الفساد المالي ـ الاقتصاد الريعي.

* باحث وأكاديمي مصري.

مقدمة

تعد الرقابة المالية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في الحفاظ على فاعلية الضبط العام والشامل لحركة موارد الدخل القومي وثرواته المتنوعة في أي دولة من دول العالم؛ إذ لا يقتصر مفهوم الرقابة المالية من وجهة النظر الاقتصادية الحديثة، على مجرد متابعة ضخ الموارد المالية في قنواتها المعنية، وإنما يتعدى ذلك إلى مستويات أكثر خطورة وأهمية، فالرقابة المالية «منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، وهي حزمة متزامنة من الرقابات تمارس بغية التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية، والمحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها، وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاقها أو تحصيلها»[1].

وفي بلد يمثل ثقلاً سياسياً، اقتصادياً، واستراتيجياً،-كالعراق- بما يمتلكه من ثروات ظاهرة وباطنة، تجعله محط أنظار المحيط الإقليمي والدولي، فإنه يجدر بمؤسساته الاقتصادية ضرورة التخلي عن تطبيق الأنماط والآليات الرقابية التقليدية والسطحية فيما يتعلق بموارده المالية وقنواته الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الفاعلة والوطنية كافة، ولاسيما في ظل الوضعية الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد منذ سقوط النظام وتداعي الحالة الأمنية؛ مما يجعل من المحافظة على الموارد المالية للدولة، وحمايتها من الهدر، وتنميتها أولوية قصوى تقتضي منح الأنظمة الرقابية المعتمدة عالمياً، الاهتمام اللائق بها من حيث المشروعية التطبيقية، على كافة القطاعات العراقية؛ «ففي جمهورية الصين الشعبية على سبيل المثال، تعتبر الرقابة بحكم الدستور، إحدى السلطات الخمس في الدولة إلى جانب السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وسلطة الخدمة المدنية»[2].

وانطلاقاً من إيجابية التطلعات العراقية الراهنة نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعب العراقي من خلال ما تشهده البلاد من متغيرات سياسية ودستورية وانتخابية، ارتأت هذه الدراسة أهمية

1. انظر: حرارة، ساجدة أحمد عاطف، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق .. دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016، ص8، متاح على: https://meu.edu.jo/libraryTheses/59045cb156020_1.pdf(بتصرف).

2. انظر: العلمي،صباح سعد الدين، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، ورقة بحثية، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2006، ص:9، متاح على:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-financial-and-administrative-monitoring-country%E2%80%99s-development-and-administrative-reforms.pdf

تناول موضوعها، لأن الرقابة المالية –على وجه التحديد– هي الكفيلة حالياً عبر مفهومها الحديث والشامل، بتحريك المياه الراكدة في الفضاء الاقتصادي العراقي، ومن ثم رفع كفاءة الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ الأمر الذي سيصب حتماً في صالح خطط التنمية العراقية القادمة، والقضاء على مشكلات معقدة، ما يزال يعاني منها المجتمع العراقي، وعلى رأسها البطالة والفساد المالي والإداري، إلى جانب معوقات الاستسلام للريع النفطي والعجز عن تنويع مصادر الدخل، ومشكلات أخرى متعددة يمكن علاجها، أو على الأقل الحد من مؤثراتها وتداعياتها السلبية، بالوقوف على أوجه القصور الحادثة في العديد من آليات الرقابة المالية المعتمدة حالياً في المؤسسات الاقتصادية المعنية، ومن ثم علاجها.

وفيما يخص منهج الدراسة، فقد اعتمد الباحث منهجاً وصفياً تحليلياً، يرتكز إلى استقراء عام وشامل لطبيعة العِوار النظري أو التطبيقي الذي يعتري بعض الإجراءات الرقابية في المجتمع المالي العراقي أو كلها، وذلك من طريق ما يتاح للباحث من بيانات رسمية ومتخصصة، في حين حصرت الدراسة بحثها في الحيز الزمني الممتد منذ سقوط النظام في العراق عام 2003، وحتى الآن، مع عدم إغفال مقارنة السابق باللاحق في هذا الإطار، بينما ارتكز الباحث في منطلقاته الفرضية مبدئياً إلى جملة الفرضيات التالية:

- وجود فصل تعسفي بين المفهوم النظري للرقابة المالية لدى المؤسسات الاقتصادية العراقية من جهة، والتطبيق العملي والميداني لهذا المفهوم من جهة أخرى بفعل عوامل عديدة ومعقدة؟
- وجود تناقض وتعارض بين آليات التطبيق الفعلي الحاسمة للرقابة المالية داخل المؤسسات الرسمية للدولة، وبين الشرائح الاجتماعية المنتفعة من التطبيق؟
- حاجة الآليات الرقابية المالية في العراق لدعم تشريعي ودستوري يحيلها من حيز التطبيق الاختياري العشوائي، إلى حيز التطبيق اللازم والمنضبط؟

وعلى وفق الاعتبارات السابقة، فقد حرصت الدراسة على عدم الاستغراق في التعريفات والمصطلحات النظرية، أو التقسيمات المتشعبة والمعقدة، نزوعاً إلى الخلاصات المفيدة والمركزة؛ وعليه اكتفت الدراسة بتناول موضوعها بمدخل ومحورين؛ وذلك على النحو التالي:

– مدخل في البعد الرقابي للسياسة المالية العراقية بعد 2003.

– المحور الأول: أوجه القصور في آليات الرقابة المالية العراقية وطرق العلاج.

– المحور الثاني: دور الرقابة المالية في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد.

مدخل في البعد الرقابي للسياسة المالية العراقية بعد 2003

حين النظر إلى تداعيات الوضع العراقي بعد سقوط النظام خلال عام 2003 وما بعده بما يقارب العقد من الزمان، نلمح تأثراً سلبياً شديداً للاقتصاد العراقي، يكاد يصل إلى حد الكارثة من حيث الانهيار والتداعي، ومن ثم العشوائية والتخبط على غير هدى، وذلك بفعل زوال النظام السياسي من جهة، ثم بفعل تلك الإجراءات المالية والاقتصادية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في العراق على يد الحاكم الأمريكي بول بريمر، من جهة أخرى، التي أدخلت الاقتصاد العراقي في حالة من الجمود والشلل، وضربت السياسة المالية[3] العراقية ومعها الأجهزة الرقابية في مقتل؛ لتنفتح الساحة العراقية على انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بحيث سجلت مخالفات المالية العامة بالعراق أرقاماً قياسية، وغير مسبوقة؛ إذ «بلغت قيمة الهدر المالي فيما بين عامي 2003، و2007 فقط، مبلغاً قدره 125 مليار دولار»[4].

وعلى وفق التوصيف السابق –وفي ظل خضوع الاقتصاد العراقي لسياسات مالية وافدة– فإنه يمكن رصد جملة من الملامح التي غلّفت البعد الرقابي والمالي في العراق، ولاسيما في المدة من حزيران 2003 حتى كانون الأول 2011 (عام خروج الأمريكان من العراق)، وذلك على النحو الآتي:

- دخلت الأجهزة الرقابية العراقية في طور الإنعاش، وتم التغاضي –عن قصد أو غير قصد– عن إخضاع أغلب المنافذ المؤثرة في موارد الاقتصاد العراقي للمراقبة المالية والمحاسبية، وباتت ثروات البلاد في تلك المدة، نهباً لذوي النفوذ والسيطرة من داخل العراق وخارجه، وزاد من التأثيرات

3– هناك تعريفات عديدة لمصطلح السياسة المالية، لكن تتفق جميعاً في جوهرها ومضمونها؛ فالبعض يقصد بها تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الحكومي من جهة وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من جهة أخرى، أو هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، أو هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة، لتحقيق أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي (راجع: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752/بتصرف يسير).

4– انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي، حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/السنة الثامنة 2016، ص: 18، متاح على: http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf

السلبية في هذا الإطار، معاناة الاقتصاد العراقي الأزلية منذ انطلاق الدولة الحديثة، من «السير في خط تنموي ورقابي ملتوٍ ناجم عن الاعتماد على النفط، وضعف الإدارة الاقتصادية، والانخراط في حروب إقليمية زادت من هدر الإمكانية وضيعت فرص العراقيين في تحقيق التنمية والعدالة والرفاه»[5].

- أدى انفتاح الأسواق العراقية على مصراعيها أمام ظاهرة الإغراق السلعي الإقليمية والدولية، إلى تصعيب مهمة المراقبة المالية على الرغم من هشاشتها في تلك المدة، وكذلك إلى صعوبة ضبط حركة الموارد المالية أو التحكم بها، في ظل غياب القانون، وشيوع التراجع النقدي لقيمة العملة المحلية العراقية؛ الأمر الذي ساعد في تراخي التطبيق العملي والميداني، للبعد الرقابي المالي والإداري المحلي، مجملاً، ولاسيما بعد إقحام البلاد «في طرازات استهلاكية ألقت بعوائد الطبقة الوسطى العراقية في أتون استنزاف النقد العراقي لصالح التجارة الإقليمية على أيدي وسطاء منتفعين تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح»[6].

- وبتأثير انتفاء –أو على الأقل– ضعف البعد الرقابي مالياً وإدارياً في عموم القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالعراق، تضعضعت أركان السياسة المالية العراقية لاحقاً، وعجزت الدوائر الرسمية عن التحصيل النظامي للإيرادات العامة من المصادر المختلفة، وفقدت الدولة القدرة على توجيه بوصلة الإنفاق الحكومي، أو تحصيل الضرائب والرسوم، ومن ثم «اصطدم العراقيون بانهيار الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي من الأمن والدفاع والقضاء والخدمات المختلفة وكذلك الأجور والمرتبات، وهو الذي أدى مجملاً إلى انحراف السياسة المالية عن المسار المنضبط، بفعل نقص الإيرادات، والاضطرار إلى الاقتراض العام لسد هذا النقص؛ إما عن طريق القروض الخارجية أو الداخلية(التحويل عن طريق العجز)، وإما عن طريق اعتماد (سياسة النقود الرخيصة) أي طبع أوراق مالية بدون غطاء نقدي»[7].

5- انظر: حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مقالات اقتصادية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، بتأريخ 10/7/2017، تأريخ الدخول لهذا الموقع ولبقية المواقع التالية 7/1/2019، متاح على: (بتصرف يسير) http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724.

6- انظر: مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية، دون معلومات إضافية، متاح على: (بتصرف).
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf

7- انظر: عبد اللطيف، همسة قصي، و خماس،عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص: 319، متاح على: (بتصرف).
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752

- وعلى مستوى فاعلية الانسجام الاقتصادي والمالي العام، فقد أدّى انحسار الأدوار الرقابية إلى فقدان التنسيق والتعاضد، بين أوجه وأنماط السياسات المالية التي تشكّل بنية الاقتصاد العراقي العام، وعلى وجه الخصوص بين أهم نمطين من تلك الأنماط، وهما نمط (السياسة المالية)، ونمط (السياسة النقدية)[8]؛ فقد انحرفت الأخيرة عن مسارها المتوازن والسائد فيما قبل سقوط النظام؛ إذ «كانت توصف بكونها سياسة (ذيلية، مسايرة، وتكييفية) للسياسة المالية، ومن ثم فقد غابت المواكبة والانسجامية بين السياستين بعد 2003، بل وظهر التعارض الصارخ بينهما؛ مما أدى إلى سلبيات مالية ونقدية متبادلة، كرّست إلى انحراف السياسة الاقتصادية العامة إلى مراحل خطيرة، لكنها منطقية؛ باعتبار أن تعارض هاتين السياستين تحديداً دون باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، يمثل مشكلة كبيرة؛ لأنه تعارض بين السياسة الصانعة للنقد(السياسة النقدية)، والسياسة المنفقة للنقد(السياسة المالية)»[9].

- ومن بين أهم الملاحظات الخاصّة بالبعد الرقابي –في المدة المشار إليها– صدور عدة قوانين دستورية تستهدف رفع كفاءة الرقابة المالية والإدارية في العراق؛ ففضلاً عن وجود قانون تحصيل الديون الحكومية رقم 56 لسنة 1977، والذي يحدد آليات وأحكام قيام الدولة بتحصيل حقوقها المالية، أصدر العراق (قانون البنك المركزي العراقي) رقم 56 لسنة 2004 لتنظيم مهام البنك واختصاصاته، وضمن دستور العام التالي 2005، أصدر العراق عدة تعديلات دستورية مختصة بالرقابة المالية والسياسة الاقتصادية؛ فنصّت المادة 27 منه على التأكيد على حرمة الأموال العامة، ونصّت المادة 61 صراحة على اختصاص السلطة التشريعية وأحقيتها في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، في حين نصّت المادة 103 من الدستور نفسه، على أمرين مهمين:

الأول: تعديل قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990، ليصبح الديوان –على وفق هذا التعديل– هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وتابعة لمجلس النواب العراقي.

8– المقصود بالسياسة النقدية: مجموع الإجراءات والتدابير التي تتولى مسئوليتها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي العراقي، وهي الإجراءات والتدابير التي تتعلق بشؤون النقد والمصارف ومجمل المؤسسات المالية الأخرى، وهذه السياسة معنية على الدوام بتحقيق التوازن والتكيّف مع البناء العام لأركان ومكونات وأنماط الاقتصاد الكلي العام، لتحقيق أكبر قدر من الانسجام الإيجابي اقتصادياً ومالياً (راجع: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752/(بتصرف يسير).

9– انظر: عبد اللطيف، همسة قصي، وخماس، عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص: 323 (بتصرف).

الثاني: منح الاستقلالية المالية والإدارية للبنك المركزي العراقي، وجعله تابعاً لإشراف مجلس النواب ومساءلته كذلك، وأخيراً أصدر العراق، قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011، الذي منح الهيئة المذكورة حق الرقابة على موظفي القطاع العام، وكذلك حق التحقيق في الجرائم الوظيفية[10].

وعلى الرغم من أن الإجراءات الأخيرة تعكس وعياً رسمياً كبيراً بأهمية البعد الرقابي في تلك المدة وما بعدها، بيد أن الآثار الإيجابية المترتبة عليها بقيت غير ملموسة ولا ظاهرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والمالية العراقية؛ بدليل «تصنيف العراق في مرتبة متقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري من قبل منظمة الشفافية الدولية ضمن 169 دولة، بل واعتباره ساحة عمليات فساد بين دول العالم»[11].

خلاصة: بتأمل النقاط السابقة، يمكننا استخلاص الآتي:

- بقيت المؤسسات المالية والاقتصادية العراقية منذ سقوط النظام السياسي في 2003 وحتى عام 2011 تخضع لمفاهيم رقابية تقليدية، لا تتجاوز حدود المتابعة الهزيلة لغالبية الموارد المالية للدولة، وهو ما امتد تأثير العمل به في مراحل لاحقة بعد ذلك.

- كانت الرقابة المالية العراقية تابعة للمسار الاقتصادي العراقي، وليست داعمة له أو متحكمة في محفزاته المالية والإدارية أو التنظيمية، الأمر الذي أضحت معه أغلب الموارد الاقتصادية العراقية، ضحية من ضحايا هذه التبعية، باستثناء الموارد النفطية؛ كونها الأكثر جدارة بالرقابة في الذهنية الرسمية العراقية.

- أفرغ التعسف الأمريكي في تطبيق الرؤية الأمريكية الخاصة من الوجهة الاقتصادية على العراق القوانين والأجهزة الرقابية العراقية من جدواها العملي والميداني، وهو ما يفسر تنامي الفساد المالي والإداري بالتزامن مع كثرة إصدار القوانين الرقابية وتعديلاتها الدستورية.

- عانى البناء الاقتصادي العراقي بعد العام 2003 من تعارض السياستين (المالية، والنقدية) بفعل تراجع البعد الرقابي، وبسبب عدم إخضاع هاتين السياستين لما تستحقانه من رقابة الأجهزة

10- انظر: البدراني، قبس حسن عواد، الرقابة المالية في العراق وأدواتها القانونية، ورقة أكاديمية، منشورات كلية الحقوق، جامعة الموصل، دون تأريخ، بدون معولمات إضافية، ص: 6، متاح على:
http://rights.uomosul.edu.iq/files/files/files_7009731.pdf(بتصرف)

11- انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي، حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص: 737، و752 (بتصرف يسير).

المعنية، وتفعيل القوانين الداعمة لمنع الانحراف والتعارض.

المحور الأول: أوجه القصور في آليات الرقابة المالية العراقية وطرق العلاج

لا شك أن الحكومات العراقية المتتابعة –على الرغم مما تواجهه من صعوبات معقدة وشاملة على مستوى تحقيق التطلعات الجماهيرية اقتصادياً ومعيشياً– تحاول بذل ما تستطيعه من جهد؛ لضبط حركة الموارد المالية، والتحكم فيها، عبر الآليات الرقابية الممكنة والمتاحة؛ وهو ما يمكن برهنته، والاستدلال عليه، في المرحلة العراقية الراهنة، من طريق الإشارة إلى مجموعة المؤشرات الإيجابية الآتية:

(1) قيام الجهات السيادية العراقية بتحفيز ديوان الرقابة المالية الاتحادي، كونه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، نحو تبنّي استراتيجية رقابية خمسية (2018 – 2022) تستهدف تحقيق عدة منجزات رئيسة وفرعية في هذا الإطار، أهمها: «تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز مكانة ديوان الرقابة المالية في محيطه، واعتماد الأساليب والمنهجيات الحديثة في الرقابة والتدقيق، وضمان التميز والجودة في العمل الرقابي، تنمية القدرات المؤسساتية»[12].

(2) انفتاح الأجهزة والمؤسسات الرقابية العراقية على نظائرها في المحيطين (الإقليمي، والدولي)؛ بغية الخروج من نفق المحلية الرقابية إلى آفاق أرحب يستطيع من خلالها العراقيون الاطلاع على تجارب رقابية أكثر علمية وتطوراً، ومن مؤشرات ذلك مثلاً: حرص ديوان الرقابة المالية العراقي على أن تكون أهدافه وأولوياته مشمولة «بالتناغم مع رؤى وأهداف المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي)، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)؛ كي تأتي تلك الأهداف والأولويات في نسق واحد ومتكامل وقادر على الاستجابة للتوقعات العالمية والإقليمية للسنوات المقبلة»[13].

(3) ازدياد مساحة الاهتمام الرسمي والمؤسسي لدى الهيئات الرقابية بضرورة ممارسة نيابة فاعلة عن المواطن العراقي، فيما يتعلق بحفظ وحماية الأموال العامة؛ وذلك في إطارٍ اجتهادي ينزع إلى

12– انظر: استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي جمهورية العراق 2018 – 2022، منشورات الديوان على موقعه الإلكتروني ، الصفحات من 8 – 15، متاح على:
https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/attachments/_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86_2018_-_2022_-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf(بتصرف يسير).

13– المصدر السابق نفسه، ص:7(بتصرف يسير).

تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة وأسسها، وهو ما يظهر من حرص تلك الهيئات، ومن بينها ديوان الرقابة المالية، على «تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الصلاحيات الرقابية الممنوحة بموجب القانون النافذ رقم 31 لسنة 2011 المعدل، وبموجب مقتضيات العمل وفق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016 – 2022»[14].

(4) مواكبة الأنشطة الرقابية المختلفة من خلال المؤسسات المعنية، وتماسّها مع مسارات الخطط الوطنية والقومية بالعراق، وعلى وجه الخصوص، العمل على «تقديم مساهمات قيّمة لجهود المراجعة والمتابعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 2030، ولعمليات تدقيق الأداء للبرامج الحكومية التنموية، فضلاً عن التوسع في تطبيق منهج التدقيق المستند على المخاطر، وموائمة الأنظمة المحاسبية المعتمدة حالياً مع المعايير الدولية»[15].

(5) الدفع الحثيث للأجهزة الرقابية العراقية وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية في اتجاه الريادة الرقابية والإدارية، رويداً رويداً، وذلك من طريق «بذل جهود عراقية استثنائية لدعم وتطوير الأسلوب الرقابي العراقي، ورفع قدراته المهنية»[16]، وهي الجهود التي أثمرت مؤخراً من طريق «تسلم العراق ممثلاً بديوان الرقابة المالية الاتحادي، رئاسة المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي) للسنوات 2019-2017، وهو ما يعد تتويجاً لجهود السنوات الماضية»[17].

ولكن، بالنظر إلى جملة المؤشرات الإيجابية السابقة، نجد أنها غير كافية لإحداث التغيير الجذري المنشود في بنية الآليات الرقابية المالية بالدولة العراقية؛ وأنه إذا سلّمنا بقبول تلك المؤشرات والترحيب بها، فإنما سيكون ذلك باعتبارها في الوقت الراهن، مقبولة فقط، على سبيل تحريك المياه الراكدة مستقبلاً، بالنسبة لواقع الرقابة المالية في هذا البلد؛ نقول ذلك؛ لأن الواقع العراقي المالي، يشي بمؤشرات أخرى سلبية، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، عجز الآليات الرقابية المالية المطبقة في الوقت الحالي، وعدم قدرتها على جني ثمار حقيقية وملموسة بين العراقيين!! ولا يعني ذلك أننا نقلل من حجم المؤشرات الإيجابية السابقة، بل على العكس، نحن نحاول أن نصل إلى جوهر المعوّقات التي تقف حائلاً دون تعزيزها وشموليتها ميدانياً وعملياً.

14- انظر: استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي...، مصدر سبق ذكره، ص: 8 (بتصرف).
15- المصدر السابق نفسه، ص: 12 (بتصرف).
16- المصدر السابق نفسه، ص: 15 (بتصرف).
17- المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

وكي لا يكون الكلام مرسلاً، فإننا نلفت النظر هنا إلى جملة المؤشرات السلبية التالية، التي تحيط حالياً بالأنظمة والآليات الرقابية والمالية، ومن ثم فهي تمثل أوجه قصور خطيرة وعميقة بالنسبة لعموم الوضع الرقابي والمالي ومتعلقاتهما بالعراق:

1. ما يزال العراق يعاني أزمة هدر مالي غير مسبوقة، وما هو ظاهر وبيّنٌ وجليٌ لكل ذي عينين، يؤكد ديمومة العجز العراقي، حتى اللحظة، فيما يتعلق برقابة موارده المالية، والسيطرة عليها، بشكل يتناسب مع ما يتمتع به هذا البلد من ثراء كبير في الموارد الطبيعية والكنوز النفطية وغير النفطية، وهو "ما يسجل في النهاية ضعفاً صريحاً في الإدارة المالية، يضعها على أبواب مشاكل جمة، لعل من بينها (صعوبة التحكم بالموارد المالية)، حتى وإن كانت تلك الموارد متاحة للاقتصاد بفضل المورد النفطي"[18].
2. بتأمل واقع السياسة المالية في العراق، نجد أنه على الرغم من اتصاف هذه السياسة بعدم الفاعلية في معظم مراحلها ومتغيراتها، إلا أن ظاهرة الضعف الرقابي والسيطرة المترهلة على مدخولات وموارد واقتصاديات الناتج القومي، ازدادت حدتها فيما بعد العام 2003، ولاسيما مع اتساع هوة الخلاف الفيدرالي بين الحكومة المركزية في بغداد من جهة، وإقليم كردستان العراق من جهة أخرى، وهو ما جعل من تطبيق الرقابة الكاملة على الموارد المالية للدولة العراقية، مهمة شبه مستحيلة؛ فعلى سبيل المثال يعتمد إقليم كردستان سياسة "عدم الإفصاح عن إيرادات الضرائب والرسوم وإيرادات المنشآت العامة ضمن نشرات وزارة التخطيط للإقليم، على الرغم من أنها موارد سيادية يفترض أن ترفد الخزينة الاتحادية لكي يمكن إعادة تخصيصها إلى الوزارات والقطاعات التي هي بحاجة إليها"[19].

18- انظر: الذبحاوي، فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد(1)/2017، ص: 143، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=129681(بتصرف يسير).

19- انظر: إبراهيم، خليل إسماعيل، واقع السياسة المالية في العراق (المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)، مجلة الدنانير، العدد العاشر/2017، ص:107، متاح على:
http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/4-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf (بتصرف يسير).

3. يتفق أغلب المتخصصين والخبراء الاقتصاديين على أن سوء الإدارة المالية وضعف التخطيط الاقتصادي، يمثلان سمة غالبة على ملامح الاقتصاد العراقي منذ عقود ماضية وحتى الآن، وهو ما أفضى مؤخراً، ومنذ العام 2016 إلى أن «يعاني العراق عجزاً مالياً بلغ 21 مليار دولار، ما دفعه لإيقاف نحو تسعة آلاف مشروع استثماري بسبب قلة التمويل، ثم إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعد فشل حزمة الإصلاحات والوسائل التقشفية على المستوى الرسمي»[20]، وثمة تأكيدات في هذا السياق، بأن ضعف الإدارة، والتخطيط، والرقابة المالية والاقتصادية أفقد المؤسسات العراقية المعنية قدرتها على تبني منهاج عمل ناجح تتمخض عنه سياسة مالية فاعلة، وألقى بها في شراك الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) عند إعداد الموازنات المالية، ومن ثم حرمها الرؤية المستقبلية.
4. تُفضي غلبة التوظيف السياسي للريع النفطي بالعراق، إلى إضعاف –وربما وأد– محفزات وآليات الرقابة المالية والاقتصادية الشاملة والإيجابية؛ إذ «إن تركيبة البنية المالية التي تقوم عليها الدولة الريعية في العراق تسير غالباً باتجاه تسييس الإنفاق العام، وإهمال الأدوار التي يمكن أن تؤديها القطاعات الاقتصادية غير النفطية بأنواعها المختلفة، ومنها الضرائب، ومن ثم إهمال الرقابة على تلك الأدوار والقطاعات. وبالمقابل تحرص ذات التركيبة على تعزيز الطلب السياسي على الريع، باعتباره يفي بمتطلبات ديمومة السلطة السياسية وتقوية أركانها، وهو ما يعني ببساطة شديدة، الاكتفاء برقابة جزئية/ريعية، غير مهتمة بشمولية الأولويات الرقابية والتنموية التي تتبناها وتستهدفها السياسات الاقتصادية»[21].
5. ثمة فجوة غريبة جداً وغير منطقية، بين عمل أجهزة الأمن العراقية من جهة، وتطبيق الرقابة المالية بفاعلية من جهة أخرى؛ حيث نجد أنه على الرغم من شيوع الحس الأمني بالعراق –نظراً لما يتعرض له من تهديدات أمنية وإرهابية متعددة الأنماط والأشكال– إلا أن فاعلية الرقابة الأمنية، ولاسيما على منافذ الموارد المالية بالدولة، لا تتناسب مطلقاً وحجم الإنفاق العراقي على الأجهزة الأمنية وارتباطاتها المختلفة؛ فقد كان منطقياً أن نرى مردوداً إيجابياً على المستوى المالي والاقتصادي، نتيجة للاجتهاد الكبير مؤخراً في تعزيز الأمن وأجهزته، لكن الحاصل فعلياً، هو العكس؛ فالمردود المالي والاقتصادي يتراجع، بالتزامن مع «التكلفة العالية للخدمات

20– انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد14، عدد 58، 2017، ص:20، متاح على: http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4(بتصرف يسير).

21– انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد14، عدد 58، 2017، ص:135، متاح على: http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4(بتصرف يسير).

الأمنية، التي ارتفعت تخصيصاتها المالية فيما بعد العام 2003؛ فعلى سبيل المثال؛ تصاعدت من 7.399 مليار دولار عام 2007، إلى 9.000 مليار دولار عام 2008»[22].

6. تتعدد مظاهر القصور الدالة على إهمال البعد الرقابي المالي وضعفه وتراجعه في العراق، ومن أهم هذه المظاهر وأخطرها يأتي الفساد بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة؛ إذ بلغ هذا الأخير في العراق «مستويات قياسية، واندرجت أغلب عملياته تحت باب تهريب الأموال للخارج، وغسيل الأموال عن طريق شركات أهلية ومصارف بطرق ملتوية على القوانين التي تنتظم عمل المصارف العراقية»[23]، ويضاف إلى تلك المظاهر في العراق، مظهر آخر مقلق ومريب، يتمثل في ضعف الأجهزة الرقابية قياساً بقوة الأذرع المالية الفاسدة؛ بحيث «أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها، وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس، وهو ما يفسر مثلاً، احتلال العراق المركز الثامن عالمياً من أصل 170 دولة ضمن قوائم منظمة الشفافية العالمية لمؤشر الفساد لعام 2015»[24].

7. تشهد غالبية المؤسسات المالية العراقية، ومعها أغلب القطاعات الاقتصادية الوطنية –في مستوياتها العليا والمتوسطة والدنيا– حالة من العشوائية الرقمية والتخبط المحاسبي؛ وذلك نتيجة تراكم وديمومة التقارير المالية والمحاسبية المغلوطة، والتلاعب الدائم بالتقارير المعنية بتحديد الموارد المالية الوطنية والقومية، بالتزامن «مع غياب المعايير والأسس الأخلاقية، أو ما يعرف بمفهوم حوكمة الشركاتCORPORATE GOVERNANCE، والمعني به الحد من ظواهر المخالفات المحاسبية والأضرار التي تنشأ من وجودها»[25].

8. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حدة التلاعب المحاسبي والمالي بالعراق، تزداد تعقيداً في ظل معاناة البلاد من ''الهبوط الواضح والحاد في تصنيفات المنظمات الدولية، وصعوبة التقييم لنظام النزاهة الوطني، بسبب عدم وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية في العراق''[26].

22- المصدر نفسه، ص: 138، و139 (بتصرف يسير)

23- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 6.

24- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 6.

25- انظر: نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، منشورات هيئة النزاهة العراقية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة، العدد السادس، 2013، ص: 98، متاح على: http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p05.pdf.

26- انظر: عويد، غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، 2016، ص: 169، و186، متاح على: http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r09/pdf/p07.pdf (بتصرف)

9. تفتقر المؤسسات العراقية في عمومها، والمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص، إلى تفعيل دور الرقابة الداخلية، باعتبارها «خط الدفاع الأول في مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من آثاره»[27]، ويضاعف من سلبيات هذا الافتقار الرقابي/الداخلي جملة من الإشكاليات المتعاضدة، التي يأتي من بين أهمها «غياب المرجعية الفنية والقانونية والتنظيمية التي يمكن الرجوع إليها في القضايا التي تواجه أقسام التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، وضعف إدراك الإدارات العليا لدور الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام ولدورها في دعم جهود الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة وتخفيض المساءلة عنها، إلى جانب حاجة أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للمدراء المتخصصين في المحاسبة من ذوي الشهادات العليا، وأخيراً هشاشة التأهيل الرقابي للمدققين الداخليين بما يلبي المتطلبات الأساسية للوظيفة الرقابية»[28].

10. تواجه الأجهزة الرقابية العراقية –على قلتها وحداثتها– خطر التصادم والتعارض ومن ثم الدخول شيئاً فشيئاً في مرحلة (تنازع الاختصاص السلبي)[29]، عبر فقدان التنسيق وفراغ المحتوى؛ فعلى الرغم من «قيام العراق بعد العام 2003 بتشريع ثلاثة قوانين مكوناً بها ثلاثة أجهزة رقابية وهي ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام، للتصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، بيد أن تزاحم وتنازع الاختصاصات بين هذه الأجهزة تسبب بتراجع مستوى الرقابة، وتيسير مهمة المفسدين في ممارسة الفساد، ولاسيما في ظل ما تشهده المؤسسات العراقية بصورة عامة من تنازع في السلطات، وتفشي ظاهرة التجاوز على الصلاحيات»[30].

27- انظر: المعموري،علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 3 لسنة 2016، ص: 201، متاح على: http://qu.edu.iq/adejou/wp-content/uploads/2016/09/10-3-18-2016.pdf

28- انظر: المعموري، علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية...، مصدر سبق ذكره، ص: 195 (بتصرف).

29- «يأتي تنازع الاختصاص في عمل المؤسسات الرقابية وغيرها على صورتين هما التنازع الإيجابي والتنازع السلبي، ويتحقق الأول بأن يصدر العمل أو القرار الإداري من الجهة أو العضو في اختصاص لم يستند لنص في القانون، وقد يتخذ عدم الاختصاص الشكل السلبي من خلال امتناع جهة إدارية أو عضو إداري عن اتخاذ قرار إداري معين وفق قناعة خاطئة بعدم الاختصاص»(راجع ص 529 على الرابط:

http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf)

30- انظر: عبد،هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/دراسة مقارنة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 22، مارس 2018، ص: 526، و528، متاح على:

http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf (بتصرف يسير).

11. يساعد الضعف الرقابي وعدم تطبيق آليات المراقبة المالية والمحاسبية بنحو فاعل وحازم في ضرب الاستقرار السياسي والمجتمعي بين العراقيين؛ فمن الناحية السياسية يُفضي الضعف الرقابي إلى حرمان الحكومات العراقية من تطبيق خططها للتنمية والتنمية المستدامة، وهو ما يشوه صورتها السياسية في أعين المواطن العراقي الباحث عن الإنصاف الاقتصادي والمعيشي، ومن الناحية المجتمعية يؤدي إلى نهب ثروات البلاد المالية والعينية، ومن ثم تهميش شرائح اجتماعية عراقية عديدة من ذوي الدخل المحدود، من حيث الحصول على الحقوق والخدمات، ناهينا عن رفع المعاناة عن الشرائح الشابة بسبب انتشار البطالة والفقر والتفاوت القبيح بين مستوى الدخول، إذ «من البديهي أن ينعكس ضعف الإسهام الرقابي والمالي على إمكانيات الموازنة العامة العراقية في إعادة تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي، خاصة في ظل عجز الرقابة عن مكافحة التهرب الضريبي»[31]، ومن النقاط السابقة، يمكننا ملاحظة الآتي:

- إن الجهود الرقابية الممارسة حالياً بالعراق على المستوى الرسمي، محمودة وجيدة، وتسير في المسلك الصحيح، لكنها غير كافية لتحقيق السيطرة المنشودة على الموارد المالية للدولة العراقية.
- إن الرقابة المالية والمحاسبية ليست ترفاً، بقدر ما هي ضرورة حتمية يجب تطبيقها بدقة وإحكام من أجل الحفاظ على الدخل القومي ومباشرة مهام التطوير والإصلاح.
- يمثل ضعف البعد الرقابي في العراق أحد المظاهر والأسباب الكبرى المؤدية إلى فشل السياسة المالية العراقية، وإلى عرقلة خطط ومشاريع التنمية الشاملة في البلاد.
- ساعدت السياسات الريعية –ضمن مفهومها الاقتصادي الخاص والضيق– في إفشال الرقابة المالية بالعراق وكسر شوكتها، عبر تطبيق جزئي معيب لتلك الرقابة، يهتم بمراقبة عوائد النفط ولا يهتم بمراقبة عوائد القطاعات الأخرى.
- يعد غياب الشفافية في الإفصاح عن الموارد المالية للدولة العراقية في المركز والإقليم ضمن النشرات والوثائق الرسمية، هو أحد المظاهر الصارخة لضعف الرقابة المحاسبية أحد الأبواب الواسعة لتغذية الفساد المالي والإداري بين العراقيين.
- إن الأجهزة الرقابية العراقية، متنازعة الاختصاصات والصلاحيات، وهو ما يهددها بالفشل في تحقيق النتائج المرجوة منها، كما يسمح بتسلط الشخصيات المتنفذة على مجريات التدقيق

31– انظر: بدون اسم، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق، منشورات الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية العراقية، 2013، ص: 24، متاح على: mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/4.pdf (بتصرف يسير).

البياني والمالي والمحاسبي في عموم الدوائر والمؤسسات الحكومية.

وبعيداً عن الإسهاب في التفاصيل، تؤكد هذه الدراسة على أهمية الحلول المقترحة الآتية:

(1) اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين صورة العراق لدى المنظمات الرقابية الدولية، بالتزامن مع تبني «نظام وطني للنزاهة يلائم هيكلية الدولة العراقية، ويشخّص نقاط القوة والضعف، وسبل التركيز على الأولى، ومعالجة الثانية، على وفق منهجية متخصصة تحت إشراف قيادات موضوعية ونزيهة»[32].

(2) بدء خطة فاعلة وصادقة في تطبيق وإحكام الرقابة والسيطرة على جغرافيا المال العراقي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال أتمتة العراق، وتطبيق مفهوم (الحوكمة الإلكترونية)[33]، بحيث تصبح كل التعاملات المالية تحت إشراف الجهات الرسمية للدولة، ويا حبذا لو كان ذلك بالاتفاق الوطني بين المركز والإقليم، وهو ما سيساهم مجملاً في «دعم شبكة اتصالات حكومية تسمح بتبادل المعلومات بسرعة طبقاً لقواعد سرية مطلوبة، ميكنة النظم المالية كالموازنة والحسابات والمشتريات والمخازن، رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي، تقليل التكاليف الحكومية من خلال تسهيل تدفق وسريان الأعمال بشفافية وسهولة عالية، وتحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة بما يخدم الاقتصاد الوطني»[34].

(3) دعم البعد الرقابي عبر فض الاشتباك والتنازع الاختصاصي القائم بين المؤسسات الرقابية الحالية، وذلك إما بتعديل دستوري «تؤسس بموجبه هيئة للرقابة العامة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والفني، وتمارس مهمة الرقابة على أعمال الإدارة وتخضع لرقابة مجلس النواب وينظم عملها بقانون»[35]، وإما من طريق «دمج مكاتب المفتشين العموميين بهيئة النزاهة، وذلك لوحدة عمل

32- انظر: عويد،غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص: 163 (بتصرف).

33 الحوكمة الإلكترونية E-Government تعني توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية وبصيغة أخرى يُقصد بها تغيّر أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتميز بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات، إلى أسلوب يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية؛ بهدف تقديمها للمواطنين بطريقة سهلة عبر شبكة الإنترنت؛ مما يوفر الكثير من الجهد والمال (راجع ص: 28، على الرابط:
http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf

34 انظر: الحوكمة الإلكترونية في العراق، تقرير مجلة I-TECH الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، العدد 1، 2018، ص: 31، و32، متاح على:
http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf (بتصرف).

35- انظر: عبد، هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/دراسة مقارنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 543 (بتصرف).

هذين الجهازين من جهة، وإبعاد هذه المكاتب عن تأثيرات السلطة التنفيذية وضغط النفقات وحصر الجهود وتجنب تنازع الاختصاص فيما بينها من جهة أخرى»[36].

(4) تدشين جبهة إصلاحية لمواجهة الفساد المالي والإداري باتخاذ مجموعة إجراءات احترازية وتنظيمية، من أهمها «تطبيق صرامة رقابية محلية ودولية، تدوير المسؤولين الإداريين باستمرار لمنع نشوء بؤر فساد، تطوير آليات الرقابة المصرفية التنفيذية منها والإشرافية؛ للحد من عمليات تهريب العملة وغسيل الأموال، ودعم وحماية المؤسسات الرقابية واتخاذ إجراءات جدية في مكافحة الفساد وسرقة المال العام»[37]، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الأخذ بالنظام الموحد للتحليل والتقييم، وهو «أحد أدوات الرقابة والإشراف على المصارف، لتنظيم عمل لجان التفتيش الدوري الشامل كي ينتهي إلى ترتيب المصارف حسب جدارتها، واحتمال فشلها، وليقدم قاعدة معلومات تساعد على إعادة النظر بالضوابط الحاكمة للعمل المصرفي»[38].

(5) الشروع في تكوين منظومة مستقلة وفاعلة للتقييم المحاسبي والمالي، وذلك من أجل «إجراء تقييم شامل لأداء مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، وتحديد المجالات التي تستوجب التغيير مثل جهة ارتباط المجلس والجهات الممثلة حالياً في عضويته، ومستوى مساهمتها في إنجاز الأعمال ونجاحها فضلاً عن المستلزمات الأساسية المالية وغير المالية التي يجب أن تتوافر لدى المجلس لضمان وتعزيز استقلاليته»[39].

(6) محاولة إيجاد صيغة جماهيرية وإعلامية ذات مصداقية وموضوعية ميدانية، تستطيع من خلالها الدولة بث روح المواطنة والاعتزاز بالهوية العراقية، وهو ما سيكون له أكبر الأثر في تعزيز الرقابة الذاتية بين المواطنين والموظفين وعموم الشعب العراقي، وذلك باعتبار «أن البيئة المناسبة للفساد هي ضعف المواطنة العراقية؛ ولا يمكن محاربة هذا الفساد إلا من خلال تعزيز المواطنة»[40].

36- المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

37- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي...، مصدر سبق ذكره، الصفحات: 21، و22 ، و23 (بتصرف).

38 انظر: أحمد ابريهي علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مطبوعات دائرة الإحصاء والأبحاث/البنك المركزي العراقي، العدد الثالث تموز 2018، ص: 18، متاح على:
https://cbi.iq/documents/journal%20of%20monetary%20and%20financial%20studies.%20july%202018.pdf (بتصرف يسير).

39 – انظر: نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري..، مصدر سبق ذكره، ص 107.

40- انظر: رهبة أسودي حسين، الفساد الإداري والمالي في العراق..دراسة اجتماعية/سياسية، مطبوعات المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، العدد 6، 2011، ص: 116، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983 (بتصرف يسير).

المحور الثاني: دور الرقابة المالية في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد

حينما نفتش عن أبرز المظاهر والأدوار التي يمكن أن تدلل على فاعلية الرقابة بصفة عامة والرقابة المالية بصفة خاصة في أي دولة من دول العالم، فإننا سنجد أن هذه المظاهر والأدوار تتمثل في ثلاثة أشياء رئيسة، هي:

1. الوصول من خلال الرقابة المحكمة إلى تحقيق مفهوم الشفافية بمعناه العام والشامل، وأيضاً بمعناه المالي والاقتصادي على وجه الخصوص.
2. التوظيف الأمثل للرقابة في إدراك التطويق الجامع المانع لبؤر الفساد المالي والإداري، وسد الأبواب والذرائع المؤدية إلى استغلال ثروات البلاد بطرق غير مشروعة وغير قانونية.
3. إيجابية الشعور المجتمعي العام تجاه الأجهزة الرقابية من واقع ما تحققه هذه الأجهزة لأفراد المجتمع من حماية للمال العام، ودعم حثيث للموازنة والخزانة الوطنية، بما يحقق الرفاه الاقتصادي والمجتمعي.

وبتطبيق المعايير والمقاييس والأدوار السابقة على الشأن العراقي، فإن من الصعب إيجاد قناعة راسخة وإيجابية، تبرهن على قيام الأجهزة الرقابية العراقية بتحقيق تلك المظاهر والأدوار، لا في الماضي، ولا في الوقت الحاضر، بل على العكس سنجد أنه ربما يتورط بعض موظفي الرقابة في قضايا فساد مالي وإداري، على وفق ما سبقت الإشارة إليه، يصب تعارض الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية في مصلحة الإضرار بالمال العام، وإهدار الحقوق الاجتماعية والمعيشية للشعب العراقي، وغياب الشفافية!!

وبصفة عامة، يمكننا رصد وتحليل خلاصة الموقف الرقابي المالي بالعراق من قضايا الشفافية، الفساد، والإصلاح الاجتماعي/المعيشي، من خلال نقاط العرض التالية:

***أولاً: الشفافية:**

حينما نتحدث عن الشفافية من وجهة النظر المالية والاقتصادية، فإننا بصدد الحديث عن الأساس الرقمي والمعلوماتي والبياناتي المتين الذي تقوم عليه فحوى التقارير المالية والمحاسبية وجدوى الخطط والدراسات الاقتصادية والتنموية؛ ومن ثم، فمن دون الشفافية، تفقد الدولة والحكومة رؤيتها الاستراتيجية والتخطيطية فيما يتعلق بالحاضر والمستقبل؛ إذ»أن الإفصاح والشفافية هي دعامة هامة

للتحكم المؤسسي لضمان العدالة والنزاهه، والثقة في الإدارة الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة»[41].

وفي الحقيقة، لم يقصّر المشرّع العراقي في الاهتمام الدستوري والقانوني بمبدأ الشفافية والإفصاح؛ إذ نصّت المادة الأولى والثانية من القانون رقم (6) المعدّل، فيما يتعلق بديوان الرقابة المالية العراقي، على جزئيتين رئيسيتين تتعلقان بالمصداقية وإبراء الذمة، وهما تحديداً (تحقيق الشفافية، ومصداقية الحكومة العراقية)، وكذلك على منح الأجهزة الرقابية وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية، صلاحيات ومهام واسعة تمكنه من تحقيق مبدأ ومفهوم الشفافية نظرياً وعملياً، لكن رغم ذلك» يقتصر عمل الديوان على أنواع الإفصاح والشفافية المرتبطة بمهامه التقليدية، كاكتشاف المخالفات وإبداء الرأي في مصداقية القوائم المالية، في حين يتراجع دوره فيما يخص الإفصاح عن دور المنظمات الخاضعة للرقابة في خدمة المجتمع المحلي والبيئة»[42]، ولوحظ مجملًا «افتقار اللوائح والتشريعات العراقية إلى الشفافية، والحاجة إلى اهتمام المنظمات الاقتصادية بالتقارير الدورية، وحاجة ديوان الرقابة المالية إلى دراسة التشريعات النافذة، وخاصة القوانين واللوائح المرتبطة بالكشف عن الذمة المالية للجهات الإدارية العليا، أو تلك التي تشغل وظائف تتسم بالخطورة المالية»[43].

وتمنحنا الاستطلاعات الدولية المختصة بواقع الشفافية في المنطقة العربية والعالم، إضاءات جديرة بالنظر والاهتمام، وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية المالية فيما يخص الموازنات العامة والرسمية، ومن ذلك، الاستطلاع الذي أجرته(المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة)، حول الموازنات المفتوحة في المدة من 2010 – 2017، إذ «حصل العراق على (3 نقطات) من أصل (100 نقطة) في مؤشر الشفافية (الموازنة المفتوحة)، وهي درجة أقل كثيراً من متوسط الدرجة العالمية المقدرة بنحو (42 نقطة)، في حين حصل على (صفر درجة) من أصل (100 درجة) في مؤشر المشاركة للعامة (المواطنين) في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة؛ وهذا المؤشر الأخير يبلغ المتوسط العالمي له نحو (12 درجة)، وفيما يتعلق بالإشراف على الموازنة العامة، استخلص المؤشر أن السلطة التشريعية في العراق توفر رقابة محدودة خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ للموازنة»[44].

41- انظر: البلداوي،شاكر عبد الكريم، دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون/2011، ص: 94، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65400 (بتصرف يسير)

42- المصدر السابق نفسه، ص: 95، 100 (بتصرف).

43- المصدر السابق نفسه، ص: 101 (بتصرف).

44- راجع: السرحان،حسين أحمد، الشفافية المالية في العراق، تقرير شبكة النبأ المعلوماتية، بتأريخ 17/5/2018، متاح على:
https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/15286 (بتصرف)

وإجمالاً، لا تخرج تطبيقات الشفافية في العراق عن إطارها المعروف والمعهود والسائد في المنطقة العربية عامة، من حيث مواجهة معوقات عديدة، وتفاصيل معقدة، واعتبارات أكثر تعقيداً؛ لذا فإن «أداء العالم العربي –ومن بين دوله العراق– ليس جيداً من حيث إمكانية الحصول على المعلومات فيه، مقارنة بمناطق أخرى من العالم؛ فقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20 درجة على مؤشر الموازنات المفتوحة المكون من 100 درجة، وهي الأدنى من حيث شفافية الميزانية والمساءلة»[45].

***ثانياً: الفساد:**

فيما يخص الفساد في العراق، فإنه لا يحتاج إلى كبير كلام، بل لا يحتاج إلى كلام مطلقاً، إنما هو في حاجة إلى عمل، وعمل شاق ومضنٍ لاجتثاث جذوره الضاربة بعمق بين العراقيين، وخاصة في أروقة المال والأعمال والاقتصاد، وليس أدل على ذلك من احتلال العراق، كما أشرنا سابقاً في سطور هذه الدراسة، مركزاً متقدماً في مؤشر مدركات الفساد على المستوى الدولي والعالمي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ما طبيعة الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية في العراق لمكافحة الفساد وتقليص أضراره؟ وهل نجحت هذه الأجهزة في مباشرة مهامها في هذا الإطار؟

في واقع الأمر، فإن الأجهزة الرقابية كافة التي استحدثها العراق فيما بعد العام 2003، فضلاً عن الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وفق قانون 35 لسنة 2007، وغير ذلك من إجراءات سابقة ولاحقة، إنما كان الهدف منه «إبطال ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة ممثلاً بالرشوة والتزوير والاختلاس واستغلال المنصب والوساطة والمحاباة وغيرها من صور الفساد الأخرى»[46].

ولكن من جهة أخرى، نرى أن القصور التشريعي، والقانوني، والتنظيمي، يكبّل عمل الأجهزة الرقابية، ويكبح جماحها، فيما يتعلق بالمضي قدماً في استكمال تتبع ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد، وهو ما يؤدي إلى تجميد الدور الرقابي من جهة، وتنشيط بؤر الفساد من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال: «أخضعت اللائحة التنظيمية الصادرة عن هيئة النزاهة، وقانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011، فئات محددة بالكشف عن مصالحهم المالية، مع أن الفساد في

45– المصدر السابق نفسه (بتصرف).

46– انظر: الجبوري،ماهر صالح علاوي، والفهداوي، ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق(دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2013، ص: 3، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78005 (بتصرف يسير).

الأجهزة والمؤسسات الحكومية ليس محصوراً بهذه الفئات فقط»[47].

وخلاصة القول هنا: إن حجم الفساد بأنواعه المختلفة في العراق –ومنها المالي والإداري– قد بلغ حداً، لا تستطيع معه الأجهزة الرقابية وحدها مواجهته أو القضاء عليه؛ إذ لا يقتصر الفساد بالعراق «على عرقلة عملية النمو الاقتصادي فحسب، بل يساعد على تمويل المجموعات المسلحة، كما أنه يشمل كل الوزارات والمؤسسات العراقية بدون استثناء»[48].

***ثالثاً: الرؤية المجتمعية:**

أما فيما يخصّ نظرة الجماهير العراقية إلى دور الأجهزة الرقابية، فإنه في ظل معاناة المنظومة المجتمعية في العراق، من تراجع الحالة الأمنية والاقتصادية والمعيشية، وانخفاض مستوى الدخول الفردية والأسرية، إلى جانب انتشار البطالة والفقر وضعف التعليم، وسيادة الطبقية الثرواتية وفق أسس المحاصصة والتمييز السياسي والحزبي، مع شيوع وانتشار صور الفساد المالي والإداري، يصعب الجزم بتوافر نظرة إيجابية لدى المواطن العراقي تجاه الأجهزة الرقابية والمؤسسات المحاسبية والمالية؛ فقد أدت كل مظاهر التراجع العام السابقة، إلى فقدان معظم العراقيين الثقة في تلك الأجهزة والمؤسسات، بحيث باتت هناك» قناعة لدى المواطن العراقي بأن مظاهر القصور والتراجع والمعاناة، وخاصة مظاهر الفساد، غير قابلة للمعالجة أو المكافحة، بسبب الحصانة والصلاحيات التي يتمتع بها أغلب المسؤولين في الوزارات والمؤسسات العراقية»[49].

استنتاجات الدراسة

1. يسير ديوان الرقابة المالية العراقي على الطريق الصحيح نحو تطبيق آليات مبتكرة للتطوير والتحديث الرقابي، لكنه في حاجة ماسة لدعم تشريعي ودستوري يخرجه من نطاق التعارض في الاختصاص مع الهيئات الرقابية الأخرى، وإن جهوده الحالية غير كافية، ولم تخرج بعد من طور المفهوم التقليدي للرقابة.

2. إن الهيئات الرقابية العراقية في طريقها نحو الانفتاح الإيجابي على نظائرها في المحيطين الإقليمي

47– انظر: الجبوري، ماهر صالح علاوي، والفهداوي،ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة...، مصدر سبق ذكره، ص: 23.

48– انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي،حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي...، مصدر سبق ذكره، ص: 17 (بتصرف يسير).

49– المصدر السابق نفسه، ص: 17 (بتصرف يسير).

والدولي، ونتائج ذلك في طي المجهول من تداعيات المستقبل المنظور.

3. يكلّف الضعف الرقابي العراق هدراً بالغاً لموارده، ويساهم في دفع البلاد نحو الاستدانة والاقتراض.

4. أفقد انحسار الأدوار الرقابية أنماط الاقتصاد العراقي عنصرى التناسق والتعاضد، وأدخل السياسة النقدية حيز التعارض مع السياسة المالية.

5. أصبح البعد الرقابي العراقي –مجملاً– تابعاً لمسار الاقتصاد الريعي؛ بحيث باتت الموارد النفطية هي الأجدر بالتطبيقات والآليات الرقابية من وجهة نظر الذهنية الرسمية بالعراق.

6. يواجه العراق صعوبات غير مسبوقة في التحكم بموارده المالية عبر محورى المركز والإقليم، وسوء الإدارة المالية مع ضعف التخطيط الاقتصادي، يغلفان سياسته المالية.

7. هناك تناقض معقد بين كثرة التعديلات القانونية / الدستورية للبنود الرقابية من جهة، وهشاشة المنجز الرقابي من جهة ثانية، وإن هناك تناقضاً بين تنامي الإنفاق الأمني، وتراجع الانتشار الرقابي.

8. خلو العراق من وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية، يعرقل مهمة التقييم الصحيح لنظام النزاهة الوطني والقومي في البلاد.

9. إن نظرة الجماهير العراقية للأجهزة الرقابية بالعراق ليست إيجابية؛ وذلك بفعل انتشار الفساد وتراجع الحالة المعيشية.

10. يهدد ضعف الرقابة الاستقرار السياسي والمجتمعي بالعراق، ويساعد في تشويه صورة المؤسسات الرسمية، ويهدد بفشل مخططات التنمية والتنمية المستدامة.

11. إن علاج الفساد ليس بيد الأجهزة الرقابية وحدها، وإنما يحتاج لتكاتف المؤسسات الرسمية جميعها، وقبل ذلك يحتاج لإرادة سياسية وسيادية بتطبيق الشفافية وتعرية المفسدين من الحصانة والنفوذ.

توصيات الدراسة

- توسيع رقعة الوعي والإدراك بالمفاهيم الأكثر تطوراً وحداثة لتطبيقات البعد الرقابي، المحاسبي، والمالي وفق المنظور الدولي والعالمي.

- تفعيل دور الرقابة الداخلية، وتأسيس هيئة مستقلة للرقابة السيادية والتدقيق رفيع المستوى، وعلى وفق بنود دستورية وتشريعية.
- تحسين صورة العراق لدى مؤسسات الشفافية والرقابة الدولية والإقليمية عبر تصحيح المغالطات إن وجدت، مع محاولة الإفادة من التقييمات الصادرة عنها بشأن العراق، لاستدراك الأخطاء وتصحيح مسار التطبيقات والآليات الرقابية.
- تحرير الأجهزة والهيئات الرقابية العراقية من أسر السياسة الريعية، وتوسيع نطاق البعد الرقابي ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والبديلة بالدولة.
- تمكين هيئة النزاهة العراقية من استكمال إجراءات محاسبة المتورطين في الفساد المالي والإداري، عبر تشريع / تعديل دستوري يسمح لها بإخضاع الفئات كافة لسلطاتها القانونية على وفق أسس عادلة ونزيهة.
- تنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز ثقة الجماهير العراقية بمؤسسات الدولة عبر التوزيع العادل للحقوق والواجبات، وإشعار الأجهزة الرقابية بإيجابية دورها المالي والمجتمعي، إلى جانب تفعيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.
- تمكين مبادرات الرقابة الخارجية من الإسهام الفاعل في إصلاح خلل الرقابة الداخلية، دون الإخلال ببنود الأمن القومي العراقي.

خاتمة

ربما يعتقد المتأمل للمشهد الرقابي العراقي، وما يرتبط به من تداعيات سلبية لما يخص الموارد والأموال والاقتصاد عموماً، أنه من الصعب توقع الإصلاح لتلك السلبيات وفق المنظور المستقبلي القريب، ولكن الحقيقة غير ذلك، على الأقل من وجهة نظر هذه الدراسة؛ فرغم تعقد المشهد الرقابي العراقي، إلا أن سبل الحل والنهضة والتطوير، حاضرة وليست غائبة، لكن يبقى على الجهات الرسمية، استثارتها واستخراجها من عقول العراقيين النوابغ الذين يملؤون أقطار العالم إبداعاً في التطبيقات الرقابية، والإدارية، والمالية، والمحاسبية، والتقنية، فقط يحتاج العراق إلى تقديم أهل الخبرة والاختصاص، ومنحهم حرية التقييم والتطوير، ومن ثم دعمهم تشريعياً ودستورياً وقانونياً، حتى لا تتربص بهم بؤر الفساد وأدعياء العلم من المتسلطين المتصدرين لكل مشهد، وبما أن العراق يعيش حالياً مرحلة مخاض سياسي واقتصادي واجتماعي، فإنه من المتوقع حتماً، أن تستفيد القيادات الجديدة من أخطاء وسلبيات الماضي البعيد، والماضي القريب، وأن تغلّب المصلحة الوطنية الواسعة، على ما عداها من الأطماع والطموحات الشخصية الضيقة؛ لذا فإن سبل النهضة والإصلاح، قائمة وحاضرة دوماً، في كل مشهد عراقي متجدد، رغم أنف المتربصين بهذا البلد.

قائمة المراجع والمصادر

(1) إبراهيم، خليل إسماعيل، واقع السياسة المالية في العراق(المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)، مجلة الدنانير، العدد العاشر/2017:

http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/4-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

(2) أحمد أبريهي علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مطبوعات دائرة الإحصاء والأبحاث/البنك المركزي العراقي، العدد الثالث تموز 2018:

https://cbi.iq/documents/journal%20of%20monetary%20and%20financial%20studies.%20july%202018.pdf

(3) استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي جمهورية العراق 2018-2022، منشورات الديوان على موقعه الإلكتروني:

https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/attachments/_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86_2018_-_2022_-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

(4) دون مؤلف، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق، منشورات الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية العراقية، 2013 ، متاح على:

mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/4.pdf

(5) البدراني، قبس حسن عواد، الرقابة المالية في العراق وأدواتها القانونية، ورقة أكاديمية، منشورات كلية الحقوق، جامعة الموصل، دون تأريخ، بدون معولمات إضافية:

http://rights.uomosul.edu.iq/files/files/files_7009731.pdf

(6) البلداوي، شاكر عبد الكريم، دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون/2011:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65400

(7) حرارة، ساجدة أحمد عاطف، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق .. دراسة حالة(سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/59045cb156020_1.pdf

(8) حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية:

http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724

(9) رهبة أسودي حسين، الفساد الإداري والمالي في العراق..دراسة اجتماعية/سياسية، مطبوعات المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد 6، 2011:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983

(10) الجبوري، ماهر صالح علاوي، والفهداوي، ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2013:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78005

(11) عبد اللطيف، همسة قصي، وخماس،عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752

(12) عبد، هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/ دراسة مقارنة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 22، مارس 2018:

http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf

(13) عويد، غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، 2016:

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r09/pdf/p07.pdf

(14) الحوكمة الإلكترونية في العراق، تقرير مجلة I-TECH الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، العدد1، 2018:

http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf

(15) الذبحاوي، فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد (1)/2017:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=129681

(16) الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 58، 2017:

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4

(17) السرحان،حسين أحمد، الشفافية المالية في العراق، تقرير شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ 17/5/2018: https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/15286

(18) العلمي، صباح سعد الدين، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، ورقة بحثية، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2006:

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-financial-and-administrative-monitoring-country%E2%80%99s-development-and-administrative-reforms.pdf

(19) الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي،حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم

الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/السنة الثامنة 2016:

http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf

(20) مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية ، دون معلومات إضافية:

http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf

(21) المعموري، علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 3 لسنة 2016:

http://qu.edu.iq/adejou/wp-content/uploads/2016/09/10-3-18-2016.pdf

(22) نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، منشورات هيئة النزاهة العراقية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة، العدد السادس، 2013:

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p05.pdf

اتجاهات الشباب نحو التطرُّف في العراق -دراسة اجتماعية

أحمد خضير حسين عيال*

2019-3-12

تمهيد:

سلطت الدراسة الضوء في ظاهرة التطرُّف التي تعدُّ من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو؛ نتيجة التغييرات والأوضاع التي طالت بنية المجتمع العراقي بعد سقوط النظام عام (2003)؛ مما أثر على أمنه واستقراره. وإذا أُخذ بالحسبان الظروف السياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها من الظروف التي يمرّ بها المجتمع، فقد شكلت الظروف المتشابكة أزمة أصابت الثقافة السائدة، ونظم التعليم، وأجهزة الإعلام، وأساليب التنشئة الأسرية، والمؤسسة الدينية؛ مما أعاق تنمية الفرد بقيمه واختياراته، ووعيه المجتمعي، بأبعاده ومضامينه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي أثرت سلباً على معظم الجوانب الشخصية للفرد؛ مما زعزعت ثقته بمعتقداته وقيمه؛ وهذا أدى إلى الإحباط والشعور بالضياع، وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها استمرار الحياة وبقاؤها.

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في مدى خطورة تطرف بعض الشباب في أفكارهم وآرائهم واتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية؛ كونهم من أكثر الفئات عرضة لهذا الأثر الاجتماعي، ويشكلون مرحلة عمرية تمتاز بالحيوية والنشاط والرغبة القوية. وتنطلق الدراسة من تساؤل رئيس عن معرفة اتجاهات الشباب نحو التطرُّف في العراق؟ وهذا التساؤل يحمل في طياته أسئلة فرعية من نحو: ماذا نقصد بالتطرُّف؟ وما العوامل التي ساعدت على توسعه؟ وهل أثّر في الشباب؟

وتهدف الورقة البحثية إلى الكشف عن الفروق بين طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف على وفق المتغيّرات الآتية: (العمر، والجنس، والتخصص، والجامعة)، وتسلّط الضوء على المصادر المسؤولة عن التطرّف وأثرها في الشباب.

* باحث / جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الاجتماع.

المنهجية والمفاهيم والمقاربة النظرية:

تتبنى هذه الورقة المنهج المسحي بطريقة العينة بالاعتماد على أداة الاستبانة؛ بهدف تحديد الفرق بين طلبة الجامعة وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف وبأبعاده الثلاثة: (التطرُّف الديني، والتطرُّف السياسي، والتطرُّف الاجتماعي)، وتفسير ما جمع من بيانات ومعلومات وتحليله إحصائياً.

ضمت استمارة الاستبانة (12) سؤالاً أساسياً، تنوع فيها نمط الأسئلة المغلق–المفتوح، وأسئلة مقياس تقدير، وأسئلة مصفوفية، وأخرى تراتب الأهمية والأولوية، وقد احتوت الاستمارة على جانب خاص بالمعلومات الأساسية (الديموغرافية) للمبحوثين، وجانب آخر خاص بالآراء الذاتية لهم فيما يخص الموضوعات ذات الشأن الديني والسياسي والاجتماعي.

تمثل مجتمع الدراسة ضمن توزيع جغرافي شمل (جامعة الأنبار، جامعة الكوفة) أقتصر على عينة بلغت (200) طالبة وطالبة من الدراسة الصباحية، ووُزّعت الاستبانة في الكليات العلمية عنقودياً داخل الجامعات، وشملت جميع المراحل الدراسية، وفي اختصاصات علمية وإنسانية مختلفة. والجدول الآتي يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيّر العمر والجنس والمستوى المعاشي والجامعة وتخصص المبحوثين.

جدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الأولية للمبحوثين

توزيع عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
الأعمار	20 – 18	53	% 26،5
	23 – 21	76	% 38
	26 – 24	71	% 35،5
الجنس	ذكور	103	% 51،5
	إناث	97	% 48،5
الوضع المعاشي	غير كاف	23	% 11،5
	يكفي	134	% 67
	يكفي ويزيد	43	% 21،5

الجامعة	الأنبار	100	% 50
	الكوفة	100	% 50
التخصص	الكلية العلمية	86	% 43
	الكلية الإنسانية	114	% 57

إن «**الشباب**» بالمعنى المتبع في هذه الدراسة يتضمن مرحلة عمرية تتراوح أعمارهم ما بين (18-26) عاماً، وهم طلبة جامعة الأنبار وجامعة الكوفة من العام الدراسي 2019. إذ يستطيع الشباب إثبات قدراتهم وإمكانياتهم في أن يكونوا عوامل تغيير إيجابية، يمكن أن تساعد في معالجة المشكلات المحيطة بحاضرهم ومستقبلهم، فضلاً عن قدرتهم في بناء جسور الحوار بين الثقافات[1].

ويقصد بـ "**الاتجاه**" استعداد وجداني نحو موضوع معين، يتمثل بالقبول أو الرفض تجاه هذا الموضوع، ويعبر عنه سلوكيا أو لفظيا أو حتى بإيماءات الوجه أو العينين.

وبالطبع فإن الاتجاه في هذه الحالة هو تهيؤ عقلي عصبي، يكونه الفرد نحو موضوع، أو موقف معين، ينعكس على سلوكه سلباً أو إيجاباً، وتكون الاستجابة ثابتة إلى حد ما في مواقف متشابه[2]، أو هو تهيؤ واستعداد أو تأهب للاستجابة قبولاً أو رفضاً بموقف ما، وتتكون أغلب اتجاهات الفرد من واقع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية، أو بالأحرى نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية كعملية تفاعلية بين الفرد والمجتمع[3]؛ وبذلك تتأطر الاتجاهات بخصائص منها مكتسبة ومتعلمة وليست وراثية، وقابلة للتعديل والتطوير، وترتبط بمثيرات اجتماعية، وتكون قابلة للقياس أو التقويم، ولها صفة الثبات والاستمرار النسبي[4].

ويقصد «**بالتطرّف**» التشدّد والتمسك والمبالغة فكراً أو سلوكاً تجاه مجموعة من الأفكار قد تكون دينية أو سياسية أو اجتماعية، يشعر الفرد بأنه لا يتقبل الجدل ويعيش بمعزل عن المجتمع، ومنفصل عن النسيج الاجتماعي.

1- سحر محمد درويش، **اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي في الأهلية**، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الازهر، كلية الآداب، 2015، ص: 23.

2- نهاد محمود محمد، الاتجاه نحو الالتزام الديني وعلاقته بالتوافق النفسي لدى طلبة جامعة الأزهر، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية التربية-قسم علم النفس، 2011، ص: 8.

3- حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، (مجلة جامعة دمشق، الملحق 28، العدد: 3-4)، 2012، ص: 302.

4- إبراهيم سليمان عبيد، اتجاهات المعلمين ومديري المدارس نحو دور المرشدين التربويين ومنسقي مبادرة الانضباط بمدارس وكات الفوث، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية التربية-قسم علم النفس، 2010، ص: 11.

وبالطبع فإن التطرّف هنا تجاوز الأطر الفكرية أو المعايير السلوكية المقبولة في المجتمع، ثورة على الواقع إن لم يكن ذلك الواقع مقنعاً أو كافياً، أو الهروب من ذلك الواقع إذا كانت الثورة مستحيلة، ويرتبط التطرُّف بالجمود العقلي والتعصب؛ أي: الجمود العقائدي، والانغلاق الفكري؛ وبهذا المعنى فهو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو التسامح معها[5]، وقد يتخذ التطرُّف أبعاداً متباينة، منها: التطرُّف الديني، والتطرُّف السياسي، والتطرُّف الاجتماعي؛ ولهذه الصور تأثيراتها في السلوك الفردي والجماعي وعلى علاقة المتطرف بالمجتمع ونوعية التعامل مع الآخر، إذ إن أغلب المجتمعات على اختلاف حجمها لا تجنح إلى التطرُّف ولا تتخذه سلوكاً وتعاملاً باستثناء المجتمعات التي تجعل من التطرُّف جزءاً من عقيدتها المذهبية السياسية أو من دينها الذي يدعو إلى التطرُّف والغلو، أو يفهمه الآخر على أنه كذلك؛ وكل ذلك يعني الانطلاق إلى التطرُّف من خانة اللا توازن؛ أي: من قاعدة لا تنضبط بمقاييس ولا تعرف الوقت عند حد، وهو ما يفسح المجال لمضاهاة التطرُّف لظواهر لا أخلاقية كالعنف، والإرهاب، والعدوانية، والاغتيال، واستعمال القوة، واللجوء إلى الثورة المسلحة[6]، وتحاجج هذه الدراسة المقاربة النظرية لتفسير التطرُّف كظاهرة اجتماعية، وقد ربط كل من **(بارسونز، وميرتون)** ظهور التطرُّف إلى وجود خلل بنائي داخل النسق الاجتماعي تمثل بفقدان اندماج الفرد بالجماعات الاجتماعية، والثقافة السائدة، مع ضعف آليات الضبط والقواعد المنظمة لسلوك الفرد، بينما يرجع **الماركسيون** التطرُّف إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها فئات كبيرة في المجتمع من فقر، وبطالة وحرمان، والشعور بالاضطهاد، والتهميش، والاستغلال في مناحي الحياة[7].

التطرّف الديني: أبعاد ومؤشرات ميدانية:

يعني التطرّف الديني –بالمعنى المتبع في هذه الدراسة– انحراف الأفكار في الأمور الدينية إلى الحدّ الذي يجعل الشخص لا يرى رأياً صحيحاً ويرى ما يعتقدهُ من أفكار وآراء.

وبالطبع فإن التطرُّف الديني هو تجاوز حدّ الاعتدال في السلوك الديني فكراً وعملاً أو

5– سمير أحمد نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، (بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية)، 1990، ص: 33.

6– فؤاد غازي ثجيل، ملامح التطرُّف السياسي في المجتمع العراقي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى جامعة بغداد–كلية الآداب–قسم علم الاجتماع، 2010، ص: 24–25.

7– غني ناصر حسين القريشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماعي، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع) 2011، ص: 206.

الخروج عن مسلك السلف في فهم الدين وفي العمل به سواء بالتشدد أو بالتسيب والتفريط[8]، ويشير له في عدد من الدراسات الأجنبية إلى أنه قيام جماعة دينية –من منطلق ديني– بفرض قواعد معينة من السلوك غير عقلانية، وتنمي الكراهية تجاه الجماعات الأخرى[7]، ويعني حالات الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها وسوء الفهم لها، وقد يصل بالمرء إلى درجة الغلو المنكور في الدين[9].

جدول (2) يبين تقدير إجابات المبحوثين بشأن طبيعة تفاعل المبحوثين مع التعاليم الدينية

مستوى اتفاق الإجابات / العبارات	أتفق	لا أتفق	المجموع	
			التكرار	النسبة المئوية
أرى أن ديني هو الوحيد القادر على تنمية الشخصية	145	55	200	
	% 72،5	% 27،5		% 100
أمتنع عن الصلاة بجانب من يختلف معي بالمذهب	37	163	200	
	% 18،5	81،5%		% 100
أعتقد أن مذهبي أفضل من المذاهب الأخرى	139	61	200	
	% 69،5	30،5%		% 100
لا أفضل أن يكون أصدقائي من مذهبي الديني	40	160	200	
	% 20	80%		% 100
أقاطع كل من ابتعد عن الدين	78	122	200	
	% 39	61%		% 100
أسعى إلى تغيير معتقدات الآخرين بقوة الإيمان	131	69	200	
	% 65،5	34،5%		% 100

8- حيدر لازم، وكاظم محسن، الاتجاه نحو التطرُّف وعلاقته بالتوجه الديني لدى طلبة الجامعة، (مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع، 2018) ص: 271.

9- جاد الحق علي جاد، التطرُّف الديني وأبعاده: أمنياً، وسياسياً، واجتماعياً، (القاهرة، دار أم القرى للطباعة، دون تأريخ)، ص: 8.

يزعجني أن أرى ممارسة شعائر تعود لمذهب آخر	58	142	200	
	% 29	71%		% 100

❖ تشير بيانات الجدول (2) إلى طبيعة تفاعل المبحوثين مع التعاليم الدينية، إذ أظهرت **بالمرتبة الأولى** أن (163) من المبحوثين وبنسبة (81،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يمتنعون عن أداء الصلاة بجانب من يختلف معهم بالمذهب، وبنسبة (18،5 %) يمتنعون عن أدائها.

❖ ظهر **بالمرتبة الثانية** أن (160) من المبحوثين وبنسبة (80 %) من مجموع وحدات العينة يفضلون أن يكون أصدقاؤهم من مذهبهم الديني، وبنسبة (20 %) من مجموع وحدات العينة لا يفضلون أن يكون أصدقاؤهم من مذهبهم الديني.

❖ وجاء **بالمرتبة الثالثة** أن (145) من المبحوثين وبنسبة (42،5 %) من مجموع وحدات العينة يرون أن دينهم هو الوحيد القادر على تنمية شخصية الفرد، وبنسبة (27،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يتفقون على ذلك

❖ فيما ورد في **المرتبة الرابعة** أن (142) من المبحوثين وبنسبة (71 %) من مجموع وحدات العينة لا ينزعجون من رؤية ممارسة شعائر تعود لمذهب آخر، وبنسبة (29 %) من مجموع وحدات العينة ينزعجون من ذلك.

❖ يظهر في **المرتبة الخامسة** أن (139) من المبحوثين وبنسبة (69،5 %) من مجموع وحدات العينة يعتقدون أن مذهبهم أفضل من المذاهب الأخرى، وبنسبة (30،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يعتقدون ذلك.

❖ ثم تلاه في **المرتبة السادسة** ان (131) من المبحوثين وبنسبة (65،5 %) من مجموع وحدات العينة يسعون الى تغيير معتقدات الآخرين بقوة الإيمان، وبنسبة (34،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يسعون إلى ذلك.

❖ وفي **المرتبة الاخيرة** اجاب (122) من المبحوثين وبنسبة (61 %) من مجموع وحدات العينة لا يقاطعون كل من ابتعد عن الدين، وبنسبة (39 %) من مجموع وحدات العينة يقاطعون كل من ابتعد عن الدين.

شكل (1) يبين طبيعة تفاعل المبحوثين مع التعاليم الدينية

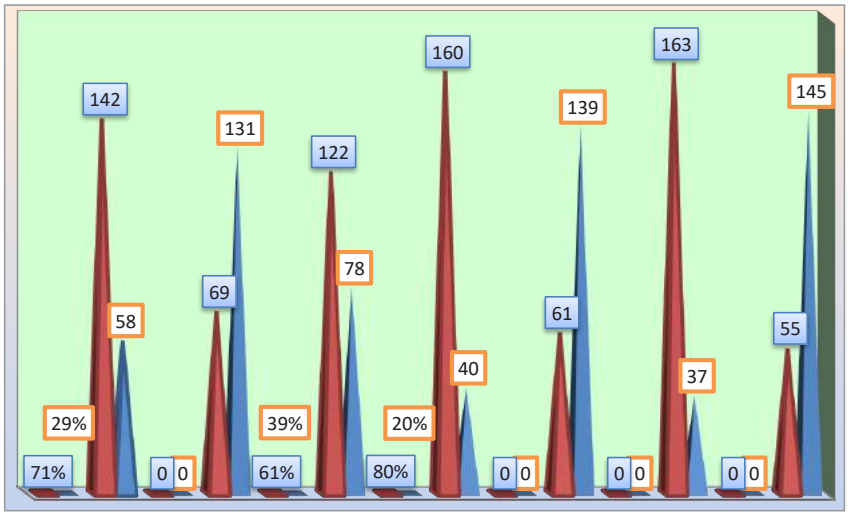

جدول (3) يبين طبيعة مقدار تأثير رجال الدين الذي يسمح به اهتمامك لتحديد تفاعلك معهم

الاوصاف	التكرار	النسبة المئوية
أصدق كل ما يقوله رجال الدين	10	5%
أثق في فتاوى رجال الدين	31	15،5%
أعد رجال الدين قدوة ومثلاً أعلى	32	16%
أرى فتاوى رجال الدين متناقضة	127	63،5%
المجموع	200	100

فيما يخص طبيعة مقدار تأثير رجال الدين الذي يسمح به اهتمامك لتحديد تفاعلك معهم، تبين أن (127) من المبحوثين وبنسبة (63،5 %) من مجموع وحدات العينة، يرون فتاوى رجال الدين متناقضة، يليها (32) من المبحوثين وبنسبة (16 %) من مجموع وحدات العينة، يعدون رجال الدين قدوة ومثل أعلى، كما تبين أن (31) من المبحوثين وبنسبة (31 %) من مجموع وحدات العينة يثقون في فتاوى رجال الدين. وبنسبة (5 %) من مجموع وحدات العينة يصدقون كل يقولونه رجال الدين.

شكل (2) يبين طبيعة مقدار تأثير رجال الدين الذي يسمح به اهتمامك لتحديد تفاعلك معهم

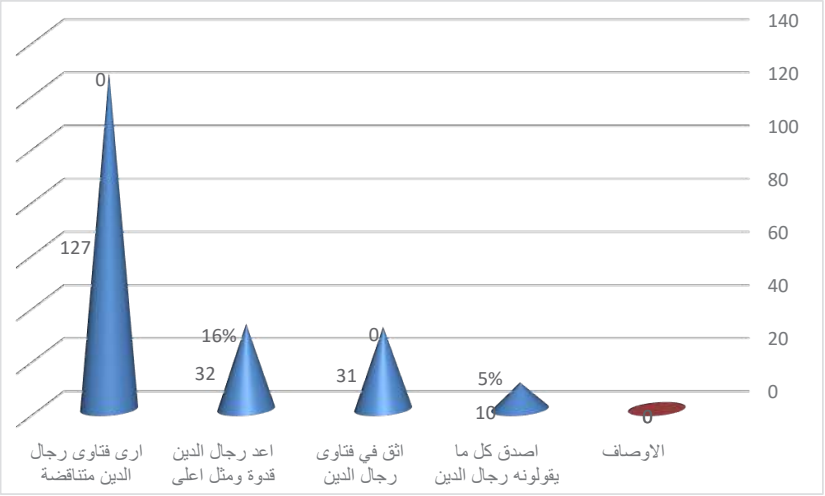

جدول (4) يبين المصادر المسؤولة عن التطرّف

الأولويات ---------- مصادر المعلومات	الأولى		الثانية		الثالثة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المناهج الدراسية	17	% 8،5	24	% 12	27	% 13،5
دور العبادة	29	% 14،5	19	% 9،5	14	% 7
الأسرة	35	% 17،5	18	% 9	29	% 14،5
الأحزاب السياسية	47	% 23،5	31	% 15،5	9	% 4،5
الإعلام	18	% 9	37	% 18،5	47	% 23،5
الإنترنت	22	% 11	43	% 21،5	20	% 10
الطائفة	17	% 8،5	18	% 9	38	% 19

المؤسسة الدينية		15	% 7،5	10	% 5	16	% 8
المجموع	التكرار	200		200		200	
	النسبة		% 100		% 100		% 100

- يلاحظ على بيانات الأولوية الأولى أن (66،5 %) من مجموع وحدات العينة توزعت إجاباتهم بين مصادر معلومات رئيسة أربعة هي: الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني، والأسرة، ودور العبادة، والإنترنت (مواقع، شبكات التواصل الاجتماعي)

- يلاحظ على بيانات الأولوية الثانية أن (67.5 %) من مجموع وحدات العينة توزعت إجاباتهم بين مصادر معلومات رئيسية أربعة: هي الإنترنت (مواقع شبكات التواصل الاجتماعية)، والإعلام، والأحزاب السياسية، والمناهج الدراسية.

- يلاحظ على بيانات الأولوية الثالثة أن (70.5 %) من مجموع وحدات العينة توزعت إجاباتهم بين مصادر معلومات رئيسية أربعة: هي الإعلام، والطائفة، والأسرة، والمناهج الدراسية.

ويلاحظ على بيانات الجدول الحالي أن النسب الأعلى لإجابات المبحوثين قد انحصرت بين أربعة مصادر رئيسية، هي: (الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني، والإنترنت، والأسرة، والمناهج الدراسية) تكرر التأكيد عليها من قبل المبحوثين ضمن الأولوية الأولى والثانية والثالثة على التوالي وبنسب متفاوتة؛ مما يدفعنا من التأكد على تأثير تلك المصادر ومسؤوليتها عن بث التطرُّف.

التطرُّف السياسي: أبعاد ومؤشرات ميدانية

إن التطرّف السياسي بالمعنى المتبع في هذه الدراسة انحراف الأفكار نحو الموضوعات ذات الطابع السياسي، وفرض الآراء السياسية على الاخرين حسب ما يعتقد من آراء سياسية...

وبالطبع فهو أسلوب للعقل يرفض أي نقد، ويقتنع تماماً بقدرته على المعرفة الصحيحة دون الرجوع إلى البراهين والأدلة، وإنما يعتمد طريقة التفكير المائز بالتعصّب والانغلاق الفكري في ضوء المعتقدات والآراء التي يؤمن بها، ويلجأ المتطرف إلى استخدام أساليب مختلفة من التسلطية والقوة ليقنع الاخرين بأفكاره واتجاهاته[10].

10- محمد أحمد البيومي، ظاهرة التطرّف الأسباب والعلاج، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية- 2004)، ص: 146 - 153.

جدول (5) يبين طبيعة الاهتمام بشأن الموضوعات ذات الطابع السياسي

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
أتقبل الآراء السياسية التي تختلف مع آرائي	30	% 15
أشعر بالنفور تجاه من يخالفني سياسياً	11	% 5،5
أعتقد أن افكاري السياسية هي الأصح	11	% 5،5
أتعامل فقط مع من يتفق مع مبادئي السياسية	9	% 4،5
أعمل على تهميش الأفكار السياسية	3	% 1،5
أتجنب مناقشة أصدقائي في قضايا سياسية	136	% 68
المجموع	200	100

فيما يخصُّ طبيعة الاهتمام بشأن الموضوعات ذات الطابع السياسي، تبين أن (136) من المبحوثين وبنسبة (68 %) من مجموع وحدات العينة يتجنبون مناقشة أصدقائهم في قضايا سياسية، يليها (30) من المبحوثين وبنسبة (15 %) من مجموع وحدات العينة يتقبلون الآراء السياسية التي تختلف مع آرائهم. وبنسبة (5،5 %) من مجموع وحدات العينة بين من يشعرون بالنفور تجاه من يخالفهم سياسيا، ومن يعتقدون أن أفكارهم السياسية هي الأصح. وتبين أن (9) من المبحوثين وبنسبة (4،5 %) من مجموع وحدات العينة يتعاملون فقط مع من يتفق مع مبادئهم السياسية، بينما (3) من المبحوثين وبنسبة (1،5 %) من مجموع وحدات العينة يعملون على تهميش الأفكار السياسية.

شكل (3) يوضح طبيعة الاهتمام بشأن الموضوعات ذات الشأن السياسي

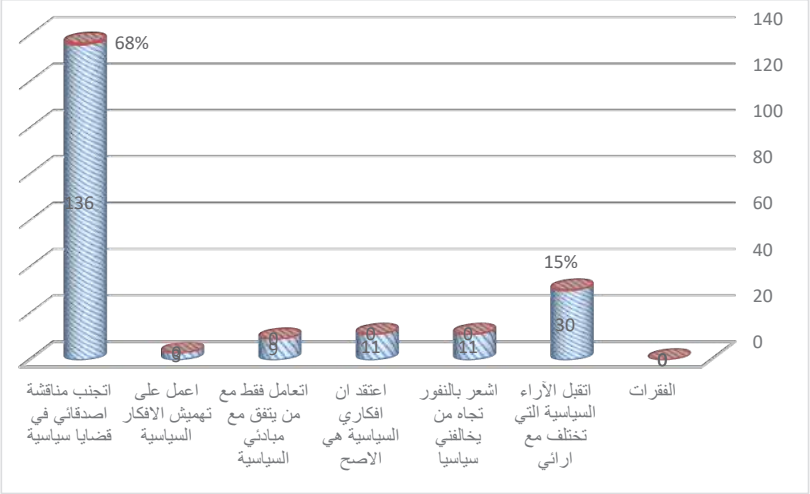

التطرّف الاجتماعي: أبعاد ومؤشرات ميدانية

إن التطرُّف الاجتماعي بالمعنى المتبع في هذه الدراسة "انحراف الأفكار والسلوكيات والأعراف والتقاليد والمفاهيم ذات الطابع الاجتماعي. إذ إن التطرُّف الاجتماعي هو الغلو والإسراف بعيداً عن التوسط، والاعتدال في التعامل مع القضايا الاجتماعية التي تواجه الفرد في حياته اليومية"[11]، أو هو المغالاة بالإفراط أو التفريط بالآراء والافكار الاجتماعية، وأساسه التميّز والتعصّب والانغلاق الاجتماعي منهجاً وفكراً وسلوكاً، والمتطرّف اجتماعياً يعاني من سوء التوافق الاجتماعي، فهو مريض اجتماعياً ونفسياً، إذ يشعر بالتميّز، وينظر إلى الآخرين على أنهم أقل منه في المكانة وحتى في القدرات العقلية وأن لهم سمات غير مستحبة ومنفردة، وينظر إليهم نظرة عداء أينما وحينما كانوا[12]، ويمثّل الرفض والاحتجاج في غياب العدالة الاجتماعية بصورها المختلفة في نظام المجتمع[13].

11- Middleton، H.: The Relation Ship Between Aggression Behavior To Anxiety And، J. Coum. Psychology،1984، Vol. (36)،No.(7).

12- محمد أحمد البيومي، ظاهرة التطرُّف: الأسباب والعلاج مصدر سابق، ص: 61.

13- أحادية / تعددية الرؤية لدى الطلبة بجامعة الأزهر وعلاقتها بالتطرّف، رسالة ماجستير منشورة، قدمت إلى جامعة الأزهر- كلية التربية، قسم علم النفس، 2014، ص: 38.

جدول (6) يبيّن تقدير إجابات المبحوثين بشأن طبيعة التقاليد والأعراف ورفضها بشكل لا يختلف مع ما متعارف عليه المجتمع

مستوى اتفاق الإجابات ---------- الفقرات	أتفق بشدة	أتفق إلى حد ما	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق بشدة	المجموع التكرار	المجموع النسبة المئوية
أعكس غضبي على الآخرين عندما أغضب	24	54	60	62	200	
	% 12	% 27	% 30	% 31		% 100
أصادق فقط من يشاركوني قيمي ومبادئي	26	55	65	54	200	
	% 13	% 27،5	% 32،5	% 27		% 100
أبتعد عن العادات الاجتماعية لأطور نفسي	55	70	42	33	200	
	% 27،5	% 35	% 21	% 16،5		% 100
ضرورة الحد من التعليم المختلط في المدارس والجامعات	36	60	65	38	200	
	% 18	% 30	% 32،5	% 19		% 100
أقطع علاقتي مع الأصدقاء الذين يخالفونني الرأي	19	29	58	94	200	
	% 9،5	% 14،5	% 29	% 47		% 100
أصر على تهجير الغجر من العراق لأنهم يسيئون للقيم الأخلاقية	61	41	45	53	200	
	% 31،5	% 20،5	% 22،5	% 26،5		% 100
أمانع من الزواج من شخص يختلف معي بالمذهب والقومية	45	38	50	53	200	
	% 22،5	% 19	% 25	% 26،5		% 100
أتجنب تناول الطعام مع أناس من أديان أخرى	18	26	56	100	200	
	% 9	% 13	% 28	% 50		% 100
أمتعض إن لم يسمح لي بإبداء الرأي في أمور الأسرة	47	64	53	36	200	
	% 23،5	% 32	% 26،5	% 18		% 100

أعتقد أن الشاذين جنسياً يجب أن يقتلوا	63	41	41	55	200	
	% 31،5	% 20،5	% 20،5	% 27،5		% 100
أقبل بفكرة تقسيم الناس وتمييزهم على وفق انتماءاتهم القومية والدينية والعرقية	19	28	34	119	200	
	% 9،5	% 14	% 17	% 59،5		% 100
لبس الشباب للحلي منظر مقزز	87	46	20	47	200	
	% 43،5	% 23	% 10	% 23،5		% 100

❖ تشير بيانات الجدول (5) إلى أن تقدير إجابات المبحوثين ودرجة اتفاقهم من عدمها بشأن التقاليد والأعراف الاجتماعية بنحو لا يختلف مع ما هو متعارف عليه في المجتمع، إذ أظهرت **بالمرتبة الأولى** أن (156) من المبحوثين وبنسبة (78 %) من مجموع وحدات العينة لا يتجنبون تناول الطعام مع أناس من أديان أخرى كأن يكون في أثناء المناسبات أو الأعياد، وبنسبة (22 %) من مجموع وحدات العينة يتجنبون تناول الطعام مع أناس من أديان أخرى.

❖ ظهر **بالمرتبة الثانية** أن (153) من المبحوثين وبنسبة (76،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يقبلون بفكرة تقسيم الناس وتمييزهم على وفق انتماءاتهم القومية والدينية والعرقية، وبنسبة (23،5%) من مجموع وحدات العينة يقبلون بفكرة تقسيم الناس على وفق انتماءاتهم القومية والدينية والعرقية.

❖ وجاء **بالمرتبة الثالثة** أن (152) من المبحوثين وبنسبة (76 %) من مجموع وحدات العينة تبقى علاقاتهم مع الأصدقاء الذين يختلفون معهم بالآراء ولم تأخذ خلافاتهم منحى شخصياً، وبنسبة (24 %) من مجموع وحدات العينة، يقطعون علاقاتهم مع الأصدقاء الذين يختلفون معهم بالرأي.

❖ يظهر **بالمرتبة الرابعة** أن (133) من المبحوثين وبنسبة (66،5 %) من مجموع وحدات العينة يتفقون بشأن الشباب ولبسهم للحلي منظر مقزز إذ تختلف مع أعرافهم وتقاليدهم الاجتماعية التي توارثوها، وبنسبة (33،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يرون لبس الشباب للحلي منظراً مقززاً.

❖ فيما ورد في **المرتبة الخامسة** أن (125) من المبحوثين وبنسبة (62،5 %) من مجموع

وحدات العينة يبتعدون عن العادات الاجتماعية ليطورا أنفسهم، وبنسبة (37،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يبتعدون عن العادات الاجتماعية.

❖ ثم تلاه في **المرتبة السادسة** أن (122) من المبحوثين وبنسبة (61 %) من مجموع وحدات العينة، لا يعكسون غضبهم على الآخرين حينما يغضبون. وتبيّن أن (78) من المبحوثين وبنسبة (39 %) من مجموع وحدات العينة يعكسون غضبهم على الآخرين عندما يغضبون.

❖ وتبين في **المرتبة السابعة** أن (119) من المبحوثين وبنسبة (59،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يصادقون فقط من يشاركونهم القيم والمبادئ، وبنسبة (40،5 %) من مجموع وحدات العينة يصادقون المذكورين.

❖ وأشير في **المرتبة الثامنة** إلى أن (111) من المبحوثين وبنسبة (55،5%) من مجموع وحدات العينة يغضبون إن لم يسمح لهم بإبداء آرائهم في الأمور الأسرية. وبنسبة (44،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يغضبون إن لم يسمح لهم بأبداء آرائهم في الأمور الأسرية.

❖ فيما يعتقد في **المرتبة التاسعة** (104) من المبحوثين وبنسبة (52 %) من مجموع وحدات العينة، إلى أن الشاذين جنسياً يجب أن يقتلوا، وبنسبة (48 %) من مجموع وحدات العينة لم يتفقوا على قتل الشاذين جنسياً.

❖ ظهر في **المرتبة العاشرة** أن (103) من المبحوثين وبنسبة (51،5 %) من مجموع وحدات العينة يمانعون من الزواج من شخص يختلف معي بالمذهب والقومية. وبنسبة (48،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يمانعون من الزواج من شخص يختلف معهم بالمذهب والقومية.

❖ ثم تلاه في **المرتبة الحادية عشر**(103) من المبحوثين وبنسبة (51،5 %) من مجموع وحدات العينة لا يرون ضرورة الحد من التعليم المختلط في المدارس والجامعات. وبنسبة (48،5 %) من مجموع وحدات العينة يرون ضرورة الحد من التعليم المختلط في المدراس والجامعات.

❖ وفي **المرتبة الاخيرة** تبين (102) من المبحوثين وبنسبة (51 %) من مجموع وحدات العينة يصرون على تهجير الغجر من العراق لأنهم يسيئون للقيم الأخلاقية، وبنسبة (49 %) من مجموع وحدات العينة، لا يصرون على تهجير الغجر من العراق للسبب نفسه.

النتائج وتفسيرها ضمن المؤشرات الميدانية

يتناول الباحث نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات ومحاولة توضيح اتجاهات التطرُّف لدى طلبة الجامعة.

فرضية الدراسة

توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين الشباب على وفق متغيّر (العمر، الجنس، الجامعة، التخصص) وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف في العراق.

دلت نتائج التحقق من هذه الفرضية على أنها فرضية صادقة ومن ثم قبولها في الدراسة الحالية وكما موضح بالآتي:

- **الفرق بين الأعمار وطبيعة الاتجاه:** إن نتائج التحليل الإحصائي دلت على أن هناك فروقاً معنوية بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف، إذ بلغت قيمة مربع كأي (533،91) بدلالة (001،0) وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (7) يبين الفرق المعنوي بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف

التطرُّف ----- الاعمار	التطرُّف الديني		التطرُّف السياسي		التطرُّف الاجتماعي		المجموع		مربع كأي	الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
18-20	12	% 6	8	% 4	32	% 16	52	% 26	533،91	001،0
21-23	24	% 12	15	% 7،5	28	14%	67	33.5		
24-26	20	% 10	26	% 13	35	17،5%	81	40،5		
المجموع	56	% 28	49	24،5	95	% 47،5	200	100		

تبين معطيات الجدول (7) وجود فروق معنوية دالة إحصائياً بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف وقد تبين أن الفئة العمرية (24-26) أعلى نسبة في اتجاهاتهم نحو التطرُّف الاجتماعي بعدد (35) وبنسبة (17،5) يليهم فئة الأعمار (18-20) بعدد (32) وبنسبة

(16 %)، وبعدد (28) بنسبة (14 %) كان من نصيب الفئة العمرية (21-23) الأقل في اتجاهاتهم نحو التطرُّف الاجتماعي.

أما الفئة العمرية بين (24-26) فإن أعلى عدد من المبحوثين كان ضمن هذه الفئة اتجاهاتهم نحو التطرُّف السياسي بعدد (26) وبنسبة (13 %)، يليهم ذوو اتجاه التطرُّف الديني بعدد (24) وبنسبة (12 %) ضمن الفئة العمرية (21-23)، ثم أقل نسبة لذوي اتجاه التطرُّف السياسي الذي تقع ضمن الفئة العمرية (18-20) بعدد (8) وبنسبة (4 %).

بينما مثلت الفئة العمرية (24-26) أعلى نسبة لذوي اتجاه التطرُّف الديني بعدد (20) وبنسبة (10 %)، يليها ذوو اتجاه التطرُّف السياسي بعدد (15) وبنسبة (7،5 %) ضمن الفئة العمرية (21-23)، ثم أقل نسبة كانت لذوي اتجاه التطرُّف الديني بعدد (12) وبنسبة (6 %) ضمن الفئة العمرية (18-20)؛ وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف؛ وهذا يجعلنا أن نقبل الفرضية البديلة في الدراسة ونرفض الصفرية.

شكل (4) يوضح الفرق المعنوي بين أعمار المبحوثين وطبيعة الاتجاهات نحو التطرُّف

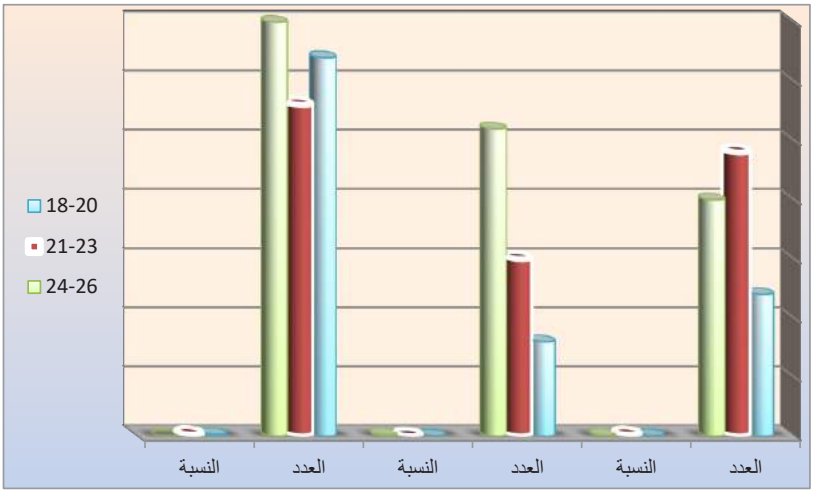

- **الفرق بين الجنسين وطبيعة الاتجاه:** دلت نتائج التحليل الإحصائي على أن هناك فروقاً معنوية بين جنس المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف، إذ بلغت قيمة مربع (كاي) (70 ،931) بدلالة (0 ،02) وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (8) يبيّن الفرق المعنوي بين جنس المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف

التطرُّف الجنسان	التطرُّف الديني		التطرُّف السياسي		التطرُّف الاجتماعي		المجموع		مربع كاي	لدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكور	35	% 17،5	28	% 14	49	% 24،5	112	% 56	931، 70	02، 0
إناث	18	% 9	15	% 7،5	55	% 27،5	88	% 44		
المجموع	53	% 26،5	43	21%	104	% 52	200	100		

أوضحت معطيات الجدول أن هناك فرقاً معنوياً بين جنس المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف، فتبين أن التطرُّف الاجتماعي لدى الإناث أكثر من الذكور، إذ بلغ عدد الإناث (55) بنسبة (27،5 %)، أما عدد الذكور فقد بلغ (49) بنسبة (24،5 %) بينما التطرّف الديني لدى الذكور كان أعلى من الإناث فقد بلغ (35) بنسبة (17،5 %)، أما عدد الإناث فقد بلغت (18) بنسبة (9 %)، في حين تبيّن أن التطرّف السياسي لدى الذكور أعلى من الإناث فقد بلغ (28) بنسبة (14 %)، أما عدد الإناث فقد بلغت (15) بنسبة (7،5 %)؛ وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين جنس المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف، وهذا يجعلنا أن نقبل الفرضية البديلة في الدراسة ونرفض الصفرية.

شكل (5) يبين الفرق المعنوي بين جنس المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف

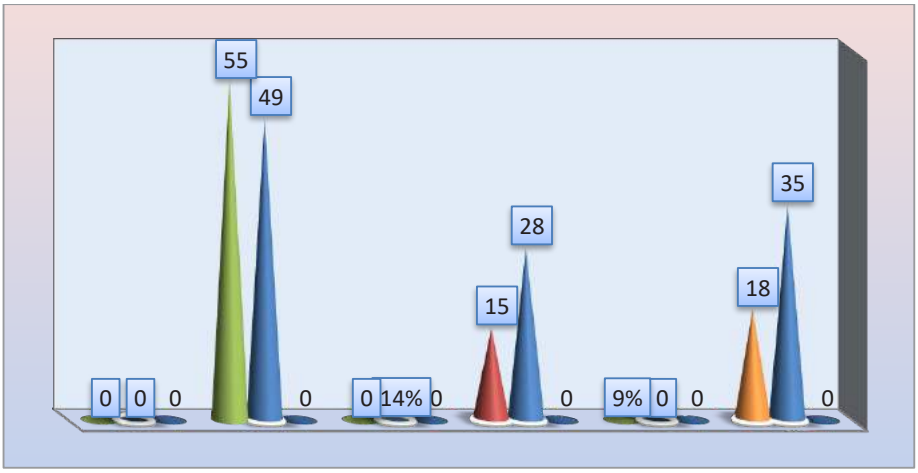

- **الفرق بين التخصصات وطبيعة الاتجاه:** دلت نتائج التحليل الإحصائي على أن هناك فروقاً معنوية بين تخصصات المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف، إذ بلغت قيمة مربع كأي (73 ،082) بدلالة (0 ،018) وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (9) يبين الفرق المعنوي بين تخصصات المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف

التطرّف / التخصصات	التطرُّف الديني		التطرُّف السياسي		التطرُّف الاجتماعي		المجموع		مربع كاي	الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الكلية العلمية	25	% 12،5	19	% 9،5	50	% 25	94	% 47	081، 73	018، 0
الكلية الإنسانية	28	% 14	24	% 12	54	% 27	106	% 53		
المجموع	53	% 26،5	43	% 21،5	104	% 52	200	100		

توضح معطيات الجدول (9) أن هناك فرقاً معنوياً بين تخصصات المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف، فتبين أن التطرّف الاجتماعي لدى طلبة الكليات الإنسانية أكثر من الكلية العلمية إذ بلغ (54) بنسبة (27 %) عند طلبة الكليات الإنسانية، أما الكليات العلمية فقد بلغ فقد

بلغ (50) بنسبة (25 %) بينما التطرّف الديني في الكليات الإنسانية كان أعلى من الكليات العلمية إذ بلغ (28) بنسبة (14 %)، أما العلمية فكان (19) بنسبة (9،5 %)، في حين تبين أن التطرُّف السياسي لدى طلبة الكليات الإنسانية أعلى من الكليات العلمية إذ كان (24) بنسبة (12 %)، أما العلمية فبلغ (19) بنسبة (9،5 %)؛ وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين تخصصات المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف وهذا يجعلنا أن نقبل الفرضية البديلة في الدراسة ونرفض الصفرية.

شكل (6) يبين الفرق المعنوي بين تخصصات المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف

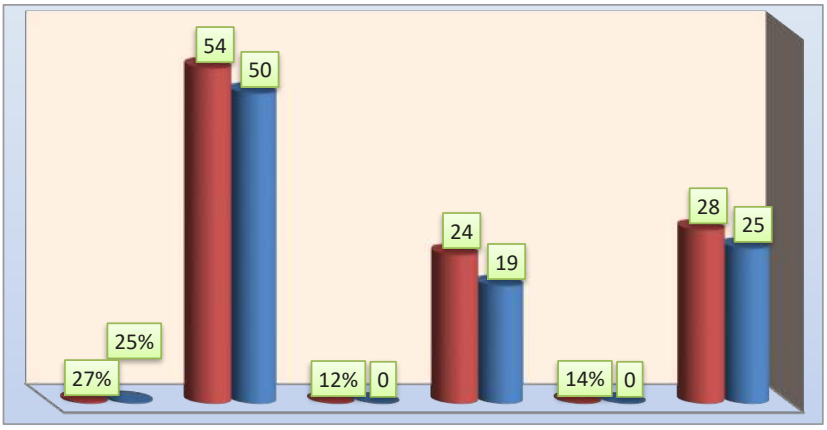

- **الفرق بين الجامعات وطبيعة الاتجاه:** دلت نتائج التحليل الإحصائي على أن هناك فروقاً معنوية بين طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف، إذ بلغت قيمة مربع كاي (88 ،241) بدلالة (0 ،001) وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (10) يبين الفرق المعنوي بين طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف

التطرُّف / الجامعات	التطرُّف الديني		التطرُّف السياسي		التطرُّف الاجتماعي		المجموع		مربع كاي	الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
جامعة الأنبار	30	% 15	16	% 8	51	% 25،5	97	49،5	241، 88	0، 001
جامعة الكوفة	18	% 9	31	% 15،5	54	% 27	103	51،5		
المجموع	48	% 24	48	% 28،5	105	% 52،5	200	100		

أوضحت معطيات الجدول (10) أن هناك فرقاً معنوياً بين طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف، فتبين أن التطرّف الاجتماعي لدى جامعة الكوفة أكثر من جامعة الأنبار إذ بلغ في جامعة الكوفة (54) بنسبة (27 %) أما في جامعة الأنبار فقد بلغ (51) بنسبة (25،5 %)، بينما كان التطرُّف الديني في جامعة الأنبار أعلى من الكوفة فقد بلغ (30) بنسبة (15 %)، أما في جامعة الكوفة فقد بلغ (18) بنسبة (9 %)، على حين تبين أن التطرُّف السياسي في جامعة الكوفة أعلى من جامعة الأنبار فقد بلغ (31) بنسبة (15،5 %)، أما في جامعة الأنبار فقد بلغ (16) بنسبة (8 %)، وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرّف؛ وهذا يجعلنا أن نقبل الفرضية البديلة في الدراسة ونرفض الصفرية.

شكل (7) يبين الفرق المعنوي بي طلبة الجامعات وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرُّف

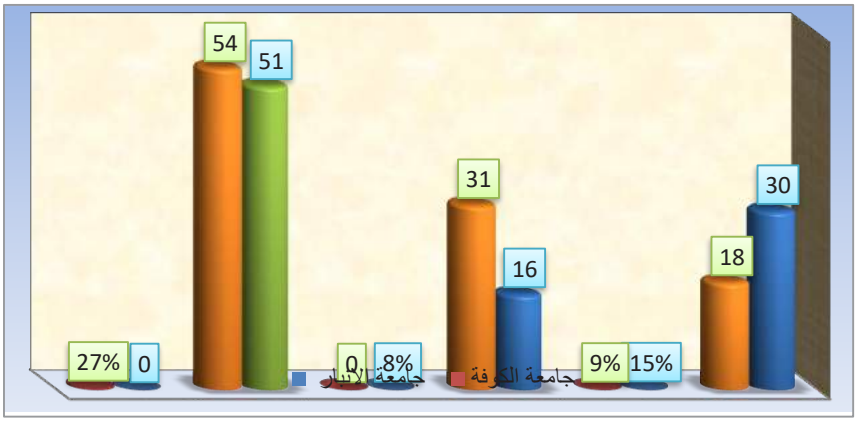

الخلاصة

من خلال الأسئلة والإجابات والنتائج التي خرج بها استطلاع الرأي يمكن استخلاص مجموعة من النقاط، وقد جاءت على النحو الآتي:

1. ظهرت توزيع مستويات أعمار المبحوثين في البحث الحالي على (ثلاث) فئات عمرية بدءاً من (18–20)، وانتهاء بالفئة العمرية (21–23)؛ إذ تمثل هذه الأعمار فئة الشباب، فيما بلغ التوزيع الجنسي لوحدات عينة البحث من الذكور بنسبة (51،5 %) في حين كانت نسبة الإناث (48،5 %) من مجموع وحدات العينة. إذ إن اختيارات العينة جاءت عنقودياً داخل الجامعات (جامعة الأنبار، وجامعة الكوفة)، وشملت جميع المراحل الدراسية ضمن اختصاصات علمية وانسانية مختلفة، وكشفت نتائج الاستطلاع أن نسبة الذين وصفوا دخلهم الشهري غالباً ما يكون غير كافٍ لسد حاجاتنا الأساسية (أي مستوى معيشي متدن) قد بلغت نحو (11،5 %) من مجموع وحدات العينة، أما نسبة الذين وصفوا دخلهم يكفي لتدبير الأمور العائلية لكنه بعيد عما هو كمالي (67 %) من مجموع وحدات العينة، في حين وصف (21،5 %) أن دخلهم يكفيهم للعيش برخاء (أي مستوى معيشي مرفه).

يُعدُّ التفاوت في المستويات المعيشية أمراً بديهياً، ويتبع ذلك نوع العمل الدخل ومقداره، وتراكم الثروة لدى الأفراد أو الأسرة، وطريقة التنظيم، وإدارة الشؤون الاقتصادية للأسرة.

2. بينت نتائج الاستطلاع عن نوايا المبحوثين وطبيعة اتفاقهم من عدمها مع العبارات التي تبين تفاعلهم مع التعاليم الدينية. إذ اتضح أن نسبة (72،5 %) يرون أن دينهم هو الوحيد القادر على تنمية شخصية الفرد، وبنسبة (69،5 %) يعتقدون أن مذهبهم أفضل من المذاهب الأخرى، وبنسبة (65،5 %) يسعون إلى تغيير معتقدات الآخرين بقوة الإيمان، وبنسبة (39) يقاطعون كل من ابتعد عن الدين، وبنسبة (29 %) ينزعجون عند رؤية ممارسة شعائر تعود لمذهب آخر.

3. تباينت آراء المبحوثين حيال طبيعة مقدار تأثير رجال الدين، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع نحو (63،5 %) من مجموع وحدات العينة يرون فتاوى رجال الدين متناقضة، في حين تردد ما يقارب نحو (36،5 %) حين أجابوا بثقتهم برجال الدين، فضلاً عن تصديقهم لكل ما يقولونه.

4. كشفت مؤشرات التحليل أن الشباب يرون (الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني، والإنترنت، والأسرة، والمناهج الدراسية) من مصادر المعلومات الرئيسة ذات الأثر الاجتماعي

المسؤولة عن التطرّف.

5. أفرزت نتائج الاستطلاع عن تجنب المبحوثين مناقشة أصدقائهم في القضايا السياسية التي جاءت بالمرتبة الأولى وبنسبة (68 %) من مجموع وحدات العينة، في حين أجاب ما يقارب (17 %) بأنهم يشعرون بالنفور تجاه من يخالفهم سياسياً، إذ يعتقدون أفكارهم السياسية هي الأصح، فضلاً عن تعاملهم فقط مع من يتفق مع مبادئهم السياسية، ويعملون على تهميش الأفكار السياسية.

6. كشفت الدراسة عن وجود فروق بين اتجاهات الشباب وميولهم نحو التطرُّف، على وفق متغيّر العمر، والجنس، والتخصص، والجامعة.

7. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في التطرُّف الاجتماعي كانت عند الإناث (27،5 %)، ثم الذكور بنسبة (24،5 %) من مجموع وحدات العينة. يليها أعلى نسبة في التطرّف الديني عند الذكور (17،5 %) ثم الإناث بنسبة (9 %) من مجموع وحدات العينة. بينما كانت أعلى نسبة في التطرُّف السياسي عند الذكور (14،5%) ثم الإناث بنسبة (7،5 %) من مجموع وحدات العينة.

8. وأخيراً ظهرت أعلى نسبة في التطرُّف الاجتماعي في جامعة الكوفة (27 %)، ثم جامعة الأنبار بنسبة (25،5 %) من مجموع وحدات العينة. يليها أعلى نسبة للتطرف السياسي في جامعة الكوفة (15،5 %) ثم جامعة الأنبار بنسبة (8 %) من مجموع وحدات العينة. بينما كانت أعلى نسبة للتطرف الديني في جامعة الأنبار بنسبة (15 %) ثم جامعة الكوفة بنسبة (9 %) من مجموع وحدات العينة.

المصادر

–العربية:

– أحادية تعددية الرؤية لدى الطلبة بجامعة الأزهر وعلاقتها بالتطرّف، رسالة ماجستير منشورة، قدمت إلى جامعة الازهر– كلية التربية، قسم علم النفس، 2014.

– إبراهيم سليمان عبيد، اتجاهات المعلمين ومديري المدارس نحو دور المرشدين التربويين ومنسقي مبادرة الانضباط بمدارس وكات الفوث، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية التربية–قسم علم النفس، 2010.

– جاد الحق علي جاد، التطرُّف الديني وأبعاده: أمنياً، وسياسياً، واجتماعياً، (القاهرة، دار رام القرى للطباعة، دون تأريخ).

– حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، (مجلة جامعة دمشق، الملحق 28، العدد: 3–4)، 2012.

– حيدر لازم، وكاظم محسن، الاتجاه نحو التطرُّف وعلاقته بالتوجه الديني لدى طلبة الجامعة، (مجلة آداب المستنصرية، العدد الرابع، 2018).

– سحر محمد درويش، اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي في الأهلية، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الازهر، كلية الآداب، 2015.

– سمير أحمد نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، (بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية)، 1990.

– غني ناصر حسين القريشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماعي، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع) 2011.

– فؤاد غازي ثجيل، ملامح التطرُّف السياسي في المجتمع العراقي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى جامعة بغداد–كلية الآداب–قسم علم الاجتماع، 2010.

– محمد أحمد البيومي، ظاهرة التطرّف الأسباب والعلاج، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية–

.(2004

– نهاد محمود محمد، الاتجاه نحو الالتزام الديني وعلاقته بالتوافق النفسي لدى طلبة جامعة الأزهر، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية التربية–قسم علم النفس، 2011.

– الإنجليزية:

Middleton ،H.: The Relation Ship Between Aggression Behavior To Anxiety And ،J. Coum. Psychology ،1984 .

آليات عملية لمكافحة الفساد في العراق

غزوان رفيق عويد *

2019-3-24

المقدمة:

تُعدُّ الإرادة السياسية الركيزة الأساس في مكافحة الفساد والحدّ من آثاره المدمرة على مقدرات الشعب، ولو افترضنا توافر هذه الإرادة بنسبة ما، فالتساؤل الذي يطرح ههنا هو: ما الآليات أو الخطوات التي يجب القيام بها على المدى القريب، والبعيد لمكافحة الفساد في العراق؛ وبمعنى آخر لو أردنا مكافحة الفساد في العراق بنحو عملي ستكون لآليات المكافحة نتائج واضحة للجمهور، والإعلام، والمجتمع المدني، وستحاكي مصلحة المواطن وتحقيق تطلعاته.

كيف؟ ومن أين نبدأ؟ وإلى أين نريد أن نصل في المرحلة الحالية للحكومة (2018 – 2022)؟ هذه التساؤلات وسواها ستستعرضها الورقة البحثية من منظور استراتيجي لمكافحة الفساد في العراق، وستكون مبنية على تشخيص موضوعي تقدم إلى من لديهم الإرادة السياسية لمكافحة الفساد من سلطة تشريعية ممثلة بمجلس النواب وتنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء.

المحور الأول: المنظومة الرقابية (هيكل الرقابة في العراق)

تتعدد الجهات الرقابية في العراق بنحو كبير، إذ هناك جهات ترتبط بالسلطة التنفيذية، وأخرى بالسلطة التشريعية، وأخرى مستقلة –تعمل تحت إشراف مجلس الوزراء–، ولو تفحصنا هذه الجهات لوجدناها تتمثل بالآتي:

– تشكيلات التدقيق والرقابة الداخلية المرتبطة بالوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة، وتتولى إجراءات الرقابة السابقة للصرف في الوزارة.

– مكاتب المفتشين العموميين المرتبطة بالوزير أو رئيس المؤسسة غير المرتبطة بوزارة، وتتولى أعمال التفتيش، والتدقيق، والتحقيق، وتقويم الأداء في الوزارة، أو الجهة غير المرتبطة بوزارة؛ والجدير بالذكر أنها تصنف بكونها رقابة لاحقة لكنها في الوقت نفسه تقوم ببعض الرقابة السابقة، مثل: تدقيق العقد قبل إبرامه، وتعدّ عينَ الوزير في الرقابة على أعمال الوزارة.

*خبير في مكافحة الفساد.

– ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرتبط بمجلس النواب، ومسؤوليته الرقابة اللاحقة على أعمال السلطة التنفيذية، وهو مسؤول أيضاً عن أعمال التدقيق على المال العام أينما وجد، فضلاً عن مهامه في تقويم الأداء في الجهات الخاضعة لرقابته، ويعدُّ أعلى مستوى للرقابة في الدولة (الدور الرقابي لمجلس النواب).

– هيئة النزاهة، وهي من الهيئات المستقلة التي نصّ عليها الدستور صراحة، وأخضعتها المحكمة الاتحادية العليا إلى إشراف مجلس الوزراء، وتتولى التحقيق في قضايا الفساد تحت إشراف القضاء، ولها بعض الأدوار الوقائية المتمثلة بملاحقة الكسب غير المشروع، والتثقيفية المتمثلة بنشر ثقافة النزاهة، والشفافية، والمساءلة.

– مجالس المحافظات، ولها دور رقابي على عمل المحافظ، والتشكيلات المرتبطة به، وعمل التشكيلات التي تعمل في حدود المحافظة.

ومما تقدم ذكره بات جلياً عدم وجود أي دور لمجلس الوزراء في أداء رقابته على أعمال الوزارات، والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي يشرف على أعمالها بموجب الدستور، فمكتب المفتش العام لوزارة ما –مثلاً– يكون مرتبطاً بالوزير كأي تشكيلات التدقيق والرقابة الداخلية الأخرى، فلا يمكن اتخاذ أي إجراء فاعل لمكافحة الفساد إلا بمصادقة الوزير، فضلاً عن سلطة الوزير على موظفي مكتب المفتش العام فإبامكانه نقل الموظفين من وإلى المكتب؛ وبهذا فمن أجل تفعيل الدور الرقابي لرئيس مجلس الوزراء كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، ودعم مجلس الوزراء الذي يمارس صلاحية تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وتمكين مكتب المفتش العام من أداء مهامه بكل استقلالية ومهنية تقترح ورقة البحث ربط منظومة المفتشين العموميين برئيس مجلس الوزراء؛ ليشكل رقابة إدارية لاحقة على الوزارة، أو الجهة غير المرتبطة بوزارة بأكملها –بما فيها الوزير–، ويكون عين رئيس مجلس الوزراء، ومعيناً له في تشخيص مواطن الخلل في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

وتقترح الورقة أيضاً تقسيم عمل مكاتب المفتشين العموميين على أساس قطاعي بما يناظر العمل القطاعي لديوان الرقابة المالية الاتحادي، إذ يوجد في العراق (22) وزارة جميعها فيها مكاتب مفتشين عموميين، و(35) جهة غير مرتبطة بوزارة يوجد في (14) منها فقط تشكيل لمكاتب المفتشين العموميين، والمتبقي البالغ (21) جهة غير مرتبطة بوزارة لا يوجد فيها مكتب مفتش عام أهمها: (البنك المركزي، والهيئة الوطنية للاستثمار، وجهاز الأمن الوطني، وهيئة المنافذ

الحدودية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة)، فضلاً عن عدم وجود مكاتب للمفتشين العموميين في المحافظات؛ ليشمل بذلك تمكين منظومة المفتشين العموميين من أداء دورها الرقابي على الحكومات المحلية في المحافظات؛ الأمر الذي يستدعي قيام مجلس النواب بتشريع قانون مكاتب المفتشين العموميين على أن يتضمن ربط المفتش العام برئيس مجلس الوزراء وإعادة هيكلتها إلى (16) مكتباً مفتشاً عاماً بما يناظر العمل القطاعي لديوان الرقابة المالية الاتحادي.

المحور الثاني: اختيار القيادات الإدارية العليا (مدير عام فأعلى)

لا يمكن الحديث عن إصلاح، أو خطط استراتيجية، أو برامج، أو مشاريع من دون اختيار قيادات تمتاز بصفتي (النزاهة والكفاءة)، فضلاً عن محاسبة المسؤولين ومساءلتهم على الخطط والأهداف المكلفة بها التشكيلات التي تديرها شريطة أن تكون هذه الأهداف موضوعية: (أهداف ذكية محددة، وقابلة للتحقيق وطموحة، وقابلة للقياس، ومحددة بوقت). وقد شخّصت مسألتان في موضوع اختيار القيادات الإدارية: الأولى: عدم وجود معايير واضحة ومحددة لاختيار القيادات العليا في العراق، إذ يوجد أكثر من (5.000) خمسة آلاف مسؤول بمنصب قيادي –درجة عليا– مدير عام، أو وكيل وزارة، أو من هم بدرجتهما، إذ لا توجد آلية واضحة لاختيار هذه القيادات، وأما المسألة الثانية فهي خاصّة بتقييم هذه القيادات، إذ إن المنهج المتبع حالياً يعتمد كون المسؤول غير فاسد، ولا تثبت عليه قضية فساد من قبل القضاء، أو لا يثار الرأي العام عن شبهات فساد تدور حوله؛ وهذا معيار غير دقيق إذ يجب أن يُحاسب المسؤول عن الأهداف التي يتعهّد بتحقيقها وتكون معياراً لتقييمه؛ لذلك نقترح تشكيل مجلس الخدمة العامة الاتحادي الذي شرّع قانونه منذ العام (2009) –ولم يُشكّل حتى الآن–، والإسراع بوضع معايير مهنية ومحددة لاختيار القيادات الإدارية العليا من قبل مجلس الوزراء، وإعلانها إلى الجمهور، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، فضلاً عن إلزام الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة، والمحافظات بتطبيقها خلال مدة زمنية محددة.

المحور الثالث: المنهاج الوزاري للحكومة

يُفترَض أن تكون لدى الحكومة رؤية واضحة عمّا تريد القيام به، وفي العادة تقوم الحكومات بوضع مناهج عامة وبرامج تنفيذية لتحقيق رؤيتها؛ وفي هذا السياق نجد أن الدستور العراقي قد فرض على رئيس مجلس الوزراء، تقديم المنهاج الوزاري للحكومة إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، وقد دأبت الحكومات المتعاقبة للمدة من (2006 – 2018) على تقديم المنهاج الوزاري لها،

ولكنه كان عبارة عن رؤى تتسم بالعمومية والتنظير، ولم تترجم إلى برامج عملية، وجرت العادة على تسمية المنهاج الوزاري بالبرنامج الحكومي؛ وهذا أمر غير دقيق، إذ إن المنهاج الوزاري هو الإطار العام لما ستقوم به الحكومة –خارطة الطريق للحكومة–.

أما البرنامج الحكومي فهو المشاريع التي تلتزم الحكومة بتنفيذها لتحقيق المنهاج الوزاري، وإن الحكومة الحالية للمدة (2018 – 2022) قد فصلت بين هذين المصطلحين، وقدمت المنهاج الوزاري مع ملحق (مسودة أولية لتفاصيل برامج الوزارات) إلى مجلس النواب الذي صوّت عليه بالموافقة، ووضعت برنامجاً حكومياً يترجم المنهاج الوزاري إلى مشاريع موزعة على الوزارات والهيئات، والجهات غير المرتبطة بوزارة وحددت معها الجهة المسؤولة عن التنفيذ، والمدة الزمنية للإنجاز على شكل جداول قابلة للقياس والمتابعة، ويمكن معها مساءلة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة؛ وهذا أمر إيجابي شريطة أن يحظى بالمتابعة من قبل رئيس مجلس الوزراء.

والأمر الإيجابي الآخر هو تشكيل مجلس النواب لجنة برلمانية دائمة (لجنة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة البرنامج الحكومي)، وهذه الخطوة ستوجد نوعاً من المتابعة والتقييم لتنفيذ البرنامج الحكومي شريطة توافر المهنية في تنفيذ الدور الرقابي لمجلس النواب، ولو تفحصنا المنهاج الوزاري لوجدنا أنه احتوى خمسة محاور شملت: (الأمن والديمقراطية، والمال والاقتصاد، والتنمية والخدمات الاجتماعية، والإعمار والبنى التحتية، والأداء الحكومي والإصلاح الإداري)، وقد شخصّت عدة ملحوظات، أهمها: اختلاف محاور المنهاج الوزاري في المتن عمّا موجود في الملحق ولاسيما المحور الخامس فكان في متن المنهاج بعنوان: (الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية).

أما في الملحق فكان عنوانه: (الأداء الحكومي والإصلاح الإداري)، ولم يكن الاختلاف في العنوان فقط، وإنما يختلف اختلافاً جذرياً في الموضوع أيضاً، وقد يكون بسبب ضيق الوقت لدى رئيس مجلس الوزراء؛ لكثرة الضغوط التي يتعرض لها، إذ يتزامن وضع المنهاج الوزاري مع اختيار أعضاء حكومته –أعضاء مجلس الوزراء– لعرضهم على مجلس النواب للتصويت عليهم. وبشأن موضوع مكافحة الفساد فقد احتوى المحور الأول الخاص بموضوع الأمن والديمقراطية فقرة خاصّة بمكافحة الفساد كانت أغلبها عبارة عن أمور عامة كدعم أجهزة الرقابة وتقويتها. وبما أن الدولة تجاوزت بنجاح العديد من المشكلات الأمنية كالقضاء على تنظيم داعش، وتحسن الوضع الأمني بنحو ملحوظ فكان من الأفضل أن يكون المحور الأول من المنهاج الوزاري بعنوان: (مكافحة الفساد)؛ كونه أولوية قصوى تؤثر في قطاعات الدولة كافة، فضلاً عن أن المحور الخامس

المعنون: (الأداء الحكومي والإصلاح الإداري) لم يتضمن أيّ رؤية واضحة لمكافحة الفساد، وإنما تضمن خمسة أولويات خاصّة بموضوعات الحوكمة الإلكترونية، وتحسين الأداء المؤسسي، والإصلاح التشريعي (اختصرت هذه الأولوية على تشريعات قوانين تخصّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، وتحسين موقع العراق في تصنيف شفافية الموازنة، ووضع سياسة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، وهذه ليست رؤية حقيقية لمكافحة الفساد، والمشكلة الأكبر أنه عند إصدار البرنامج الحكومي بعد (100) مئة يوم من المصادقة على المنهاج الوزاري لم تتلاف الحكومة الأخطاء التي أُشير إليها آنفاً.

وإشارة إلى ما ذُكر نستنتج عدم وجود رؤية واضحة لمكافحة الفساد في العراق؛ لذلك نوصي بالإسراع بإقرار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للمدة (2019 - 2022)؛ كونها تعدّ السياسة التنفيذية لمكافحة الفساد من قبل السلطة التنفيذية، ونقترح أيضاً وضع منهجية واضحة ومحددة في إعداد المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي للحكومات المقبلة، والاستفادة من التجارب الإيجابية والسلبية التي مرت بها الحكومات السابقة في تحديد أولويات العمل الحكومي من أجل تحقيق رضا المواطن.

المحور الرابع: الخطط الاستراتيجية الوطنية وخطط الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة

تعمل الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة بموجب القوانين المنظمة لعملها، وتشترك في إنجاز بعض المهام المشتركة قطاعياً فيتكامل عملها أفقياً وعمودياً، وتقسم الخطط الاستراتيجية على نوعين: الأول: الخطط الوطنية، وهي الخطط التي تشترك فيها أكثر من جهة لتحقيق أهدافها، وتكون خططاً قطاعية؛ أي: تشترك فيها أكثر من جهة من قطاع واحد أو عدة قطاعات، مثل: خطة التنمية الوطنية، أو خطة التنمية المستدامة، أو رؤية الدولة. والثاني: هي الخطط الاستراتيجية للوزارات، والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وهي خطط داخلية لهذه الجهات الهدف منها: تحقيق أهدافها المرسومة لها بموجب التشريعات النافذة، وبعد الاطلاع على تجربة العراق نلاحظ عدم وجود جهة مركزية لمتابعة الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية، أو خطط الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وأن أغلب الخطط الاستراتيجية سواء الخطط الوطنية أو خطط الوزارات الاستراتيجية تصدر لسنوات خارج مدة عمل الحكومة؛ ومنها: (خطة التنمية الوطنية، وخطة التربية والتعليم العالي، وخطة تطوير القطاع الخاص، وغيرها).

وتختلف فلسفة إدارة المؤسسات من مسؤول إلى آخر؛ وعليه يجب أن تراعى مسألة

التوقيتات؛ ونقترح أن تقر الخطط الاستراتيجية بعمر الحكومة، ونقترح أيضاً تشكيل فريق يرتبط برئيس مجلس الوزراء، أو تكليف جهة محددة ترتبط برئيس مجلس الوزراء بمتابعة الخطط الوطنية والخطط الاستراتيجية للمؤسسات، وتعد تقارير إنجاز بشأنها وتعرضها على رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن تفعيل الدور الرقابي للأجهزة الرقابية (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين) بإعداد تقارير تقويمية عن الخطط الاستراتيجية بنوعيها الوطنية والخاصة، وعرضها لمناقشتها في مجلس الوزراء، واتخاذ قرارت حاسمة بشأنها.

مقالات مترجمة

لمَ علينا القلق حيال المنطقة العربية؟

رامي جورج خوري *

2019-2-19

تتكوّن معظم المنطقة العربية الآن من أسر فقيرة ومتآكلة ومتقطعة من الداخل، على عكس ما تروّج له صور وسائل الإعلام الشعبية في الخارج عن الثروة الضخمة؛ إذ إن المنطقة العربية متشعبة ومقسّمة على ثلاث فئات، هي: مجموعة صغيرة من الأثرياء، ومجموعة الطبقة الوسطى، ومجاميع من الفقراء والضعفاء المهمشين الذين يشكلون الآن ثلثي العرب؛ فعلى وفق الأبحاث الجديدة التي أجرتها العديد من المنظمات العربية والدولية فإن هناك حوالي 250 مليون شخص من أصل 400 مليون نسمة من السكان العرب، هم فقراء ومهمشون.

وأهم دليل على هذا الاتجاه يأتي من نتائج دراسات الفقر متعدد الأبعاد التي أجرتها منظمات عربية ودولية، إذ قدمت لنا صورة كاملة وأكثر دقة عن الظروف الفعلية لسكانها المتضررين، فضلاً عن المسوحات السنوية في المنطقة التي تجريها مجموعات أكاديمية عربية وأمريكية التي توصلت إلى أن نحو 70 % من العائلات العربية لا تستطيع تلبية احتياجاتهم الشهرية الأساسية.

وتشير أرقام الفقر متعدد الأبعاد (MDP) إلى أن معدلات الفقر أعلى أربع مرات مما كان متوقعاً في السابق؛ وذلك لأن مقياس الفقر الذي طبقه الاقتصاديون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وغيرها من المؤسسات، قدمت لنا صورة أكثر دقة عن الفقر مقارنة بالاعتماد السابق على معدلات إنفاق الدولار في اليوم؛ ويكمن السبب الرئيس للدقة

* زميل أقدم، وأستاذ في تخصص الصحافة في الجامعة الأمريكية في بيروت، كاتب عمود أقدم غير مقيم في كلية هارفارد كينيدي.

الكبيرة هو أن تدابير الفقر التي اعتمدها مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تغطي جميع الفئات من الأغنياء والفقراء الذين همشتهم الدراسات السابقة، وقد تحدّد الفقر بدرجة أكثر دقّة من حيث احتياجات الأسر الأساسية.

في عشرة بلدان عربية شملتها دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا صُنّف 116 مليون شخص بأنهم فقراء؛ أي ما يقارب 41 % من مجموع السكان، و25 % كانوا عرضة للفقر –على وفق قسم التنمية الاقتصادية والفقر في الأمم المتحدة–، وتشير نتائج مؤشر (الاسكوا) إلى أن العائلات ذات الدخل المتوسط التي تقع على مشارف الفقر لا تستطيع تحمل أي زيادة في الأسعار أو الضرائب؛ الأمر الذي سيؤدي بها مباشرة إلى الفقر.

وقد يُفسّر ذلك سببَ تظاهر عشرات الآلاف من الأفراد ضد سياسات حكومتهم في الآونة الأخيرة في العراق، ولبنان، وتونس، والسودان، وبلدان عربية أخرى، مع تركيز قوي على رفض الضرائب الجديدة والزيادات في الأسعار.

وحتى حينما طبق البنك الدولي مقياس الفقر معدلات إنفاق الدولار بنسبة أقل من 1.90 دولار أمريكي لكل فرد يومياً، ارتفع معدل الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط للمدة –2011 2015 من 2.7 % إلى 5 %، وكان الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي زاد هذا المؤشر فيها في تلك الفترة. وبالتالي، فإن الطبقة الوسطى في الدول العربية غير المنتجة للنفط قد تراجعت من 45 % إلى 33 % من السكان.

ولا تعد معدلات الفقر العربي أكثر ارتفاعاً مما كان يعتقد سابقاً فقط؛ بل إن الفقراء مقدر لهم أن يعيشوا المعاناة لعدة أجيال، وذلك لسببين: أولهما: لأن ظروف النمو في مرحلة الطفولة المبكرة والمستوى التعليمي الأعلى للأسرة هما مؤشران متوقعان لتحديد مستوى الفقر مدى الحياة، وكلا الظرفين يمثلان إشكالية في العديد من المناطق العربية.

ثانيهما: لأن الاقتصادات العربية اليوم لا تستطيع أن تولد وظائف نوعية كافية لزيادة دخل الأسرة وخفض معدلات الفقر. وشرح الدكتور أبو إسماعيل في العديد من المقابلات التي أجريت معه بأن معظم العائلات العربية في العقود الأخيرة شهدت حركة اجتماعية واقتصادية أدّت إلى تقدمهم في مجالي التعليم والعمل من خلال تحسين دخلهم ورفاهيتهم. إلا أنه في الآونة الأخيرة باتت القدرات الاجتماعية الأعلى في الصحة والتعليم غالباً ما لم تترجم إلى حياة أفضل، ولاسيما لعدم توافر وظائف لائقة بالنحو الكافي.

ولإكمال دائرة البؤس التي تصيب مئات الملايين من العرب الفقراء الذين يشكلون أغلبية سكان المنطقة، فهم يفتقرون أيضاً إلى الحقوق السياسية للتعبير عن بؤسهم أو المشاركة بنحوٍ جيد في صنع القرار، الذي من الممكن أن تغيّر حالة دولهم المعرضة للخطر لحالة أفضل.

إن النتيجة السياسية لكل هذا هو أن العديد من العرب أصبحوا مهمشين بنحوٍ متزايد عن التيار الرئيس الاقتصادي، وأيضاً في العديد من المؤسسات السياسية والوطنية في بلدانهم. ويتزايد إقصاء المواطن عن الدولة في جميع أبعاد الحياة التي تقاس الآن بنحو جيد من الناحية الكمية والنوعية، مثل: النوع الاجتماعي، والعرق، والموقع الريفي في المناطق الحضرية، والتعليم، والصحة، والأمن، والثروة، والفقر، والثقة بالنفس، والثقة في الحكومة، وغيرها؛ ونتيجة لذلك، انشق مواطنو الدول العربية إلى عدة مجموعات: طبقة صغيرة غنية، وطبقة متوسطة مستمرة بالتناقص، وأغلبية كبيرة من الفقراء والضعفاء. وربما لم يعد غالبية المواطنين العرب يشعرون أنهم يستطيعون ائتمان دولهم وحكوماتهم على هويتهم، وأمنهم، وفرصهم، وصوتهم، واحتياجاتهم الأساسية، وغيرها من العوامل الحاسمة التي تكون أساس المواطنة الصحية والحياة الإنسانية الكريمة، وهؤلاء الرجال والنساء الذين ينفرون من بلادهم يسعون إلى الانتماء إلى مؤسسات خارج الدولة تلبي احتياجاتهم.

ولا تستطيع الحكومات العربية والقطاع الخاص الحالي أن يولّدا عدداً من الوظائف الجديدة

اللازمة للحدّ من الفقر في العقود المقبلة، وقد أصدر صندوق النقد الدولي بياناً يشير فيه إلى الحاجة لنحو (60 – 100) مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030، و(27) مليون وظيفة في 2018 – 2023؛ لتلبية احتياجات الخريجين الجدد، والحدّ من البطالة الحالية، ورفع دخل الأسرة.

وهذا يعني أن السمة الرئيسة التي ستطغي على أسواق العمل العربية هي العمالة غير النظامية التي تقدر الآن بحوالي (50 – 60 %). وإن عدم فعالية العمل –بسبب افتقاره إلى حماية العمال– هو سبب رئيس للفقر؛ وبالتالي فهو عامل من عوامل الفقر الدائم للأسرة التي يعمل أفرادها بنحو غير نظامي.

إن انتشار الفقر والضعف وعدم المساواة التي تهدد الرفاه الحالي والمستقبلي هي عواقب السياسات السيئة للنخب العربية غير الكفوءة على نطاق واسع، وقد شاركت القوى الإقليمية والدولية العدوانية التي تدعم هذه النخب وتشجع على الحروب في المنطقة في استمرار الفقر بالبلدان العربية.

وتعدُّ جميع هذه القضايا الآن حلقة واحدة مدمرة من الحكم السيّئ، والاقتصادات الراكدة، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانعدام كفاية فرص العمل الجيدة، والحروب المتزايدة، فضلاً عن تدهور البيئات، ونقص المياه، وانعدام الأمن الغذائي، والحضارة غير المتماسكة، والفساد المستشري. وربما تكون هذه المجموعة من العوامل هي أعظم خزي في المنطقة العربية الحديثة التي تخفق في حقّ شعبها؛ لأنها أخفقت في اختباراتها القديمة التي امتدت على مدى قرن من الزمان على إقامة الدولة، والسيادة، والمواطنة.

المصدر:

https//:agenceglobal.com/2019/02/10/why-we-should-worry-about-the-arab-region/

قبرص: اكتشاف بحري جديد يفاقم من الصراع الإقليمي بشأن الطاقة

قسم الترجمة والتحرير *

2019-3-6

مقال نُشِرَ في موقع ستراتفور وهو مركز دراسات استراتيجي وأمني أميركي.

الصورة الأشمل

نزاع بحري في شرق البحر الأبيض المتوسط

إن الجغرافيا السياسية والغاز الطبيعي مترافقتان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي المنطلق التي دخلت في لعبة الغاز الطبيعي قبل 10 سنوات حينما اكتُشِف حقل (تمر) للغاز الطبيعي قبالة سواحل إسرائيل، وبينما أصبحت إسرائيل بلداً منتجاً منذ ذلك الوقت، صارعت قبرص من أجل أن تحذو حذوها على الرغم من تراجع أسعار الغاز بعد عامين من اكتشافه فقط. في عام 2018 أدت الاكتشافات الجديدة لاحتياطيات الغاز الطبيعي إلى إعادة تنشيط قطاع الغاز الطبيعي القبرصي، وبلغت ذروتها لتكون أكبر اكتشاف في المنطقة حتى الآن.

ماذا حدث

أنهت شركة ''إكسون موبيل'' النفطية أسابيع من التكهنات بإعلانها في 28 شباط الماضي أنها ضربت مخزوناً كبيراً من الغاز في منطقة جلاوكوس التي تقع جنوب غرب قبرص في شرق البحر الأبيض المتوسط. وتشير التقديرات الأولية إلى أن البئر يمكن أن تتراوح حجمها بين (142، و227) مليار متر مكعب؛ أي ما يقرب من 5 تريليونات و8 تريليونات قدم مكعب من الغاز. وعلى الرغم من أن المقدار القابل للاسترداد من هذا الغاز لم يزل واضحاً، إلا أن هذا الاكتشاف يضيف بنحو كبير إلى الغاز الطبيعي الموجود في المياه القبرصية.

حينما تعاقدت قبرص مع شركة (نوبل) للطاقة وشركة (إني) الإيطالية للحصول على نسبة من إنتاجهما في بئر أفروديت للغاز وبئر كاليبسو على التوالي، أصبحت هناك فرصة لقبرص في أن تمتلك 500 مليار متر مكعب من الغاز دون أخذ الاكتشافات المستقبلية المحتملة بالاهتمام. وعلى الرغم من أن هذه الكمية من الغاز الطبيعي تبرر عملية بناء خط أنابيب تحت البحر أو محطة لتسييل الغاز للشحن عبر الناقلات، لكن يجب أخذ التعقيدات الجيوسياسية لشرق البحر الأبيض المتوسط بالحسبان.

رد فعل تركيا

أدّت النزاعات مع تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية من جانب، واليونان وقبرص من جانب آخر إلى عرقلة جهود التنقيب عن الغاز الطبيعي القبرصي. وفي حين لا تمتلك كل من تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية المياه التي تقع عليها بئر جلاوكوس، بيدَ أن من المرجح أن تتفاعل أنقرة مع هذا الاكتشاف عبرَ تعزيز طموحاتها الإقليمية في مجال الطاقة، وإعاقة منافسيها.

خلال الأشهر الستة الماضية، وسّعت تركيا جهودها الاستكشافية. وفي تشرين الثاني، بدأ

الحفر في بئر ألانيا1- والبدء في حفر موقع آخر. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الجهود لم يُعلن عنها بعد، فإن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي (فاتح دونميز) قال في 25 شباط إن نتائج الحفر في بئر ألانيا 1- ستعلن في الأسابيع المقبلة.

وقال وزير الخارجية التركي (مولود جاويش أوغلو) إن تركيا ستبدأ قريباً الحفر في المياه جنوب قبرص، على الرغم من أن شركة البترول التركية المملوكة للدولة -والمسؤولة عن أي عملية من هذا القبيل- لم تقل إن لديها خططاً فورية للقيام بذلك قبل إعلان نتائج حفر بئر ألانيا1-.

من المرجح أن تزيد تركيا من جهودها لعرقلة التنقيب عن الآبار التي تقع في مياهها أو في قبرص الشمالية، كما حدث في شباط 2018 حينما منعت البحرية التركية شركة إيني من الحفر في البئر الاستكشافية (Cuttlefish) الواعد في مياه شرقي قبرص. وستواصل تركيا محاولة منع أي مشروع لمد خط أنابيب إلى أوروبا يمرّ عبر المياه اليونانية والقبرصية ويمرّ أيضاً عبر المياه التي تطالب بها.

طموحات مصر المتداخلة

سيكون الاكتشاف الجديد في قبرص معقد أيضاً بسبب الطموحات المصرية؛ ولتلبية احتياجاتها من الطاقة، تريد مصر أن تؤدي دوراً بارزاً في تدفق الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد أعلنت القاهرة في كانون الثاني أنها ستستضيف منتدى شرق المتوسط للغاز وستساعد على إنشاء سوق غاز إقليمية. وتريد مصر أن ترى نجاح الاستكشاف في إسرائيل وقبرص ينقل إلى أسواقها المحلية، لتزويد القطاع الصناعي المصري أو إرسالها إلى محطتي تسييل الغاز الطبيعي وهما (إدكو ودمياط) اللذان بالكاد يعملان منذ أن توقفت مصر عن كونها مصدراً أساسياً لتصدير الغاز الطبيعي.

وتحقيقاً لذلك كانت مصر وقبرص تتفاوضان على اتفاق حكومي دولي لمد خط أنابيب يصل لمحطة الغاز الطبيعي المسال في إدكو، الذي بدأ بتصدير كميات صغيرة في عام 2016. ويمكن أن يزيد اكتشاف بئر جلاوكوس من اهتمام المستثمرين بإنشاء مثل هذا الخط. وظهرت شائعات من وزارة الطاقة والثروة المعدنية المصرية أن الصادرات من مصنع دمياط لتصدير الغاز الطبيعي المسال يمكن أن تبدأ في شهر نيسان، على الرغم من عدم اكتمال الصفقة.

وترى القاهرة انخراطها في الغاز الطبيعي لمنطقة الشرق المتوسط جزءاً مهماً من جهودها للعودة إلى دور مصر الإقليمي بعد تراجعها نتيجة أحداث الربيع العربي. وترى القاهرة أن عرقلة طموحات أنقرة في مجال الطاقة وطموحها الأوسع لتصبح قوة مهيمنة إقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط يعدُّ عاملاً حاسماً لتحقيق هدف مصر في أن تكون مركزاً لتصدير الغاز الطبيعي –وطموحتها الخاص لتكون القوة المهيمنة الإقليمية– وكذلك مواجهة الدعم التركي للأحزاب الإسلامية التي تعارضها مصر؛ وهذا يعني أن اللعبة الكبيرة لغاز البحر الأبيض المتوسط سوف تخاض بين تحالف قبرصي يوناني–إسرائيلي–مصري ضد تركيا وحلفائها.

المصدر:

https://worldview.stratfor.com/article/cyprus-offshore-gas-discovery-competition-energy-turkey-egypt?client_id

العراق يتغلّب على مشكلات مكافحة غسل الأموال بفضل القوانين الجديدة

صامويل روبنفيلد*

2019-3-9

الحكومة العراقية شُطبت في العام الماضي من قائمة المراقَبة الدولية

عانى النظام المالي في العراق قبل نحو سنوات سبع من عدة مشكلات مالية ومصرفية، وقد أوضح مدققو الحسابات العراقيين للمحققين الأمريكيين في حينها بأن ما يقدر بحولي 800 مليون دولار من العملة الأمريكية تسرّب أسبوعياً بنحو غير قانوني إلى خارج العراق؛ مما قاد إلى عزل محافظ البنك المركزي عن وظيفته بعد أن أصبح الفساد طابعاً مؤسسياً داخل الحكومة والنظام السياسي في العراق؛ وأدرج البلد في قوائم المراقبة الدولية للدول التي فشلت في مكافحة غسل الأموال.

ومنذ ذلك الحين، بدأت الجهود في الحكومة العراقية في مكافحة التمويل غير المشروع بالتحسن، ولاحظت هيئات المراقبة الدولية ذلك، وصرّح السيد علي محسن العلاق –محافظ البنك المركزي العراقي الحالي– في مقابلة معه بأن مكافحة الفساد في العراق مثّلت الأولوية الكبرى للبنك المركزي منذ تسنّمه منصبه عام 2014. وبدأت جهوده، وجهود قادة البلد، والخبراء الأمريكيين والدوليين تؤتي ثمارها، وأضاف العلاق قائلاً: ''إن هذه النتائج أدّت إلى زيادة ثقة المنظمات الدولية وفتح فرصاً لدخول المؤسسات المالية العالمية العراق''.

أقرّ العراق قانوناً في عام 2015 يجرّم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشأ مجلساً لمكافحة

* مراسل في جريدة (ecnailpmoC & ksiR)، وكتب سابقاً في مدونة تيارات الفساد في وول ستريت جورنال.

غسل الأموال داخل البنك المركزي، ومكتباً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ فأصبح المجلس السلطة التي تتولى مهمة الإشراف على الامتثال للقوانين، بينما اهتّم المكتب بالتعامل مع التقارير المختصة بالأنشطة المشبوهة.

وقد أشار العلاق إلى أهمية إنشاء الهيئة والمكتب كونهما منحا العراق مساراً نحو التعامل مع المشكلات التي واجهت البلد في ذلك الحين، وقال إن تلك الجهود كوّنت البنية التحتية اللازمة لدعم جهود العراق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وصرّح رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة أورآسيا (أيهم كامل) –وهي شركة استشارية في مجال المخاطر السياسية– بأن العراق بعد الغزو الأمريكي لم يكن له نظام مصرفي منظم، وعانى من عدم توافر القدرات اللازمة في مجال مكافحة غسل الأموال.

وأضاف كامل قائلاً: إن الأمور تحسنت الآن بنحو كبير، ويبدو أن الحكومة في موقع تستطيع من خلاله المحافظة على سلامة ونزاهة القطاع المالي العراقي، وستستمر في تعديل لوائحها التنظيمية وإجراءاتها لضمان اتباعها للمعايير الواسعة للمجتمع الدولي والمالي''.

وعلى وفق تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2017، فإن الإدانات الخاصة بغسل الأموال في العراق ارتفعت بنحو كبير.والجدير بالذكر أن مجموعة المهام المالية (FATF) –وهي هيئة رقابة دولية مقرها باريس– شطبت العراق من قائمة البلدان التي فشلت في مكافحة غسل الأموال.

وقال جون سوليفان الملحق السابق لوزارة المالية الأمريكية في العراق –الذي يعمل الآن مديراً في (شبكة النزاهة المالية الاستشارية)–: ''لقد واجه العراق مشكلات كبيرة على مرّ السنين.''وأضاف: أن الحكومة العراقية أدّت عملاً جيداً في جعل الناس يركزون بما يتعيّن عليهم

القيام به في إطار خطة مجموعة المهام المالية(FATF).وقال سوليفان: إن الحكومة حققت تقدماً في مكافحة غسل الأموال، وعزا الفضل في ذلك إلى جهود السيد العلاق.

ما تزال أمام البنك المركزي وقادة البلد مهام أخرى يتوجب القيام بها.

يحتلّ العراق المركز 168 من أصل 180 دولة، في مرتبة مماثلة لفنزويلا، في الإصدار الأخير لمؤشر مدركات الفساد، الذي تعده مجموعة الشفافية الدولية.

لقد صرّح سوليفان بأن الجولة المقبلة من التقييمات التي ستقوم بها مجموعة(FATF) ستركز في فعالية مكافحة غسل الأموال بالعراق، عوضاً عن الاكتفاء بإقرار القوانين الصحيحة ووضع الضوابط الموصى بها.وأضاف: ''إنهم بحاجة إلى تنفيذ وفهم القوانين والتعليمات التي أقرّوها، واستخدام الدروس المستفادة من جهود مكافحة تمويل مكافحة الإرهاب في معالجة المشكلة الأكبر، وهي غسل الأموال المرتبط بالجريمة والفساد''.

وأشار سوليفان إلى أن قدرة البنوك العراقية بدأت بالتحسُّن عبر تطبيق القوانين، إلا أنّ العراق بحاجة ماسة إلى التنمية البشرية في مجال مكافحة غسل الأموال.

وقال العلاق: ''إن المصارف العراقية أحالت قضايا غسل الأموال إلى المحاكم، وإن البنك المركزي سحب تراخيص شركات الصيرفة التي ضبطت في عمليات لنقل الأموال بطريقة غير مشروعة''، وأضاف: ''هذه الأدوات ناجحة وهي تقدم نتائج''.

وأشار (وليد رعد) –هو شريك في شركة EY– إلى أن مشكلات الفساد في العراق تعيق المقرضين العراقيين عن الانضمام إلى المجتمع المصرفي الدولي، وسيعتمد تطوير العلاقات المصرفية المستندة إلى التراسل مع مختلف أنحاء العالم على تعزيز دفاعات البلد ضد الفساد.

وبيّن السيد رعد أن البنك المركزي يشغل موقعاً محورياً في هذا الجهد؛ لأنه يتحمل المسؤولية

عن الإشراف على برامج مكافحة غسل الأموال في العراق. وأوضح: ''عليهم أن يظهروا للمجتمع الدولي أنهم يتعاملون مع الفساد بنحو جدي''، وقال: كانت هناك علاقات مراسلة مصرفية ''محدودة جداً'' فيما يخصّ البنوك العراقية المحلية في السنوات الماضية، لكن الآن نرى قائمة طويلة منها -بيد أنه رفض إعطاء رقم محدد-''.

وصرّح السيد العلاق: ''يبدو الأمر مختلفاً تماماً عمّا سبق، فقد بدأت البنوك الخارجية تتعامل معها!''.

المصدر:

https://www.wsj.com/articles/with-new-laws-and-some-help-iraq-turned-around-anti-money-laundering-problems-11551373004

جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق

لينا الموسوي *

2019-3-16

بعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، أصدر رئيس سلطة التحالف المؤقتة في البلاد (بول بريمر) مرسوماً بحلّ الجيش العراقي الذي كان يتألف من (365) ألف جندي، واختلفت ردود الفعل حيال القرار الذي عدّه بعضهم خسارة، فيما رأى آخرون أن القرار يمثل إلغاءً للعبودية التي تمارسها المؤسسة العسكرية للنظام السابق، التي أدّت إلى خلق جيش كبير ذي معنويات ضعيفة.

أما من الناحية التأريخية، فيمكن القول إن العثمانيين هم أول من أدخل الخدمة العسكرية الإلزامية في عهد عمر باشا، ورحبت به مجتمعات بغداد، فيما رفضته القبائل العراقية الممتدة من ديالى إلى الفرات الأوسط؛ مما أدّى إلى حدوث عصيان مدني وهجمات أسفرت عن مواجهات دامية بين القبائل العراقية والقوات العثمانية. وعلى الرغم من كل ذلك، تمت المصادقة على القرار كقانون ثابت في عهد مدحت باشا.

لقد استمر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق نافذاً حتى الحرب العالمية الأولى، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني. أما إبّان النظام الملكي في العراق، الذي تأسس في عام 1921، فقد شهدت عدة محاولات من قبل الملك فيصل الأول لإقرار الخدمة العسكرية الإلزامية، وهو ما رفضته القبائل العراقية؛ لأنها لم ترد إشراك أبنائها في الجيش خشية أن تُستغل تلك المؤسسة بنحو سيّئ في السياسة.

ثم حدث أن وقع انقلاب عسكري، بعد عام واحد من تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في عام 1935، بقيادة بكر صدقي الذي مثّل أول محاولة من قبل الجيش لتجاوز حدوده القانونية والدستورية، وأدّت في وقت لاحق إلى سلسلة من الاغتيالات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن الطموحات السياسية للجيش لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدته إلى البحث المستمر عن دور أكثر نشاطاً في الحكومة، وأدّى ذلك –غالباً– إلى اشتراك الجيش في الانقلابات العسكرية بالعراق.

* باحثة سياسية وصحفية، وطالبة ماجستير في اختصاص حلّ النزاع، وبناء السلام في جامعة بغداد.

وقد ساعد الانخراط الثابت للجيش بالسياسة العراقية في تمهيد الطريق للانقلاب الذي قاده حزب البعث، وهو حزب سياسي ذو أيديولوجية مميزة؛ ونتج عن ذلك تسييس الجيش في مقابل عسكرة السياسة التي كانت تحدث في الماضي، وتأسيس «جيش أيديولوجي». وكانت تلك سابقة خطيرة تناقض مبادئ تأسيس الجيوش الوطنية في الشرق الأوسط. ومنذ إقرار الخدمة العسكرية الإلزامية حتى سقوط نظام البعث في عام 2003، أدّت عسكرة المجتمع إلى ظهور العديد من القادة العسكريين الذين شجعهم عدد الأفراد العسكريين المتاحين للتورّط في انقلابات وحروب.

وهذا الأمر يطرح تساؤلاتٍ بشأن ما إذا كانت الخدمة العسكرية الإلزامية قد ساعدت المجتمع العراقي؟ وإلى أي مدى؟ وهل يمكنها أن تخدم المجتمع العراقي؟

الدور المتغيّر للجيش في المجتمع

من شأن تأسيس الخدمة العسكرية الإلزامية الآن أن يعيد الأخطاء نفسها التي ارتكبت قبل عام 2003؛ لأن ذلك سيزيد عدد أفراد القوات المسلحة إلى 10 ملايين، وقد يساعد ذلك في تحول ولاءات الشباب من النظام الديمقراطي إلى المؤسسة العسكرية؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر حدوث انقلابات عسكرية. والجدير بالذكر أن الدستور العراقي يشتمل على العديد من شبكات الأمان التي تحمي البلاد من العودة إلى الديكتاتورية، وتحرير المجتمع من وجهة النظر التقليدية بشأن دور الجيش في حماية الناس من طريق عدم التدخل في السياسة، وهو الدور الذي أثبت فشله في التأريخ العراقي.

وينظر الكثيرون إلى الخدمة العسكرية الإلزامية على أنها نهج للإصلاح الاجتماعي، ويعدونها –غالباً– الطريقة الوحيدة لتقوية الرابط الوطني. وإن حقيقة كون المجتمع الديمقراطي يعاني من أمراض اجتماعية معينة لا يبرر تمرير قوانين عابرة قد لا تتماشى مع المعايير الديمقراطية، ولاسيما أن هذه القيم تنمو تدريجياً على مدى السنوات الست عشرة الماضية. وإن احترام المواطنين وحبهم لبلادهم لا يمكن أن يتم بالإكراه، مثلما لا يمكن تصحيح المشكلات الاجتماعية بعمر 18 عاماً؛ لأن ذلك يجب أن يبدأ في وقت مبكر.

لا يمكن ترميم العلاقة السلبية بين الدولة العراقية ومواطنيها بسبب الأنظمة السابقة عبر تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية فقط؛ إذ إن هذا الأمر قد يعرّض مهنية المؤسسات العسكرية للخطر عبر سلوك وثقافات غير مناسبة.

ويمكن تنمية الانتماء الوطني بواسطة الخدمة المدنية التي يمكن أن تضمّ الشباب العاطلين عن العمل، ولاسيما في ظل وجود قطاعات تحتاج إلى دعم، وعدد كبير من الشباب الذين يحتاجون إلى التوظيف، ويمكن أن يكون ذلك مفيداً لكل من أصحاب العمل والشباب العراقي.

فرصة للفساد

قد توفّر الخدمة العسكرية الإلزامية فرصة أخرى للفساد، إذ يضمّ مشروع القانون فقرات تسمح بالإعفاءات، ومنح سلطة خاصة لوزير الدفاع؛ وبناءً على حقيقة تراجع الإجراءات الإدارية العراقية، فلا توجد إجراءات واقعية على الأرض يمكن أن تضمن الشفافية التامة. وفضلاً عن ذلك، هناك إمكانية للتعويض عن أداء الخدمة العسكرية عبر دفع مبلغ من المال، وهو ما سيميّز الطبقة العليا التي لديها القدرة على التملُّص من الخدمة العسكرية، وسيخلِّف عبئاً ثقيلاً على الأسر الأقل ثراءً؛ الأمر الذي سيخلق فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية المتنوعة.

التناقض مع روح الدستور

بدراسة القانون المقترح للخدمة العسكرية الإلزامية نجد العديد من التناقضات والانتهاكات لروح الدستور، فالمادة (23) من مشروع القانون –على سبيل المثال– تعطي تفضيلات لأولئك الذين أدوا الخدمة الإلزامية على أولئك الذين لم يفعلوا ذلك؛ الأمر الذي يخالف المادة (22) من الدستور التي تدعو إلى تكافؤ الفرص بين العراقيين.

وتمنح المادة (24) من مشروع القانون الحقّ في طرد موظفي الدولة من عملهم إذا لم يؤدوا الخدمة العسكرية الإلزامية لأي سبب كان؛ مما يشكل مخالفة واضحة للمادة (22) من الدستور التي تكفل حق العمل لكل العراقيين.

أما المادة (25) من مشروع القانون فتسمح بمنع سفر الأشخاص الذين لم يؤدوا خدمتهم العسكرية، وهو ما يتناقض مع المادة (44) من الدستور العراقي التي تمنح المواطن العراقي حرية السفر والعيش داخل البلاد وخارجها.

أما المادة (27) من مشروع القانون فتمنع المواطنين من الانضمام للنقابات والجمعيات خلال مدة خدمتهم العسكرية، وهو ما ينتهك المادة (39) من الدستور، التي تنصّ على أن الانضمام للنقابات والجمعيات حق شخصي، وأن الدولة ليس لها الحق في منع أي شخص من

الانضمام لتلك النقابات والجمعيات. وتمهّد هذه الانتهاكات والمخالفات لروح الدستور أرضية خصبة لنمو الاستبدادية مرة أخرى، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالولاء للمؤسسات العسكرية بدلاً من الدولة، والسيطرة على المواطنين تحت ذريعة الانضباط العسكري.

الطائفية والأقليات والنساء في الجيش

يتحدث المدافعون عن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية عن دوره في بناء جيش يتخطى الطائفية، وقادر على منع حالات الطوارئ مثل تلك التي برَّرت إصدار الفتوى الجهادية من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بعد غزو تنظيم داعش مدينة الموصل. وعلى الرغم من أن هذا المنطق يبدو مقبولاً، لكنه لا يستدعي عسكرة المجتمع إجبارياً. لقد كان عماد قوات الأمن العراقية طوال تأريخها من الأغلبية الشيعية، وهو انعكاس لعوامل ديموغرافية في العراق، وإن الأحداث التي أدّت إلى سقوط الموصل لم تكن بسبب أعداد قوات الأمن العراقية القليلة، بل بسبب الفشل على مستوى قيادة بعض الفرق.

أما الجدل الآخر فهو بشأن النساء في الجيش العراقي، فمثلاً: أعادت المملكة المغربية الخدمة العسكرية الإلزامية بعد 11 سنة من إلغائها، وهي خطوة فريدة تشمل النساء على أساس مبادئ المساواة في الحقوق. ففي حال وجوب إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى العراق، فهل سيعني استبعاد النساء من فرصة تنمية انتمائهن الوطني بنحو مساوٍ للرجل؟!

وفضلاً عما ذُكر آنفاً فإن نسبة البطالة بين النساء هي 12 %، مقارنة بنسبة 7.3 % بين الرجال؛ وعليه: إذا كانت الخدمة العسكرية محاولة لمكافحة البطالة، فلماذا لا يشمل ذلك المرأة؟ ومن ناحية أخرى: يتناقض شمول النساء بنحو صارخ مع معايير المجتمع العراقي وتقاليده التي ترفض مشاركة النساء في أي أنشطة عسكرية.

وبناءً على ذلك، فمن شأن الخدمة العسكرية أن تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن في المؤسسات المدنية، إذ سيكون الرجال أقل تمثيلاً، لأنهم مشغولون بالخدمة العسكرية.

وهناك أيضاً التوازن العرقي الذي يفترض أن تعالجه الخدمة العسكرية الإلزامية، وحينما كانت الخدمة العسكرية إلزامية لكل عراقي، قبل العام 2003، كان الكرد والأقليات يخدمون في تشكيلات عسكرية «خفيفة» تسمى «الفرسان» بقيادة زعماء القبائل الذين حاربوا التهديدات الداخلية مثل المخربين، وليس الأعداء من خلف الحدود. أما ما يخصُّ البيشمركة –المعترف بها رسمياً

من قبل الدستور العراقي كقوة محلية- فهي جيش خاص بإقليم كردستان العراق، وهي مستقلة عملياً عن بغداد التي تدفع رواتبها فقط، ولا تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة العراقية إلا بشكل صوري. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية؟ وهل سيخدم المواطن الكردي في الجيش العراقي أم في صفوف البيشمركة؟

الآثار الاقتصادية للخدمة العسكرية الإلزامية

هنالك أيضاً تبعات اقتصادية لتمرير قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، إذ تتطلب سوق العمل قوة عاملة مختصة، وليس مزيداً من الجنود، وإن أحد الأسئلة الرئيسة التي طرحها الخبراء والباحثون هو أن عرض القوى العاملة يتم تمثيله بنحو أساس من قبل خريجي الجامعات. بعبارة أخرى: هناك عدد كبير من خريجي الجامعات الذين لديهم مهارات محدودة في القطاع الخاص، وبسبب إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية، سيختار الكثيرون مواصلة تعليمهم الجامعي لتجنب الخدمة العسكرية، أو تقليل مدة الخدمة العسكرية؛ ومن شأن ذلك أن يخلق الكثير من الضغوط على المؤسسات التعليمية التي لديها قدرة محدودة، وتضخُّم في عدد الخريجين أكثر مما تحتاجه سوق العمل الفعلي؛ مما سيزيد عدد الباحثين عن عمل من غير الأكفاء.

كيف ستتعامل الدولة مع هذه القضايا؟ وما التدابير اللازمة لضمان أن الخريجين الذين انتهوا من أداء الخدمة العسكرية سيكونون قادرين على إيجاد وظيفة؟ وبالتالي فإن تركهم دون وظائف قد يدفعهم إلى الانخراط في أنشطة عنف غير مشروعة.

الجيوش المهنية أكثر فاعلية

سيكون أولئك الذين يختارون الجيش كمهنة بدلاً من أن يتم سوقهم بالإكراه، أكثر كفاية، وقد أظهر الجيش العراقي الجديد -الذي تأسس بعد العام 2003- قدرة على التطور السريع، وساعدت الحرب على تنظيم داعش في تحسين قدراته القتالية والقيادية. واستناداً إلى مؤشر قوة النار العالمية، فقد حقّق الجيش العراقي تقدماً مهماً في السنوات القليلة الماضية.

السنة	التصنيف العالمي	التصنيف العربي
2013	58	8
2014	68	8
2015	112	16
2016	82	16
2017	59	7
2018	47	4

تم تحقيق تقدم بـ 65 نقطة بسبب وجود جيش مهني في العراق.

لقد أثبتت قوات البيشمركة وقوات متطوعي الحشد الشعبي فاعليتها في القتال ضد تنظيم داعش؛ لذلك: من المنصف القول إن الجنود المهنيين يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية. ويمكن للمؤسسة العسكرية الاختيار فيما بينهم على أساس الكفاية، وهو أمر تعيقه الخدمة العسكرية الإلزامية. والجدير بالذكر أن الجيش العراقي يحتاج إلى التدريب والمعدات، وليس إلى مزيد من الأفراد، وإذا دُمِجت قوات الحشد الشعبي داخل الجيش العراقي، فإن ذلك سيزيد عدد المقاتلين الأكفاء في العراق.

فأحد أهم الدروس المستقاة من الحرب ضد تنظيم داعش هي أن انهيار خمس فرق من الجيش العراقي كان بسبب نقص التدريب، والدعم الاستخباراتي، والقضايا اللوجستية، والفساد، ونقص المهنية بين بعض القادة العسكريين، بحسب تقرير البرلمان العراقي عن أسباب سقوط الموصل، وهو البرلمان عينه الذي سيصوّت على قانون الخدمة العسكرية الإلزامية. ويبقى السؤال هنا هو: هل فكّر البرلمان في كيفية تأثير هذا القانون على مستقبل القوات المسلحة والتحديات التي تواجهها؟

المصدر:

http1001//:iraqithoughts.com/2019/03/08/the-case-against-the-draft-compulsory-military-service-law-in-iraq#/comments

الولايات المتحدة تتصدر النمو في إمدادات النفط العالمية، مع غياب إمكانية ازدياد الطلب على النفط في المستقبل القريب

2019-3-18

تقرير: وكالة الطاقة الدولية

ستقود الولايات المتحدة الأمريكية النمو العالمي في إمدادات النفط على مدى السنوات الخمس المقبلة بفضل القوة في صناعات الصخر الزيتي؛ مما سيؤدي إلى تحوّل سريع في أسواق النفط العالمية على وفق توقعات السنوية لوكالة الطاقة الدولية، إذ ستتجاوز صادرات النفط الأمريكية روسيا، وتقترب من المملكة العربية السعودية؛ مما سيزيد من التنوع في العرض.

إن النمو المذهل في الصخر الزيتي بالولايات المتحدة يعكس تصاعده من العدم في العام 2010 إلى أكثر من 7 ملايين برميل في اليوم في بداية هذا العام؛ ويعزى هذا لقدرة الصخر الزيتي على الاستجابة لتغيير الأسعار بسرعة أكبر من مصادر العرض الأخرى، وقد يكون هناك مزيد من العرض الأمريكي إذا ارتفعت الأسعار عمّا هي عليه اليوم.

ومن المتوقع أن يتراجع نمو الطلب العالمي على النفط، ولاسيما مع تباطؤ نمو الصين، بيد أن المتوسط السنوي سيستمر بالزيادة البالغة 1.2 مليون برميل يومياً حتى عام 2024 على وفق تقرير النفط لعام 2019 (2019 Oil)، ومع ذلك، لا تتوقع وكالة الطاقة إزدياد الطلب على النفط، لكن البتروكيماويات ووقود الطائرات ستبقى المحرك الرئيس للنمو، ولاسيما في الولايات المتحدة وآسيا، مع تراجع الطلب على البنزين بسبب زيادة الكفاءة والسيارات الكهربائية.

تمرّ أسواق النفط العالمية بفترة من التغيّر غير الاعتيادي، مع تداعيات طويلة الأمد على أمن الطاقة وتوازن السوق حتى عام 2024. تقود الولايات المتحدة بنحوٍ متزايد التوسع في إمدادات النفط العالمية، مع زيادة نمو الدول خارج أوبك، بما في ذلك البرازيل والنرويج وغويانا.

وإن الكيفية التي حولت بها الولايات المتحدة نفسها إلى دولة مصدرة رئيسة خلال أقل من عقد من الزمن أمر مثير للاهتمام؛ ويرجع ذلك إلى قدرة صناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة على الاستجابة بسرعة لتغيّر الأسعار من طريق زيادة الإنتاج. وستمثل الولايات المتحدة 70 % من إجمالي الزيادة في القدرة العالمية حتى عام 2024؛ مما يضيف إجمالي 4 ملايين برميل في اليوم؛ ويأتي هذا بعد النمو المذهل البالغ 2.2 مليون برميل في اليوم في عام 2018.

ويعمل العراق على تعزيز موقعه كواحد من كبار المنتجين في العالم، وكونها ثالث أكبر مصدر للمعروض الجديد في العالم، فإنها ستزيد من النمو داخل أوبك حتى عام 2024، وستعوّض هذه

الزيادة الخسائر الفادحة بسبب نقصّ المعروض من إيران، وفنزويلا، وليبيا. وإن آثار هذه التطورات على أمن الطاقة كبيرة، ويمكن أن تكون لها عواقب دائمة.

وانضمت الولايات المتحدة إلى البرازيل، والعراق، والنرويج، والإمارات العربية المتحدة، وغيانا كأكبر مصادر لنمو الإمدادات، ومن المتوقع أن تسجل إيران، وفنزويلا، أعمق الخسائر، على الرغم من أن التوقعات قد تتغيّر بنحو كبير حسب العوامل السياسية.

وقال المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الدكتور فاتح بيرول: «الموجة الثانية من ثورة الصخر الأمريكي قادمة، إذ ستساعد الولايات المتحدة بـ 70 % من الزيادة في إنتاج النفط العالمي، ونحو 75 % من التوسع في تجارة الغاز الطبيعي المسال على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهذا سيهزّ التدفقات التجارية الدولية للنفط والغاز؛ وهذا سيؤدي إلى آثار عميقة على الجغرافيا السياسية للطاقة.

على المدى الطويل يرتبط أمن التوريد بالاستثمار السابق، وتشير خطط الاستثمار الأولية من قبل شركات النفط العالمية الكبرى إلى أن الاستثمار في المنبع سيرتفع في عام 2019 للسنة الثالثة على التوالي، ولأول مرة منذ الانكماش الاقتصادي في عام 2015، ومن المرجح أن يزداد الاستثمار في الأصول التقليدية بمعدل أسرع من الاستثمار في صناعة الصخر الزيتي.

وفي قطاع المصبّ، تقترب أسواق المنتجات من تغيّرات كبيرة جداً مع تنفيذ القواعد الجديدة

للمنظمة البحرية الدولية التي تتحكم بجودة وقود السفن في عام 2020، وعلى الرغم من إعلام صناعات الشحن والتكرير قبل عدة سنوات بهذه التحركات، بيد أن هناك مخاوف من حدوث مشكلات حينما تدخل القواعد حيّز التنفيذ.

ومع ذلك، يظهر التحليل الجديد لوكالة الطاقة الدولية أن الأشخاص والشركات المؤثرة في الصناعة في وضع قوي للامتثال في المدى المتوسط. وفيما يخصُّ السنة الأولى، سيكون الوضع صعباً، إذ من المرجح أن ترتفع أسعار زيت الغاز مع زيادة الطلب من القطاع البحري. وتعمل الصناعة على التكيّف من الكميات القادمة من الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، والصين.

وتغيّرت ثورة الصخر الزيتي الأمريكية من صورة المصافي، وعادة ما تكون هذه البراميل أخف وزناً، وأكثر حلاوة من متوسط الخام؛ مما يعني أنها تتطلب عمليات تكرير أقل تعقيداً لتحويلها إلى منتجات نهائية.

وقال الدكتور بيرول: «هذه أوقات غير اعتيادية لصناعة النفط، إذ أصبحت الجغرافيا السياسية عاملاً مؤثراً في الأسواق، بينما بدأ الاقتصاد العالمي بالتباطؤ في كل مكان ننظر إليه. وتظهر جهات فاعلة جديدة ويتلاشى ما هو معروف، وهذا هو الحال في كل من قطاعي المنبع والمصبّ، وهذا ينطبق بنحو خاصّ على الولايات المتحدة، التي تبرز بسبب تصدرها لنمو العرض العالمي».

المصادر:

- https://www.iea.org/newsroom/news/2019/march/united-states-to-lead-global-oil-supply-growth-while-no-peak-in-oil-demand-in-si.html
- https://www.iea.org/oil2019/